Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

الجغرافية السياسية



د. شاهر الشاهر
أستاذ في كلية الدراسات الدولية
جامعة صن يات سين- الصين

2024

المركز الديمقراطي العربي

الجغرافية السياسية

د. شاهر الشاهر
أستاذ في كلية الدراسات الدولية
جامعة صن يات سين- الصين

الجغرافية السياسية

Geopolitics

يتناول هذا الكتاب موضوعاً من موضوعات الساعة وهو الجغرافية السياسية، والتي تعد أكثر الفروع الجغرافية حيوية، نظراً لما تتمتع به من ديناميكية فريدة من نوعها في ظل تغير الخارطة السياسية التي شهدها العالم المعاصر.

لا تهتم الجغرافية السياسية بتركيب الدولة من حيث وظائف سلطاتها الثلاث: (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، سواء أكانت الحكومات ديمقراطية أو ديكتاتورية. فتلك كلها تدخل في مجال علم السياسة، ولكن الجغرافية تهتم بنوع السيطرة الحكومية على جزء معين من سطح الأرض ودرجة السيطرة ومدى فعاليتها وانعكاسها على شكل الدولة ودورها في تقويم القوة الاقتصادية والسكانية. فالجغرافيا السياسية ليست فقط تأثير الجغرافيا على السياسة ولكنها أيضاً تأثير السياسة على الجغرافيا.

إن مصطلح الجغرافية السياسية قد اتخذ معاني شتى في زمننا الراهن. ولكن معناه الحقيقي هو أنه العلم الذي يدرس منافسات السلطة والنفوذ التي تجري على أراض جغرافية معنية وتخص شعوباً محددة تماماً. فهناك دائماً تنافس على السلطة والثروة والنفوذ بين البشر في نطاق جغرافي معين. وهذا التنافس السياسي هو ما ندعوه بالجغرافية السياسية.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717





النـــــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين







المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الجغرافية السياسية

تأليف: د. شاهر الشاهر

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو المركز الديمقراطي العربي

رئيسة اللجنة العلمية: د. ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

نائب رئيس اللجنة العلمية:علي حازم الطعاني المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: ISBN 978-3-68929-096-2

الطبعة الأولى 2024م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



الجغرافيـة السيـاسيـة

د. شاهر الشاهر
أستاذ في كلية الدراسات الدولية
جامعة صن يات سين





مقدمة:

الجغرافيا السياسية ليست فقط تأثير الجغرافيا على السياسة ولكن أيضاً تأثير السياسة على الجغرافيا، فهناك الكثير من القرارات السياسية التي غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة في العالم، مثل حفر قناة السويس التي أدت إلى تغيير طرق التجارة الدولية، وما زالت حتى اليوم تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة.

بدأت الدراسات في حقل الجغرافيا السياسية في العام 1897 على يد الباحث الألماني راتزل، ولكنها أهملت تماماً بعد أن ساء صيتها نتيجة للتوظيف النازي لها، ولم تعد إلى دائرة الضوء إلا منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، لتصبح واحدة من الحقول الواعدة في محاولة فهم عمليات وآليات التحول السياسي على المستوى الدولي، من خلال بحث العلاقات القائمة بين الحقائق المكانية والعمليات السياسية، أو بعبارة أخرى: دراسة الخصائص المكانية للعمليات السياسية.

لا تهتم الجغرافية السياسية بتركيب الدولة من حيث وظائف سلطاتها الثلاث: (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، سواء أكانت الحكومات ديمقراطية أو ديكتاتورية. فتلك كلها تدخل في مجال علم السياسة، ولكن الجغرافية تهتم بنوع السيطرة الحكومية على جزء معين من سطح الأرض ودرجة السيطرة ومدى فعاليتها وانعكاسها على شكل الدولة ودورها في تقويم القوة الاقتصادية والسكانية.

إن مصطلح الجغرافية السياسية قد اتخذ معاني شتى في زمننا الراهن. ولكن معناه الحقيقي هو أنه العلم الذي يدرس منافسات السلطة والنفوذ التي تجري على أراض جغرافية

معنية وتخص شعوباً محددة تماماً. فهناك دائماً تنافس على السلطة والثروة والنفوذ بين البشر في نطاق جغرافي معين. وهذا التنافس السياسي هو ما ندعوه بالجغرافية السياسية أو علم الجيوبوليتيكا.

ويعد الجيوبولتيك الابن الشرعي للجغرافية السياسية، فبينما تعنى الجغرافية السياسية بتقويم الدولة على أساس ما فيها من مقومات: طبيعية وسكانية واقتصادية وسياسية وإدارية، يهتم الثاني بالتنبؤ بمستقبل الدولة على أساس تلك المقومات. وتتجلى أهمية الدراسات الجيوبولتيكية، من خلال تصاعد الأزمات الدولية، واتِّساع رقعة المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين العديد من دول العالم، فليس صدفةً أن يكون القرن العشرين (قرن الصراعات الدولية)، هو القرن الذي تطور فيه علم الجيوبوليتيك، وتنوَّعت الدراسات حوله.

لقد تطورت الجغرافية السياسية من دراسة الدولة كونها وحدة سياسية، إلى دراسات عديدة متعمقة ترتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية والعالمية التى طرأت على الساحة السياسية فى الفترة الأخيرة.

تشكِّل الجغرافية السياسية واحداً من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، ذلك أنها مضطرة إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع — الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية — مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة، وهي في ذلك تشبه الجغرافية الاقتصادية أو جغرافية السكان وجغرافية العمران، لكن التشابه يقف عند هذا الحد.

يتناول هذا الكتاب موضوع من موضوعات الساعة وهو الجغرافية السياسية، والتي تعد أكثر فروع الجغرافية حيوية، نظراً لما تتمتع به من ديناميكية فريدة من نوعها في ظل تغير الخريطة السياسية التي شهدها العالم المعاصر.

المؤلف



المحتويات





أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

الفصل الأول:

تعريف الجغرافية السياسية وتطورها ومناهجها وعلاقتها بالعلوم الاخرى

عبَّر نابليون بونابرت عن مقولة يونانية قديمة، شرحها أبقراط في كتابه" الهواء والماء والأماكن"، في القرن الخامس قبل الميلاد، وطبَّقها هيرودوت في مؤلفاته التاريخية، عندما قال: " إن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها"، وهي مقولة على بساطتها اللغوية، إنما تشكل القاعدةَ الأساسيةَ لعلم الجغرافية السياسية.

تنتمي الجغرافية السياسية في الأصل إلى الجغرافية البشرية، وهي أحد فروعها الأربعة الرئيسة (الجغرافية السياسية– الجغرافية الاقتصادية– جغرافية السكن– جغرافية السكان). وهي تقسم كغيرها من باقي فروع الجغرافية البشرية إلى عدة فروع متخصصة لاسيما منها: الجغرافية العسكرية وجغرافية الانتخابات. وكغيرها من باقي الفروع الجغرافية تتناول الظاهرات المكانية التي بدورها تتفاعل مع الظاهرات البشرية السياسية فينتج عن هذا التفاعل في العلاقات ظاهرات سياسية متباينة في نسق بياني يتطلب الفهم.[1]

وتحتوي الجغرافية على جانبين رئيسيين هما الجانب الطبيعي، وأخر بشري.

أولاً: الجغرافية الطبيعية:

وتتضمن دراسة فروع أساسية مثل جغرافية السطح والتي تعرف أحياناً بجغرافية التضاريس، وجغرافية المناخ التي تدرس الغلاف الجوي وأثره في تشكيل العناصر المناخية المؤثرة على سطح الأرض، كما يدخل ضمن إطار الجغرافية الطبيعية، دراسة الجغرافية

[1] – محمد مرسي الحريري، **دراسات الجغرافية السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص3.



الحيوية فتدرس النبات الطبيعي في كافة صوره، وكذلك جغرافية الحيوان في صورته الطبيعية أو البرية، وكذلك دراسة جغرافية التربة من حيث خصائصها ومكوناتها. والإنسان لم يتدخل في إيجاد تلك الظاهرات الموزعة على سطح الأرض، بل هي من صنع الله، يحاول الإنسان أن يطوعها لنفسه لسد مطالبه واحتياجاته[2].

ثانياً: الجغرافية البشرية:

وتعرف باسم الجغرافية الحضارية في المدرسة الأمريكية cultural Geography، كما تعرف باسم الجغرافية الاقتصادية في المدرسة الجغرافية الروسية، وعلى العموم فهي تتناول دراسة المظاهر الحضارية التي هي من صنع الإنسان على سطح الأرض، مثل العمران بصوره كافة، ووسائل وطرق النقل والمواصلات، والثروات الاقتصادية، والسكان بكافة خصائصهم وتوزيعهم وكثافتهم، والظواهر السياسية المختلفة، حيث تعنى بدراسة التفاعل بين الإنسان والأرض من الناحية السياسية[3].

فالجغرافية السياسية الحديثة فرع من فروع الجغرافية البشرية، حيث تدرس الوحدات السياسية أو الدول في العالم من منظور جغرافي، كما تصنف الدول طبقاً لمعايير القوة الاقتصادية والسياسية، كما تدرس العناصر الجغرافية للدولة، والأحلاف والتكتلات السياسية وتعطي صورة للعالم المعاصر، والمراحل التي مر بها سياسياً، وتعنى أيضاً بدراسة النظام الدولي من خلال المنظمات الدولية التي من وظيفتها حفظ التوازن الدولي[4].

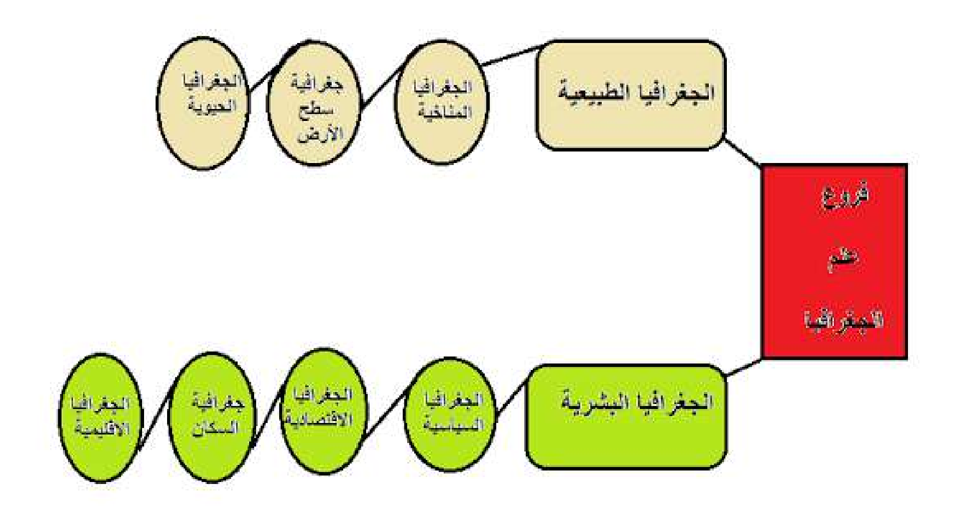
---

[2] – أنظر: حسن أبو العينين، **الجغرافية الطبيعية**، الإسكندرية: دار الجامعة المصرية، 2001.
[3] – فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في الجغرافية البشرية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
[4] – علي علي البنا، **جغرافية الموارد الاقتصادية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984.



وقد تطورت الجغرافية السياسية من منظور نظري بحت إلى منظور تطبيقي منفعي يضع الخطط لمعيشة الإنسان على الأرض بين جماعات ما في مكان ما لتأمين حاجاتهم الأساسية من تنظيم وغذاء ومأوى. وقد ارتبط هذا التغيير بمطالب الأمن ودواعي السياسات القومية، مما أدى إلى انحرافها عن مطالب الأمن لكل الجماعات إلى التخطيط لتأمين الأمن لجماعات محددة، والذي بدوره أدى إلى توقفها فترة سادت فيها سياسة الأرض (الجيوبولتيكا) التي رغم ما قيل فيها تبقى ممثلة للجانب العملي التطبيقي للجغرافية السياسية التي يرى البعض أن ميلادها الحديث في أواخر القرن التاسع عشر اقترن بهذه الاتجاهات الجيوبولتيكية[5].

ويوضح الشكل التالي فروع علم الجغرافية وأقسامها:



5 – محمد مرسي الحريري، مرجع سابق، ص4.



المبحث الأول: تعريف الجغرافية السياسية

اختلفت تعريفات الجغرافية السياسية كعلم بين المدارس الفكرية، وتباينت هذه التعريفات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عن تلك التي كانت سائدة في النصف الأول من القرن العشرين، ولكن الجغرافيين على الرغم من ذلك، اتَّفقوا على إطار عام لمفهوم الجغرافية السياسية، يتلخص في أنَّ الجغرافية السياسية هي" العلم الذي يختص بدراسة الإقليم والوحدات السياسية" ، والمفهوم الأكثر دلالة، هو أن الجغرافية السياسية تقوم بدراسة الظاهرة السياسية في المكان، أي التأثير المتبادل بين الظاهرة السياسية والمكان بخصائصه الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وتعدّ الدولة من أهم الظاهرات السياسية في المكان[6].

فهي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافية على السياسة. أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس. فبسبب الجغرافية تمتعت الجزيرة البريطانية في القرن الثامن عشر بحرية الملاحة في البحار، وأصبحت قوة بحرية مكنتها من استعمار العديد من المناطق. وهي العلم الذي يهتم بتأثير السياسة على الجغرافية. فقرار إنشاء قناة السويس كان قراراً سياسياً ترتب عليه تغير في المكان وهو الجغرافية.

وقد قدّم العديد من الباحثين تعريفات للجغرافية السياسية تختلف حسب نظرتهم لهذا العلم وموضوعاته، فقد عرَّف اسحق بومان الجغرافية السياسية بأنها "علم يساعد في فهم السلوك السياسي للإنسان"[7].

---

6 – محمد حجازي محمد، **الجغرافية السياسية**، القاهرة: جامعة القاهرة، 1997، ص 8.

7 – **الجغرافية السياسية**، المركز العربي للدراسات المستقبلية، على الرابط: www.mostakbaliat.com.



في حين يعرف هاورتشورن Richard Hartshorne الجغرافية السياسية بأنها " دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية، والدولة في صورة السكان من حيث قدراتهم وآرائهم ودوافعهم الاجتماعية، في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض، ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية"[8].

أما جون أغنيو John Agnew فيعرف الجغرافية السياسية بأنها "كيف تُروى السياسة من قبل الجغرافية"، في حين يصف جو باينتر Jue painter الجغرافية السياسية بأنها "المحادثة بين الجغرافية والسياسة "، وبحسب مارتين جونز Martin Jonese، فإن الجغرافية السياسية هي: "فرع من العلوم الاجتماعية التي تدرس التداخلات بين الجغرافية والسياسة"[9].

كما يُعرف علي أحمد هارون الجغرافية السياسية بأنها " دراسة العلاقات بين السلوك السياسي للإنسان، وبين البيئة الجغرافية، وإلى أي حد تتأثر الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان، وإلى أي مدى أثرت في هذه البيئة، وهي أيضاً دراسة الاختلافات والتشابه بين الأقاليم السياسية التي تترتب على طبيعة الحكم في هذه الأقاليم"[10].

كما يوجد تعريفات متغيرة للجغرافيا السياسية، نوجزها على النحو التالي:

التعريف الأول:

---

8 – علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1998، ص29.

9 - Martin Jonese, Rhys Jones, Michael woods," An Introduction to political Geography", Routledge, New York, 2009, p2.

10 – علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، مرجع سابق، ص30.

هي العلم الذي يدرس الأرض بوصفها وطناً للإنسان، فموضوع علم الجغرافية هو "الأرض" لا لذاتها، وإنما من حيث هي وطن "الإنسان"، ومن ثم كان أهم تطبيق يدور حولهما البحث في الجغرافية هما " الأرض "" والإنسان".

التعريف الثاني:

تعريف هارتس هورن Hartsharne عام 1935 للجغرافيا السياسية على أنها علم دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة الأخرى[11]، ثم يعود بعد ذلك هارتس هورن ليعرف الجغرافية السياسية عام 1954 بأنها العالم الذي يهتم بدراسة التماثل أو التباينات في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة، ويجب أن ينظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مركب، أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة[12].

التعريف الثالث:

يعرف دوجلاس جاكسون "w.A. Douglas Jaxkons" عام 1964، إن الجغرافية السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرات السياسية political Phenomena في أبعادها المساحية Aerial context.[13]

التعريف الرابع:

---

[11] - Richard Hartshorne, Recent Developments in Political geography American science Review. XX1X December, 1935, P. 957.

[12] - Richard Hartshorne, Political geography, in Preston Jams & Clarence Jones (eds) American Geography. Inventory & Prospect, Syracus University Press, 1954, P. 178.

[13] – أنظر : جودة التركماني، **الجغرافية الطبيعية: أسس ومجالات**، القاهرة: دار الثقافة العربية، 2001.



ما قدمته الأكاديمية للعلوم في واشنطن عام 1965 من أن الجغرافية السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية.

التعريف الخامس (علم دراسة الدول):

ومن التعريفات الأخرى أيضاً أن الجغرافية السياسية تختص بدراسة الارتباط بين المساحات الأرضية والدولة (الأرض– الدولة) ثم بين الدولة وغيرها من الدول، وبالتالي ينصب هذا التعريف على (جغرافية الدول أو الوحدات السياسية)، وهناك تعريفاً آخر ينص على أن الجغرافية السياسية هي علم دراسة المناطق المنتظمة سياسياً، ومهمتها في ذلك هي التركيز على كل من هذه الوحدات المنتظمة سياسياً كوحدة قائمة بذاتها – لها كيانها الخاص وصفاتها المميزة لها.

التعريف السادس:

يركز على ان الجغرافية السياسية هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظواهر على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظواهر السياسية التي تسود العالم، ففي بعض جهات من العالم، نجد أن الأقاليم السياسية لها صفة الاستقرار النسبي لمدة زمنية طويلة، بينما نجدها في جهات أخرى من العالم يصيبها تغيرات سريعة.



وبدراسة الظواهر السياسية (نتاج البشر) وارتباطها بظواهر سطح الأرض (نتاج الطبيعة) يمكن للباحث الجغرافي أن يحلل ويعلل الطرق المختلفة التي نظم بها الإنسان في هذه الأرض إلى أنماط سياسية[14].

التعريف السابع:

ما قدمه كل من روجر كاسبيرسون وجوليان في سنة 1970، حيث ركزا على التيارات المساحية أو الأرضية أو بمعنى أدق وأبسط: التحليل المساحي للظاهرات السياسية.

وهو تعريف شامل يتسع للكثير من الموضوعات التي كانت لا تشملها الجغرافية السياسية من قبل – الأسلوب التحليلي – وربط الجغرافية السياسية بمسار التيار الرئيس للعلوم الإنسانية بحثاً ونظرية، كما أن يركز الاهتمام على أهمية الجغرافية في العلاقات الدولية. بل يمكن أن نقول أن هذا التعريف للجغرافيا السياسية قد وضع أرضية جغرافية لكل ما يطرأ على العلاقات الدولية من تغيير.

ويُلاحظ مما سبق عرضه من تعريفاتٍ مختلفة للجغرافية السياسية، عدم تقديم تعريف واضح ومتفق عليه من قبل الباحثين في الجغرافية السياسية، ويعود ذلك الاختلاف، لعدم إجماعهم على تحديد المواضيع التي تتناولها الجغرافية السياسية وتدرسها، ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن مواضيع الجغرافية السياسية الأساسية، هي الأرض والدولة والشعب

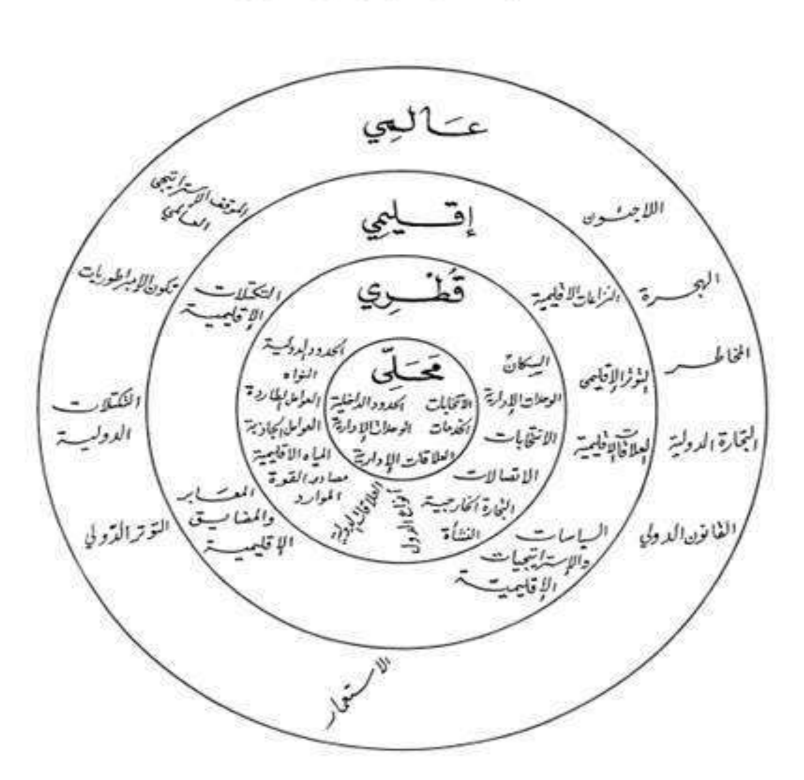
[14] – محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية والمشكلات الدولية**، القاهرة: المكتبة النموذجية، 1977، ص2-3.



والهوية والمواطنة والجغرافية الانتخابية والبيئة، يرى آخرون أن الجغرافية السياسية تدرس الوحدات السياسية والحدود والعمليات السياسية والانتخابات والعلاقات الدولية[15].

ومما تقدم من تعاريف يمكننا تحديد مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية، والتي يوضحها الشكل التالي:

مجالات الدراسة في الجغرافيا السياسية



---

[15] – D.storey, political geography", University of Worcester, Elsivierinc , Elsivierinc Uk, 2009,.p.3.



ومما تقدم من تعاريف للجغرافية السياسية ومضمونها ومجالات دراستها، يمكن تقديم تعريف مبسَّط لمفهوم الجغرافية السياسية، على أنها "العلم الذي يقدم قاعدة بيانات أساسية عن كل ما يتعلق بالوحدات السياسية من حيث خصائصها الجغرافية، ونظامها السياسي، وتركيبتها السكانية ومواردها الاقتصادية، وقوتها العسكرية، بما يساعد صانع القرار السياسي ويرشده في رسم السياسات الداخلية الناجحة، وبما يشكل محدداً رئيساً للسلوك السياسي الخارجي للدولة".

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية ومراحل تطورها:

تُنسب الجذور الأولى لدراسة الجغرافية السياسية لأرسطو 383 –322 ق.م، والذي كان أوّلَ من تحدَّث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد سكانها، كما ترك (أرسطو) أفكاراً بالغة الأهمية عن وظائف الدولة ومشكلات الحدود السياسية.

ومرت الجغرافية السياسية خلال تطورها من الماضي إلى وقتنا الحاضر بأربع مراحل، وهي[16]:

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة التأثر بالبيئة والاعتقاد في الحتم الجغرافي، وهذه المرحلة مرت على جميع فروع الجغرافية البشرية، وتركز على دراسة التفاعل بين السلوك السياسي للإنسان وبيئته الجغرافية، وقد أظهرت هذه الفترة ما يلي:

1- تتوقف قوة الدولة على سكانها ومواردها كما أوضحها أرسطو.

---

16 – أنظر: محمود محمد عاشور، **أسس علم الجغرافية**، دبي: دار القلم، 1998.



2- يتوقف نجاح الدولة على مدى استغلال مواردها، وبناءً على هذه الأفكار لسقراط وأفلاطون فإن عوامل نشأة الدولة ونموها يهدف لسد حاجات الإنسان لكي تستطيع الدولة تحقيق الاكتفاء الذاتي.

إن التغير الذي حدث مع ظهور الإسلام وقيام الدولة الإسلامية وانهيار كلاً من الامبراطورية الفارسية والرومانية في ذلك الوقت ظهر معها الفكر العربي والإسلامي والذي تمثل في عدد كبير من العلماء العرب والمسلمين الذين كتبوا في الجغرافية خاصة الجغرافية السياسية ومن أشهرهم: عبد الرحمن بن خلدون 1342-1405 م الذي أشار في مقدمته إلى عوامل قيام الدولة وقوتها ثم سقوطها كما حدد المراحل التي تمر بها الدولة والتي بلغت خمسة أطوار تبدأ من نشأتها إلى انهيارها[17].

وفي منتصف القرن السابع عشر ظهر في بريطانيا جراح شاب، عكف معظم حياته على دراسة الجغرافية وهو السير وليم بتي، وقد بدأ اهتمامه بالجغرافية من خلال الخرائط السياسية والاقتصاد السياسي.

المرحلة الثانية (الدولة كائن حي):

وبعد قرنين كاملين (السابع عشر والثامن عشر) ظهرت كتابات راتزل عن الجغرافية السياسية في عام 1897 م، وقد ظهر كتابه عن الجغرافية البشرية حيث يظهر هذا الكتاب نزعة راتزل في الحتمية في الجغرافية، إذ حاول أن يوجد العلاقة بين الدولة والأرض.

وأبرز في هذه الدراسة أيضاً أهمية الموقع والمساحة وبدأ بدراسة مكان الدولة على الخريطة والمجال الذي يتحرك فيه الإنسان في الدولة.

---

[17] - حسام الدين جاد الرب، **الجغرافية الطبيعية**، القاهرة: مكتبة ومطبعة الغد، 2002، ص22.



ويعد راتزل أول من درس عناصر الجغرافية السياسية دراسة منهجية علمية رغم أنه كان حتمياً بيئياً، ولكن تكمن نقطة الضعف في كتابات راتزل في أنه كان وطنياً متطرفاً يتحدث باستمرار عن وطنه ألمانيا الكبرى، ومن ثم فقدت كتاباته موضوعيتها.

وعلى العموم كانت كتابات راتزل هي نقطة البداية لكل من الجغرافية السياسية والجيوبولتيك. وعلى الرغم من ذلك تعرض راتزل إلى انتقادات عديدة من جانب المدرستين الانجليزية والأمريكية لأنها تضر بالتعايش السلمي للدول.

المرحلة الثالثة:

بدأت مع سير هالفورد ماكندر 1947م (نظرية قلب العالم)، ويعد ماكندر أحد مؤسسي المدرسة الجغرافية في بريطانيا، وكان أول استاذ للجغرافيا في جامعة أكسفورد، ويمكن أن نلخص طريقته في الجغرافية كما أوردها في أولى مقالاته في الاهتمام بالإقليم وتحليل عناصره وأنه كان أول من فرق بين الجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية.

إن ماكندر كان يرى في حركة التاريخ البشري صراعاً مستمراً بين الدول القارية وبين الدول البحرية، فالدول القارية ترنو دائماً إلى شواطئ البحار لكي تطل منها على العالم الخارجي، بينما كانت الدول البحرية تحاول تغلغل نفوذها من شواطئ البحار نحو معاقل القارات الداخلية وذلك لتحقيق الاستفادة بالعمق الاستراتيجي، كما أنه يرى أن العالم مكون من مراكز طبيعية للقوة السياسية يمكن أن تحدد جغرافيا، وهذه المراكز هي:

1- المنطقة القارية أو منطقة القاعدة.

2- المنطقة البحرية أو المحيطية.



3- المنطقة الوسطى أو الانتقالية تجمع بين القارية والمحيطية.

وقد استفاد ماكندر من دروس التاريخ في شرح نظريته التي دعمها بأدلة تاريخية مزودة بالخرائط التوضيحية، وقد استحوذت بفكره نظرية قلب العالم أو التي تتوسط قارة آسيا وتشمل نطاق حشائش الإستبس من التركستان الروسي حتى جنوب شرق أوربا.

هذه المساحة الهائلة التي تموج بالرعاة والتي يتحرك فيها البدو بحرية وهي التي كانت بمثابة الخزان البشري الكبير الذي ما لبث يدفع بالموجه تلو الموجة من الهجرات والغزوات البشرية منذ عصور ما قبل التاريخ حتى الآن.

ويرى ماكندر مركز القوة التي تتحكم في قلب العالم هي: روسيا وإن هذا القلب ينحصر في الكتلة الروسية من نهر الفولجا غرباً حتى حدود الصين ومنشوريا شرقاً والمنطقة المتجمدة شمالاً وهضاب وسط آسيا جنوباً. إذا قلب العالم قاري وأطرافه جزرية وبينهما منطقة انتقال وسطي[18].

ولقد عبر ماكندر عن هذه النتيجة المنطقية تعبيراً مختصراً في الأحكام الآتية:

- من يحكم أوربا يتحكم في قلب العالم.
- من يحكم قلب العالم يتحكم في جزيرة العالم.
- من يتحكم في جزيرة العالم وقلب العالم يتحكم في العالم.

---

[18] - يوسف عبد المجيد فايد، محمد صبري محسوب، **جغرافيا البحار والمحيطات**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993.



وقد امتد الأجل بهذا المتنبئ ليعد نبوءته مره أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية إن كل الدلائل لتشير على أن روسيا إذا خرجت منتصرة في هذه الحرب فإنها ستتبوأ مقعدها كأكبر دولة في العالم وتكون أقوى الدول العظمى.

فقلب العالم هو أعظم قلعة طبيعية في العالم.

لأول مره في التاريخ – يجند فيها من القوى الحربية ما هو كافي عدداً تمثل في الحرب العالمية الثانية، والتي ساهم فيها الاتحاد السوفيتي في تحديد نهاية المعركة ويعد تأكيداً على أهمية آسيا الوسطى.

ويظهر هذا جلياً من اهتمام القوى العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة نحو الاتحاد السوفيتي حيث ساهم على تفككه وانفصال العديد من دول الاتحاد السوفيتي وتراجعت أهمية روسيا بعد هذا الانفصال مع استقطاب هذه الدول المنفصلة بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في حلف الناتو.

نموذج كوهين للمناطق الجيوستراتيجية[19]:

لقد أجرى سول كوهين مراجعة لهذه النظرية وبخاصة مع التطور لهذه النظرية (قلب العالم) وبخاصة مع التطور التكنولوجي.

ويستند كوهين في مراجعته أساساً إلى أن العالم ليس كتله واحده كما رآها ماكندر وإنما وحدات إقليمية أساسية مستقلة، ويرى كوهين أيضاً إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ثلاث قوى عالمية جديدة هي:

اليابان، الصين وأوربة ثم تأتي مجموعة ثانية في المقام الأول تضم 27 دولة مثل:

---

[19] – محمد السيد غلاب، **الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1995، ص141.



الهند – البرازيل – نيجيريا، ثم تأتي مجموعة ثالثة وأخرى رابعة وهكذا.

وقد راجع كوهين نظرية ماكندر من حيث الفكر الاستراتيجي وربطه بشكل يكون أقرب للجغرافيا، واعتمد في تصوره على أن العالم يتكون من عدة حلقات منفصلة حيث يحدد إقليمين تتحكم فيهما قوتان:

الأولى: بحرية، هي الولايات المتحدة.

الثانية: برية، وهي الاتحاد السوفيتي.

ثم راجع كوهين نموذجه في عام 1982م وأدخل عليه بعض التعديلات وأضاف منطقة أخرى مهشمة ثالثة هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويلاحظ أن نموذجه تطور مع تطور القوى الجديدة، حيث أضاف كلاً من اليابان والصين وأوربة لتلحق بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ثم ظهرت قوة أخرى مثل الهند والبرازيل ونيجيريا ويتسع هذا ليضم 27 دولة، ثم ينتقل إلى دول في مرتبه ثالثه ورابعة وأخيراً خامسة، وبالتالي خرجت خريطة العالم بخريطة متعددة القوى وهي أكثر ديناميكية بدلاً من الرتابة القديمة.

المرحلة الرابعة والأخيرة:

وهي تمثل المرحلة من سنة 1982 م وما بعدها حتى 2004 م وأهمها التغيرات التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

مدرسة الجيوبوليتيك:

جاء في القاموس الفرنسي، أنَّ ما يقصد بالجيوبوليتيك "هو دراسة العلاقات الموجودة بين الدول وسياساتها، والمعطيات الطبيعية التي تحدد هذه العلاقات"[20].

---

[20] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 156.



يجمع مصطلح الجيوبوليتيك بين الجغرافية والسياسة، ويقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية، وهنا يكون التأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية، وهذا هو المفهوم الواسع للجيوبوليتيك، أي أنه العلم الذي يهدف إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى مادة علمية يتزود بها قادة الدولة وساستها[21]. فتعبير الجيوبوليتيك مشتق من Geo بمعنى الأرض وPolitik أي السياسة فمعناها إذا سياسة الأرض وهذا على قرار وصــف الأرض Geography أو تركيب الأرض Geomorphology.

أوَّل من استخدم مصطلح "الجيوبوليتيك" هو الألماني رولف كيلين، والذي عرَّف الجيوبوليتيك بأنه: "علم الدولة كجسم جغرافي متجسد في المكان"[22]، أما فريدريك راتزل، فهو أوَّل من وضع الأسس الأكاديمية للجيوبولتيك[23].

تتداخل الموضوعات التي يتناولها كلٌّ من الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، ولكن التفريقَ بينهما، يكون من خلال الموضوعات التي يتناولها كلٌّ منهما ومجال دراسته، وقد وقع الكثير من الباحثين في خطأ الجمع بين المصطلحين، وتعريفهما على أنهما علم واحد يدرس العلاقة بين الجغرافية والسياسة.

فالجيوبوليتيك لا يدرس المقومات الجغرافية للدولة فحسب ولا يدرس العلاقة بين الأرض والدولة كما هي، بل يدرس هذه العلاقة كما يجب أن تكون من وجهة نظر قومية محلية، وتدرس السياسة العالمية، وتعتنق فلسفة خاصة هي فلسفة القوة.

---

21 – محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص 12.

22 – الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس: دار الكتاب الجديد، 2004، ص 81.

23 – Colin Flint," Introduction to Geopolitics", Routeledge, London & New York, 2011, p9.



ويهدف التحليل الجيوبوليتيكي إلى دراسة نفوذ الدولة خارج حدودها السياسية بناء على خصائصها ومقوماتها الجغرافية، وتحالفاتها أو صراعها مع القوى الأخرى لتحقيق مصالحها خارج حدودها على حساب القوى الأخرى، وبما أن جوهر الجيوبوليتيك هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، فإن الآراء الجيوبوليتيكية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان، وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوى جديدة، وفي هذا يقول (ماكيندر) "لكل قرن جيوبوليتيكته"[24].

ويمكن أن نلخص الفروق بين الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك في النقاط التالية[25]:

1- إن الجيوبوليتيك ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما الجغرافية السياسية تدرس كيان الدولة كما هو فعلاً.

2- إن الجيوبوليتيك ترسم حالة الدولة في المستقبل، بينما الجغرافية السياسية تهتم برسم صور الماضي والحاضر.

3- إن الجيوبوليتيك متطورة متحركة بينما الجغرافية السياسية أميل إلى أن تكون ثابتة.

4- الجغرافية السياسية هي مرآة للدولة وتعكس صورتها الحقيقية، بينما يجعل الجيوبوليتيك الجغرافية في خدمة الدولة.

5- تدرس الجغرافية السياسية مقومات القوة متجردة غير متأثرة بدوافع معينة، بينما يعتنق الجيوبوليتيك فلسفة القوة ويرسم خطط الاستراتيجية التي تحقق السيطرة.

---

24 – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتك**، القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص51.

25 – فتحي أبو عيانة، **الجغرافية الاقتصادية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.



6- تعترف الجغرافية السياسية بالحدود القائمة بين الدول، بينما لا تعترف الجيوبوليتيك بحدود ثابتة.

فالجغرافية السياسية تحدد السياسة الداخلية للدولة بشكل أساسي، بينما يتجه الجيوبوليتيك للتأثير في سياسة الدولة الخارجية وتحديدها. فالجغرافية السياسية تدرس الوحدات السياسية في ضوء البيئة الطبيعية، أما الجيوبوليتيكا فتدرس الوحدة السياسية من وجهة النظر الخاصة بالدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية، وتقف الجيوبوليتيكا بين علم السياسة وبين الجغرافية السياسية.

ويمكن القول إن أيَّ ظاهرة سياسية أو أيَّ موضوع متعلق بالمنظمات السياسية، يعدُّ موضوعاً للدراسات الجيوبوليتيكية طالما أنَّ لها مكوناً مساحياً (الأرض)، حيث أنَّ التحليل الذي يفتقر إلى العمق الجغرافي، سينتج عنه عموميات سطحية لا تستطيع ربط الجزء مع الكل، ومن خلال الوحدات الجغرافية المتقطعة لا يمكن الوصول إلى تكامل متناسق[26].

ويعود لهنري كيسنجر الفضل في جعل مصطلح الجيوبوليتيك في فترة الحرب الباردة مصطلحاً شعبياً، بعد أن كان قبلها محصوراً بين فئة السياسيين والمتخصصين، وأصبحت توصف به المنافسات الدولية في "دهاليز" السياسة العالمية، ويعزو الباحثون هذا الشيوع، إلى تكرار ورود مصطلح الجيوبوليتيك على لسان وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر سواء في مذكراته، أو في المناقشات التي تناولت أفكاره في وسائل الإعلام، وفي المقالات الصحفية الجادة حول القضايا العالمية الكبرى[27].

---

[26] – سفين جلال فتح الله، **دراسات جيوبوليتيكية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص3.

[27] – بيتر تايلور، كولن فلنت، **الجغرافية السياسية في عالمنا المعاصر**، مرجع سابق، ص94.



وبحسب هاوسهوفر، فإن الجغرافية السياسية هي الأصل، والجيوبوليتيك هي الفرع بقوله:"إن الجيوبوليتيك وليدة الجغرافية السياسية لأنها المحرك لما يتناوله العلم الأخير من حقائق، فتجعل منها مادة يستعين بها الزعيم السياسي"[28].

وخلاصة القول:

الجغرافية السياسية تدرس كيان الدولة القائم فعلاً، بينما يدرس الجيوبوليتيكا ما يجب أن تكون عليها الدولة. فالجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، هما علمان مترابطان، ولكنهما غير متطابقين.

المبحث الثالث: رواد الجغرافية السياسية

الجغرافية السياسية علم قديم في التاريخ يعود لأكثر من ألفي سنة، وإن كان ظهورها كفرع متميز في الجغرافية ذي منهج محدد ومنظم يعود إلى القرن التاسع عشر فقط[29]. وعلى الرغم من قدم الفكر الجغرافي السياسي، إلا أن استخدام مصطلح الجغرافية السياسية يعود بحسب العديد من الباحثين إلى العالم الألماني كانت Kant[30]، الذي كان يُدلي بأسس الجغرافية السياسية أثناء محاضراته في الجغرافية الطبيعية[31].

---

28 – شوقي عرجون، "**صراع المصالح والنفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في جنوب القوقاز**"، مرجع سابق، ص28.

29 – محمد مرسي الحريري، مرجع سابق، ص5.

30 – إيمانويل كانت (1724–1804) آخر الفلاسفة المؤثرين في الثقافة الأوروبية الحديثة، كان يدرِّس الفلسفة وأصول التربية والرياضيات والفيزياء والعلوم الاجتماعية وعلم المعادن والجغرافية.

31 – محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصري، 2010، ص2.



وقد ظهرت في كتابات العديد من المفكرين، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل.

أ- رواد الجغرافية السياسية في العصور القديمة:

من أهم رواد الجغرافية السياسية في العصور القديمة، نذكر:

1- هيرودوت:

بحكم الدور الكبير الذي يؤديه عامل المكان في حياة الدولة وتحديد قوتها، وفي مسار العلاقات الدولية بوجه عام، جاء ميلاد الجغرافية السياسية في أواخر القرن التاسع عشر ولكن كان لمولدها إرهاصات منذ القرون القديمة والوسطى، فنجد المؤرخ اليوناني القديم "**هيرودوت**" (485-425 ق.م)، يذكر أنَّ "سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها"[32].

وأشار إلى دور العامل الجغرافي في نشوء الطبقات الاجتماعية والنظم السياسية عندما زعم أن: "المناطق السهلية المنبسطة تربي رجالاً ضعافاً ولا يمكن أن تربي رجالاً أشداء، ويستدل على ذلك بقوله: " إن الفرس قد اختاروا المناطق الوعرة، ولذلك أصبحوا أناساً مستعمرون، كما أنهم لم يفضلوا زراعة المناطق السهلية المنخفضة كما تفعل الشعوب المستعبدة". وربط القوة والضعف بالمناخ في قوله: " إن قوروش ملك الفرس رفض قيادة شعبه للسيطرة على مناطق خصبة أكثر لأن لين المناخ سيجعل منهم رجالاً ضعفاء". وهو صاحب العبارة الشهيرة (مصر هبة النيل) تأكيداً لتأثير البيئة النيلية في تكييف أوضاع مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية[33].

---

[32] – حسام الدين جاد الرب، **الجغرافية السياسية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص 18.

[33] – فؤاد محمد شبل، **الفكر السياسي**، ج1، الهيئة المصرية، 1974، ص34.



2- هيبوقراط:

كانت الإيماءة في كتابه "الجو والماء والأقاليم", أن سكان الجبال المعرضين للأمطار والرياح يتصفون بالشجاعة وطول القامة والطباع الحميدة أما سكان الأقاليم المكشوفة الجافة يتصفون بنحافة القامة وحب التحكم. ويرى أن الآسيويين أقل حباً للحرب من الأوروبيين، وأن النقص الملحوظ في شجاعة سكان آسيا وحيويتهم يرجع إلى تأثير المناخ وبخاصة انخفاض المدى الحراري لهذه القارة، حيث أن هذا النوع المناخي لا يساعد على إثارة النشاطات العقلية، أما سكان المناطق الجبلية التي تكثر فيها الأمطار وتتصف بمدى حراري فصلي عال، فإنهم يميلون إلى الاتصاف بالأجسام الضخمة وشدة المقاومة والشجاعة[34].

3- أفلاطون: (429-347 ق.م)

يعد أفلاطون رائداً من رواد علم القانون، فقد حاول من خلال القانون التأكيد على وحدة المجتمع في المدينة (الدولة) للوقوف في وجه الاضطرابات. وفي كتابه الجمهورية لم ينظر إلى المدينة كما هي قائمة بل كما ينبغي أن تكون عليه. وكان شغله الشاغل النظر في أسباب الاضطرابات والقلاقل التي عمت المدن اليونانية، لا بقصد عرضها، بل بمحاولة إيجاد حلول لها. ووضع نظام الطبقات، واقترح تحديد عدد سكان المدينة المثالية تحديداً صارماً لتأمين استقرارها السياسي والاقتصادي. وليحتفظ بعدد السكان ثابتاً منح القضاة حق تنظيم عدد الزيجات وتربية الأطفال تربية جماعية تجعل منهم أخوة يجهلون آبائهم الحقيقيين جهلاً

---

34 - عبدالله عطوي، ص19.



تاماً. ووضع قواعد لعلاقة الدولة بالأفراد: "قد تتغير الحكومات كما تتغير قلوب الناس، فينبغي إيجاد نماذج من الناس تتوافق مع كل منها"[35].

4- أرسطو (384-322 ق.م):

تناول في كتابه عن السياسة الفرق بين سكان المناطق الباردة في أوروبا وسكان آسيا، فسكان أوروبا بالنسبة له يتميزون بالشجاعة التي كانت أساس حريتهم، لكنهم غير ماهرين في الإدارة والفهم والتنظيم، وبالتالي يفتقدون إمكانية السيطرة أو الإمساك بزمام الأمور.. أما سكان آسيا فلديهم الفكر والمهارة الفنية، لكنهم يفتقرون إلى الجرأة مما جعلهم محكومين بغيرهم.. أما الإغريق في ذلك الوقت فكانوا يعيشون في منطقة وسط بين الآسيويين والأوروبيين، مما جعلهم يجمعون بين مميزات المجموعتين[36].

إن ادراك الإنسان القديم للتفاعل بينه وبين البيئة المحيطة به لم يكن إدراكاً علمياً له إطاره ومنهجه، بل كانت إرهاصات تحدث عنها العالم الإغريقي أرسطو، حيث تكلم عن الدولة المثالية، وحدد عناصرها في حجم السكان، وكم الموارد الاقتصادية، حيث ذكر أن حجم السكان يجب أن يكون متوسطاً بحيث يسهل حكمه، فلا هو بالحجم الكبير الذي يصعب حكمه، ولا هو بالحجم الصغير الضعيف، وكانت رؤيته تنصب على أن الاعتبار السياسي له الأثر القوي في تحديد الحجم المثالي لسكان هذه الدولة من أجل تحقيق الاستقرار والطمأنينة والرفاهية لكل أفراد هذه الدولة، ويرى أن الحجم الأمثل للسكان يتحقق بمعرفة كل الناخبين

---

35 – عبدالله عطوي، **الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة**، بيروت: مؤسسة عز الدين، 1993، ص66.

36 – أرسطو، **في السياسات**، تعريب: الأب أغسطس بربارة البولسي، بيروت، 1980، ص369.



لمنتخبهم ولأنفسهم شخصياً. كما تحدث عن عاصمة الدولة وضرورة أن تجمع بين الحصانة والدفاع من ناحية، وخدمة إقليمها من ناحية أخرى، وعالج أرسطو قوة الدولة العسكرية، وكافة وظائف الدولة، كما اهتم بالحدود السياسية[37].

كما تحدث عن الصفات التي يجب أن يتصف بها الجيش البري، والأسطول الحربي الذي يضم عناصر مرتزقة من غير المواطنين، كما أنه ناقش وظائف الدولة، والحدود السياسية المحصنة، وبالتالي فقد تطرق لكثير من موضوعات الجغرافية السياسية التي تعالج في الوقت الحاضر.

ومن الانتقادات التي توجه لأرسطو، أن التطور في وسائل الاتصال والإعلام، مكن أي مرشح أن يظهر على شاشات التلفزيون أمام عدد كبير وضخم من الناخبين، دون وجود علاقة شخصية بين الناخب والناخبين له، كما أن نجاح الدولة المثالية في رأي أرسطو يتحقق باستغلال الموارد الاقتصادية المختلفة، مما يحقق الاكتفاء الذاتي لشعوبها، وهي دعوة لا تتحقق في عالمنا المعاصر، حيث الاختلافات في الظروف الطبيعية والبشرية لكل دول العالم، والتطلعات الكبيرة لحكومات اليوم لا تقف عند حدود الدولة السياسية، مما خلق المشكلات السياسية، وبالتالي الحروب والمجاعات والأزمات التي لا تحقق الرخاء والرفاهية لشعب من الشعوب.

5- سترابو:(63 ق.م-21 م)

[37] - محمد الشاذلي+ علي المرسي، **علم البيئة العام والتنوع البيولوجي**، سلسلة الفكر العربي لمراجع العلوم الأساسية، رقم12، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.



ناقش كبر حجم الامبراطورية الرومانية وحاجتها إلى حكومة مركزية قوية. وبعد أن درس الإمبراطورية الرومانية استنتج أن الوحدة السياسية الكبرى تتطلب حكومة مركزية قوية يرأسها حاكم بمفرده، وذكر أن الموقع الممتاز لإيطاليا ومناخها ومواردها جعلها مكان منطقياً لقيام هذه الوحدة السياسية (الدولة)[38].

وتحدث عن دور البيئة الطبيعية وأثرها على النشاط البشري عندما قارن بين النمط المعيشي في كل من مصر وأثيوبيا، وعلاقة ذلك بظروفهما الطبيعية والمناخية: "إن الأثيوبيين يحيون حياة الرعي في أكثر الأحيان، وهي تخلو من الموارد لفقر بلادهم وبعدها عنا، على حين يصبح الأمر مع المصريين مختلفاً جداً من جميع الوجوه، لأنهم عاشوا حياة حضرية مهذبة منذ البداية". وقد توصل سترابو إلى أن الموقع الأفضل للدولة هو المكان الذي يتصف بالمناخ الجيد والذي تتوافر فيه الموارد الطبيعية[39].

ب- رواد الجغرافية السياسية في العصور الوسطى:

ومن أهم رواد الجغرافية السياسية في العصور الوسطى، نذكر:

1- ابن خلدون (1332 - 1405):

بقيت أفكارُ ربط الممارسات السياسية بالخصائص الجغرافية تتطور بإسهامات فلسفية متعاقبة، واكتسبت هذه الأفكار دفعة قوية بما كتبه عبد الرحمن بن خلدون (1342 - 1405م)، والتي ظهرت في مقدمته الشهيرة، ويعود لابن خلدون تشبيهُ الدولة بالإنسان الذي

---

38 - فتحي محمد أبو عيانة، ص26.

39 - علي عبدالله الجباوي، ص93.



يمرُّ بخمس مراحل في حياته، وهي الميلاد، والصبا، والنضج، والشيخوخة، والموت، وهذه الدورة الحياتية للدول وارتباطها بمقدرات الدولة أرضاً وسكاناً وموارداً، كانت أبرزَ ما نقله الغربيون عنه فيما بعد، حينما تمَّت بلورة الصياغة العلمية لقيام وسقوط الحضارات، ويرى الباحث محجوب لطفي بلهادي، في دراسته "من الجيوبوليتيك إلى الجيوعولمة"، أن لابنِ خلدون وآرائه عن مراحل تطور الدولة، الرِّيادةَ في إرساء مقاربة شمولية متعددة الأبعاد لظاهرة الاجتماع البشري، يحتلُّ الفكر الجغرافي موقعاً محورياً فيها، وبتقديمه للدولة "كامتداد مكاني وزماني لحكم عصبيّة ما "، يكون ابن خلدون قد كشف قبل غيره الطبيعة الانسيابية للدولة في مجالها الجغرافي، فعبارةُ "امتداد"، تنطوي على إمكانية التمدد للدولة وتوسعها، أو ما يُعبَّر عنه اليوم "بالجيوبوليتيك"، من خلال البحث عن " المجال الحيوي"، أو مناطق النفوذ[40].

ويرى الأوربيون أن ابن خلدون أول مكتشف بطبيعة البحث الجغرافي وميدانه، فقد ألقى الضوء في مقدمته على فكر الجغرافية السياسية عند العرب في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، وناقش موضوعات هامة مثل القبيلة والدولة، والصراع القائم بين البدو والزراع، وعرض رأيه في ظل الحتم البيئي. ولم يتسم نهجه في الجغرافية السياسية بالحتم الصارم، وقد أضاف الكثير إلى الفكر الجغرافي السياسي في مقدمته الشهيرة، ويعد هو واضع الإطار العام الذي عرف من بعده بدورة حياة الدولة، وتحدث ابن خلدون عن عوامل قيام الدولة وهرمها وسقوطها.

---

40 – محجوب لطفي بلهادي، " **من الجيوبوليتيك إلى الجيوعولمة**"، (2-7-2014)، على الرابط: www.taqadoumiya.net

وقد اختص ابن خلدون في تفسير علاقة الإنسان ببيئته، وأثر المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر، وضرب مثلاً على ذلك بشعوب السودان والذي وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطاً.

كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها في حياة الإنسان، حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم، وتتميز الأقاليم من الثالث والرابع والخامس بالاعتدال الذي يميز طبائع سكانها أيضاً وألوانهم.. أما الأقاليم غير المعتدلة تلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع فسكانها متوحشون غير مستأنسين[41].

2- بودان: (1530-1596)

ذكر بودان أن الظروف المناخية والطبوغرافية للدولة هي التي تحدد ملامح شخصيتها القومية، والتي تؤثر بدورها في التركيب السياسي للدولة. ففي كتابه (الجمهورية) ربط شكل الدولة بالأخلاق البشرية التي تتغير بتغير المناخ والتضاريس.

ويرى أن الناس تتباين أخلاقهم وسلوكهم، تبعاً لحياتهم على الجبال أو الأودية، أو على شواطئ البحار. ويتميز أهل الشمال بقوة الجسم والنشاط العضلي. على حين يتميز أهل الجنوب بالحساسية العصبية وحدة الذهن. أما سكان المنطقة المعتدلة، مثل شعوب البحر المتوسط وفرنسا فإنهم يجمعون بين خصائص الشمال والجنوب، وهم عمليون أكثر من أهل الجنوب، ومفكرون أكثر من أهل الشمال، وينبغي أن تتكيف حكومة أي شعب مع خلقه الذي

---

41 - ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، **المقدمة**، تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982، ص145.



حددته الجغرافية والسلاسة، والذي لا يكاد يتغير بمرور الزمن. وعلى هذا الأساس يجب أن يحكم شعوب الشمال بالقوة، وشعوب الجنوب بالدين.

وقد استعمل بودان هذه اللفظة بمعناها الروماني: أي الدولة. وفرق بين الدولة والمجتمع. فالمجتمع قائم على الأسرة، التي لها أساس طبيعي في العلاقة بين الجنسين وبين الأجيال. أما الدولة فتقوم على قوة مصطنعة. وكانت الأسرة في شكلها الطبيعي، أبوية، أي أن للأب سلطة مطلقة على أزواجه وبنيه وممتلكات الأسرة، وربما أنقصت المدينة بشكل خطير من حقوق الأب. ويجب أن تخضع المرأة دوماً للرجل لأنها أضعف منه عقلاً، وفي وضعها معه على قدم المساواة إغفال خطير "للطبيعة". وينبغي أن يكون للزوج على الدوام حق الطلاق، كما ورد في التوراة. وذهب بودين إلى القول بأن انهيار سلطان الأب وتخلخل انضباط الأسرة كانا بالفعل يقوضان الأسس الطبيعية للنظام الاجتماعي. لأن الأسرة، وليست الدولة، هي وحدة النظام والأخلاق ومصدرها، فإذا انهارت وحدة الأسرة والانضباط، فلن يملأ فراغها أية قوانين مهما بلغ عددها. والملكية الخاصة أمر لا غنى عنه لكيان الأسرة وبقائها. والشيوعية مستحيلة لأن كل الناس ولدوا غير متساوين[42].

3- وليم بتي:

في منتصف القرن السابع عشر قام الشاب الجراح السير وليم بتي وعلى مدار أربع سنوات (1654 ـ 1660م) بإنشاء خريطة لإيرلندا، والتي اعتبرت المرجع الأول لخرائط ايرلندا حتى جاءت خرائط المساحة الرسمية محلها، كما يرجع إليه الفضل في اكتشاف أهم صفتين

42 – فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص26-27.



جغرافيتين للدولة، ألا وهما الموقع والامتداد، وكان يرى أن الموقع أهم من الامتداد في الرقعة[43].

وقد أورد وليم بتي عدة ملاحظات هامة هي:

1- يجب ألا تشغل الدولة مساحة تزيد على قدر معين، بحيث لا تكون مسرفة في الامتداد حتى يسهل عليها السيطرة.

2- أفضل الدول ذات الواجهة البحرية أو ذات العقبات الطبيعية كالمستنقعات أو الجبال.

3- يجب أن تكون الدولة منعزلة عن العالم سهلة الاتصال به.

4- المستعمرات يجب أن تكون في أضيق مكان ممكن.

5- أفضل مكان داخل الدولة تلك المنطقة التي يستغلها سكانها.

6- لابد من تركيز السكان وإنشاء العواصم خيراً من التشتت الذي يعد موطن ضعف.

4- مونتسكيو: (1689-1755)

مع بداية القرن الثامن عشر، شهدت فرنسا ظهور أفكار جغرافية سياسية هامة، صاغها مونتسكيو 1689 – 1755 جنباً إلى جنب مع ما قدَّمه من أفكارٍ اجتماعيةٍ وفلسفيةٍ وقانونيةٍ، إلا أن مونتسكيو قد ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية، وعلى رأسها تحكُّم المناخ والطبوغرافية، مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية، ويرى أنَّ المناخاتِ الباردةَ تمهِّد لبروز الحرية والديمقراطية، أي أنَّ الشعور بالحرية يزداد كلما ابتعدنا

---

43 – محمد مرسي الحريري، ص5.



عن خط الاستواء، بينما مناخ آسيا الحار شكّل سلطة مطلقة استبدادية، وأن السهول الواسعة الخصبة تشجع على نشأة الإمبراطوريات الكبيرة، والمناطق الجبلية تعد حصوناً للمدافعين عن الاستقرار والحرية[44].

واعتقد مونتسكيو بوجود علاقة سببية وثيقة بين المناخ والحرية السياسية والعبودية، واقترح نموذجاً جغرافياً سياسياً حتمياً، مؤداه أن الديموقراطية والحرية تتزايد بالبعد عن خط الاستواء، كنتيجة طبيعية لانخفاض درجة الحرارة بالبعد عنه، وعليه فإن المناخات الدافئة هي قرينة الحكم الاستبدادي، والمناخات الباردة هي قرينة الحرية والعدل.

وتحدث مونتسكيو في كتاب "روح القانون" عن أثر المناخ والتربة في حياة الإنسان:

1-المناخ: فالمناخ البارد (شجاعة- نقاء النفس- قوة جسدية). والمناخ الحار (جبن- مكر- ضعف).

2-التربة: ويصل تأثير التربة إلى الحد السياسي ونوع الحكومات، فالتربة الخصبة يقوم عليها نظام ملكي وديكتاتورية. أما التربة الفقيرة فتقيم نظام جمهوري وديمقراطية. أما سكان الجزر فهم أميل إلى الاستقلالية والاستقرار.

ج- رواد الجغرافية السياسية في العصر الحديث:

ومن أهم رواد الجغرافية السياسية في العصر الحديث، نذكر:

1- كانت: (1724-1803)

---

44 - "**الجغرافية السياسية**"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، على الرابط: www.mostakbaliat.com، تاريخ الدخول: 2015/3/3.



عاش الفيلسوف الألماني كانت، في عصر ساد فيه الاعتقاد بأن الإنسان الأوروبي، بعد أن قادته القوة العسكرية وجيشها الإمبريالي إلى استعمار القارات، بأنه سيد العالم، وأن باقي شعوب العالم تعيش في غياب عن التاريخ، وفي آفاق فكرية محدودة، وذلك نتيجة ظروفها المناخية والبيئية[45].

فبعد التحرر من أفكار العصور الوسطى، وعصور محاكم التفتيش بدأت الشعوب الأوروبية الغربية في القرن السابع عشر باستعمار وقهر شعوب القارات في آسيا وإفريقيا والأمريكيتين، واستراليا، بقوة السلاح، وجعلت من نفسها سيدة العالم، واعتبرت غير الأوروبي من " عالم ثالث" غير متحضر وهمجي.

يرجع تعبير الجغرافية السياسية إلى العالم الألماني كانت الذي يعد أب للجغرافية السياسية، وكان يدلي بأسس الجغرافية السياسية أثناء محاضراته في الجغرافية الطبيعية. واعتبر كانت الجغرافية المؤثر الرئيس في أحداث التاريخ وأن الجغرافية السياسية هي فرع من فروع الجغرافية. كما أكد على دورها في الأحداث السياسية العالمية. ولم تجد أفكاره صدى لها إلا في وسط أوروبة وألمانيا. ومن تلاميذه الذين كتبوا في هذا الموضوع كارل ريتر وفريدريك راتزل[46].

2- كارل رايتر: (1779 - 1859)

---

45 – سعدي الدبس، "**الفيلسوفالألماني كانت والجغرافي العربي المسعودي وفلسفة العصر**"، 2006، على الرابط: http://www.airssforum.com/forum

46 - Carlson, L., Geography and World Politics, Prentics Hall,1959,p.14.



جغرافي ألماني يعد من مؤسسي علم الجغرافية الحديثة، كما أنه مؤسس الجمعية الجغرافية الألمانية عام 1828م، وواضع أسس الجغرافية التجريبية شغل منصب مدرس الجغرافية الأول في جامعة هومبولدت في برلين من 1825 حتى وفاته.

يقول كارل ريتر: " لكي يعود السلام وتعود الحرية الاقتصادية إلى العالم، يجب أولاً القضاء على الممولين اليهود وعلى جميع أعضاء الحركة الثورية العالمية الذين يقودون العالم من وراء الستار".

وقسم رايتر الكرة الأرضية إلى قسمين: اليابس (القارات) والماء (المحيطات)، ثم قسم اليابس إلى قسمين: عالم قديم وعالم جديد، واعتبر القارات كلها وحدة طبيعية كاملة والإنسان وتنظيماته جزءاً منها.

ولم يختلف رايتر عن سابقيه، حيث أشار إلى العلاقة بين الحضارة وظروف البيئة الطبيعية.

3- فريدريك راتزل (1844-1904)

يعد فردريك راتزل رائد هيمنة الفكر الجيوبولوتيكي، وهو المؤسس الحقيقي للجغرافية السياسية الحديثة، وهو أول من أطلق عليها هذا الاسم، وقد شبه راتزل الدولة بالكائن الحي، وأوضح أن الدولة إما أن تنمو أو تضمحل وتموت لأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة، وقد تأثر راتزل في ذلك بمبدأ داروِن في الانتخاب الطبيعي والبقاء للأقوى، وظهور مدرسة الداروينية الاجتماعية Social Darwinism التي أكدت على التشابه بين المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية، وتنمو الدولة من وجهة نظر راتزل بالاستيلاء على مساحات جديدة من أراضي

الغير، وهو ما يعرف بمبدأ التوسع الإقليمي، وعلى الدولة أن تقوم في أعقاب الاستيلاء على المساحات المضافة من أراضي الدول المجاورة، بدفع سكانها إلى هذه المناطق لإحكام سيطرتها عليها، ودمجها في نسيج الدولة تمهيداً لبدء دورة توسعية جديدة.

وبناءً على ما سبق فإن حدود الدولة قابلة للزحزحة والحركة من مكانها، فهي كجلد الكائن الحي، الذي يتمدد بنموه، وينكمش باضمحلاله، وتظل الدولة تتوسع حتى تصل إلى حدودها الطبيعية، وأن الدولة تظل تتمدد طالما لا تواجه مقاومة خارجية.

ورأى راتزل أن توسع الدولة يأتي عن طريق التوسع الديني والنشاط التبشيري والتجاري والسياسي والعسكري، وهو يرى أن للتوسع التجاري الأثر الأعظم في توسع الدولة، وأنه يسبق التوسع السياسي، أي أن العلم يرفرف سياسياً بعد التوسع التجاري، وكل طريق تجاري يمهد لنفوذ سياسي لاحق[47].

ونشر هذه الأفكار في كتابه "الجغرافية السياسية" عام 1897، وقد كان ذلك بمثابة الانطلاقة الأولى لكل من الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا.

ويلاحظ أن الجغرافية السياسية على يد راتزل حتمية أيضاً، فقد آمن راتزل بحتمية الصراع من ناحية، كما جزم بأن موقع الدولة ومساحتها ومناخها والتضاريس والغطاء النباتي والتربة لها جميعاً تأثيراً كبيراً على الحياة السياسية للدولة، هذا على الرغم من أنه عاصر الثورة الصناعية التي غيرت نظرت الإنسان إلى علاقته ببيئته الطبيعية تغييراً جوهرياً.

---

47 – يسري الجوهري، **الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص١٠.



وقد أرسى راتزل المفهوم الجيوبولوتيكي الألماني المعروف باسم المجال الحيوي، والذي عرفه بأنه المنطقة الجغرافية التي تنمو فيها بوصفها كائناً حياً.

4- رودولف كيلن: (1864 – 1922)

جغرافي عمل استاذاً بإحدى جامعات السويد، وهو صاحب الفلسفة المعروفة "بأن القوة أهم من القانون". وإن الضرورة لا تعرف القانون". وتنبأ بأن دولاً عظمى ستنشأ في آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتنبأ بأن السيادة ستنتقل من القوى البحرية إلى القوى البرية التي ستتحكم يوماً في البحار.

وقد نشر كيلن كتابين أولهما عام 1917 باسم " الدولة مظهراً من مظاهر الحياة " والثاني عام 1920 بعنوان: "الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي"، ويرتكز هذان الكتابان على خلفية تمتد أصولها إلى الفلسفة العضوية[48].

وقد طور كيلن أبحاثه إلى ما عرف فيما بعد باسم نظرية الدولة، وقسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى:

1- الجغرافية والدولة. 2- السكان والدولة. 3- التركيب الاجتماعي. 4- الموارد الاقتصادية للدولة. 5- المنطقة الحكومية.

5- لوسيان فيفر (L.Febver) – إسحق بومان (I.Boman):

48 – محمد عبد الغني سعودي، ص11.



وجاء تطور الجغرافية السياسية بعد ذلك بطيئاً، وظهرت كتابات في الجغرافية السياسية منها كتاب بومان باسم "العالم الجديد" وهو أستاذ أمريكي، ركز في كتاباته عن سياسة وجغرافية عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، وقدم لنا دراسة موضوعية لما بقي من حطام الحرب لعالم يسوده التفاؤل.

ويرى العالمان فيفر وبومان أن مظاهر البيئة هي من فعل الإنسان مثل حقول الشعير ومزارع الأرز والقطن وقصب السكر وغيرها، وهو الذي نظم الحقول وأقام القناطر والسدود وشق الترع والمصارف، واخترع أساليب وأدوات زراعية جديدة لزيادة رقعة الأرض التي يزرعها.

ولا يقتصر الأمر على الزراعة وإنما يمتد إلى الصناعة، التي ترتبط إلى حد كبير بتوفير المادة الخام في بيئتها والتي بدورها تتطلب توفير المهارات وسبل المواصلات والمال والأسواق التى هي واقع الأمر تعتمد على مقومات بشرية أكثر من مقومات بيئية، حيث أن المهارة والتكنولوجيا تتصل بالتواجد البشري.

وعن مواقع المدن واختيار مواقعها كانت من الأدلة التي استند إليها أصحاب هذه النظرية لتأييد نظرية الاختيارية وتحكم الإنسان في البيئة وليس لمجرد تواجدها الطبيعي، فالمدن الدينية والحربية سواء من أجل عوامل ثقافية كالتدين أو عوامل أمنية كالحماية. كما أن التوزيع السكاني لأي مدينة في العالم يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية وبشرية إلى جانب العوامل الطبيعية، ويصل هذا التأثير إلى الحيوان فنجد عدم وجود بعض الحيوانات في بعض

البلدان وتوفرها بكثرة في بعض البلدان الأخرى، مثل البقرة في الهند التي يحرموا ذبحها لتقديسها[49].

6- ريتشارد هارتشورن ووتلس:

يعد أشهر تعريف للجغرافيا السياسية ذلك الذي قدمه "هارتشهورن" حيث عرفها بأنها "العلم الذي يهتم بدراسة التشابه والاختلاف بين الشخصية السياسية للدولة والإقليم السياسي وبين نظيراتها من الدول والأقاليم السياسية الأخرى في العالم، ولكي نفسر الاختلافات الإقليمية في صورة الملامح السياسية، لا بد من دراسة علاقاتها المترابطة مع جميع الاختلافات الإقليمية الأخرى المتصلة بها، سواء أكانت ذات أصل طبيعي أم حيوي أم ثقافي"[50].

أما كتابوتلس The Earth and state فهو كتاب منهجي ويعد من الكتب المهمة خاصته في الموضوعات الإقليمية التي درسها.

وجاء القرن العشرين ليشهد الثلث الأول منه ظهور عدد من الأبحاث والكتب في مجال الجغرافية السياسية، ولكن بشكل متقطع وغير مفهوم، حيث كانت معظم الكتابات تتميز بالوصف الإقليمي مع عجالة تاريخية سياسية وإحصائية غير دقيقة، وغياب المنهج التحليلي.

وجاء عام 1967 ليشهد بداية تطور هائل في علم الجغرافية السياسية، حيث حرصت كل دول العالم في ميدان الجغرافية السياسية منذ عام 1990، ولما تتميز به الجغرافية

---

49 - Bowman, I., The new World, Problems in political Geography, New York, 1921.

50 - فتحي أبو عيانة، **الجغرافية السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص8-9.



السياسية في وقتنا الحاضر بطابع العالمية والشمول، وتعدد العلاقات الخارجية واتساع مجالها لكثرة الوحدات السياسية، مع تعقد العلاقات الخارجية والداخلية لها، حتى أصبح العالم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة[51].

المبحث الرابع: مناهج البحث في الجغرافية السياسية

هناك مناهج متعددة للجغرافيا السياسية، إلا أنها تركزت في اتجاهين رئيسين:

الأول: الاتجاه الأصولي: الذي يدرس المفاهيم والأسس وطرق البحث التي يمكن تطبيقها في دراسة الوحدات السياسية.

الثاني: الاتجاه الإقليمي: ويدرس الوحدات السياسية وتطورها السياسي في إطار إقليمي.

وتتعدد مناهج البحث في الجغرافية السياسية، ويتوقف ذلك على موضوع الدراسة هل هي دراسة للدولة أم مشكلة سياسية دولية أو محلية، أم دراسة للحدود السياسية، أم دراسة أصولية للأقليات في العالم وغيرها من الموضوعات التي تعد ميادين لباحث الجغرافية السياسية. ونظراً لتنوع مواضيع الدراسة في الجغرافية السياسية، ظهرت عدة مناهج لدراستها بعضها قديم كالمنهج الإقليمي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المورفولوجي، وبعضها حديث كالمنهج الوظيفي ونظرية المجال الموحد التي اقترحها (جونز) لتحليل الدولة. وهو ما سنتناوله في هذا الفصل.

1- المنهج الإقليمي: The Regional Approach

---

[51] – **نشأة الجغرافية السياسية**، منتدى الجغرافيون العرب، تاريخ 2008/4/24، على الرابط:
http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab4010/



ينظر المنهج الإقليمي إلى الدولة في ضوء عناصرها التي تتكون منها أو التي تكونها، مثل الظواهر الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وشكل وحجم ومناخ الدولة، والسكان وغيرها[52]، وتحليل التاريخ السياسي للدولة، وحدودها، وعلاقاتها السياسية بالعالم الخارجي ويعيب هذا المنهج كم المعلومات الكبير الذي يخشى معه على الباحث أن ينتهي به الأمر إلى وصف مجموعة من الدول وصفاً إقليمياً[53].

وقد اتبع بومان هذا المنهج في كتابه (The New World) وسار على نهجه كثيرون، ويقوم هذا المنهج بدراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية دراسة تقليدية، ثم يضفي على هذه الدراسة طابعاً سياسياً بإضافة فصل عن التاريخ السياسي للدولة، وآخر لتحليل حدودها السياسية، ويفرد باباً لتحلي العلاقات السياسية مع العالم الخارجي، ويقترب هذا المنهج في دراسة من الجغرافية الإقليمية.

والجغرافية السياسية بهذا الشكل لن تكون لها شخصيتها المميزة. فعلى الباحث الجغرافي في هذا المجال أن يستفيد من هذا المنهج في إبراز المشكلة موضوع دراسته بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة بطريقة " الجغرافي الإقليمي" الذي يختار ما يريده من الدراسة الإقليمية التي تفيد في فهم طبيعة المشكلة وأسبابها الجغرافية.

وقد عانى المنهج الإقليمي من مشاكل عديدة، منها:

1- كيفية تحديد أبعاد الإقليم.
2- نوع العوامل الجغرافية التي تساهم في إظهار شخصيته المميزة.
3- طبيعة أشكال الأقاليم الجغرافية.

---

52 - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص34.

53 - محمد مرسي الحريري، مرجع سابق، ص17.

4- مدى تنوعها من إقليم إلى آخر.

والإقليم قد يكون جزءاً من دولة، أو يتمثل في جزء من قارة، وأحياناً قد تشمل أبعاده مناطق مختلفة في أكثر من قارة واحدة، ومن ثم فإن مساحة الأقاليم تختلف من إقليم إلى آخر.

2- المنهج المورفولوجي The Morphological Approach

يتركز اهتمام المنهج المورفولوجي على وصف وتفسير الظواهر السياسية الداخلية للدولة أو الاقليمية أو الدولية وصولاً إلى تحليل العلاقات الداخلية والخارجية للوحدة السياسية. وتشمل الخصائص المورفولوجية الخارجية ظاهرات المساحة والشكل والموقع والإطار، بينما تشمل التقسيمات الداخلية ظاهرات النواة والعاصمة والأقاليم الحضارية والسكان ومراكز القوة الاقتصادية في الاقليم السياسي والأجزاء غير المستغلة والمتقدمة منه[54].

فالمنهج المورفولوجي يهتم بدراسة الوحدات السياسية من حيث نظمها السياسية والعناصر التي تدخل في تكوينها. ويقوم هذا المنهج على تحليل أنماط الظواهر السياسية للدولة وتراكيبها، حيث يوجد نمط التنظيم السياسي الإداري داخل الدولة أو نمط التنظيم الإقليمي (كتل إقليمية) أو تنظيمات عالمية (اتحادات دولية)، أما تركيب الظواهر السياسية فتمثيل عواصم الدول وشعوبها، ومواردها الاقتصادية، وشكل الحدود السياسية، والمشكلات التي تواجه المناطق المختلفة.

3- المنهج التحليلي (منهج تحليل القوة): The analysis Approach

---

54 – محمد مرسي الحريري، مرجع سابق، ص18.



ينظر هذا المنهج في تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها مثل جوانب الطبيعية، وموارد الثروة الاقتصادية، والثروة البشرية، ووسائل النقل والمواصلات من حيث حجم الشبكة وكفاءتها وربطها جميع أجزاء الدولة" وكذلك عدد السكان وخصائصهم، والنظام السياسي، والموقع الجغرافي النسبي والفلكي وأثره على تنوع الموارد الاقتصادية، وشكل الدولة وحدودها، وأثر البيئة الجغرافية على علاقاتها السياسية الداخلية والخارجية[55].

فالمنهج التحليلي أو منهج تحليل القوة يهتم بتحليل علاقة الموقع الجغرافي والعناصر الجغرافية بقوة الدولة. وهي تلخص في خمسة موضوعات، وهي[56]:

1- البيئة الطبيعية، كالسطح والمناخ والتربة والنبات الطبيعي والمجاري المائية والبحيرات..إلخ.

2- طرق النقل، للبضائع والأشخاص والتيارات الفكرية.

3- الموارد الاقتصادية، الخام منها أو السلع المصنعة ونصف المصنعة وتلك المتوقع إنتاجها في المستقبل.

4- الأسلوب السياسي للسكان، من حيث عددهم ومعدلات نموهم إلى جانب الدراسة النوعية والايديولوجية.

5- الأوضاع السياسية والإدارية، بدراسة نظم الإدارة وأشكالها وأهداف الحكم الحقيقية وليس النظرية، بالإضافة إلى العلاقات السياسية الداخلية والخارجية.

---

55 – فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص34.

56– عاطف علبي، **الجغرافية الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص207-208.



وإن كان اتباع هذا المنهج يؤدي إلى نتائج جيدة، إلا أن المشكلة تكمن في اختيار المعلومات اللازمة ومدى علاقتها بالظاهرات السياسية الداخلية والخارجية للدولة، والحيلولة دون تحول الجغرافية السياسية إلى مرادف للجغرافية الإقليمية بقدر ما يمكن أن تستفيد منها أو كما يقول فريمن Freeman: "لم يعد هناك صراع بين الجغرافية السياسية والجغرافية الإقليمية، فكلاهما أصبح مساعداً للآخر"[57].

4- المنهج التاريخي: The Historical Approach

كان لتأثير نظريتي دارون وديفز للتحليل المورفولوجى لأشكال سطح الأرض دور كبير في ظهور هذا المنهج الذي يدرس نمو الدولة وتطورها حتى بلغت مرحلة النضج السياسي الحالي لها، وتطور رسم حدودها السياسية، والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها مثل مشكلة دارفور في السودان، ومشكلة كشمير، وأثر الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث في قوة وضعف الدولة.

ويبدأ هذا المهج بدراسة الدولة في التاريخ ثم ينتقل إلى تحليل كيفية نموها حتى استطاعت أن تكون نفسها وتسيطر على إقليمها. ويركز هذا المنهج على عنصر الزمن باعتباره بعداً أساسياً في دراسته ويتتبع أثره في تغير العلاقة بين البيئة ومجتمع الدولة، أي أنه يدور حول الماضي من أجل تفسيره بصورة أوضح بدلاً من مجرد سرد الأحداث حتى يتسنى فهم المشكلات والأوضاع السياسية الحاضرة [58].

57- عبدالله عطوي، **الدولة والمشكلات الدولية: دراسة في الجغرافية السياسية**، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1994، ص34-35.

58 - محمد مرسي الحريري، مرجع سابق، ص17-18.



ويهتم هذا المنهج بـ:

1- دراسة الدولة عبر التاريخ.
2- نشأة الدولة ونموها.
3- تحليل هذا النمو عبر التاريخ، وكيف بسطت نفوذها على مساحتها الراهنة.
4- التركيز على الزمن في الدراسة.
5- رسم تطور الدولة في مجموعة من الخرائط تظهر المراحل المختلفة عبر التاريخ من النواة الأولى للدولة حتى الحدود الحالية لها.

ويتضح مما سبق أن المنهج التاريخي يركز على الزمن في دراسة التغيرات وملاحظة التغيرات التي حدثت للدولة. ومن محاسن هذا المنهج أنه يؤدي الى رسم مجموعة من الخرائط المفيدة التي توضح مراحل نمو هذا النطاق الإقليمي للدولة عبر فترات التاريخ المختلفة، وقد اتبع وتلسي هذا المنهج في دراسته لفرنسا في كتابه (The Earth the State).

والمنهج التاريخي وإن كان يلقي ضوءاً على سير التاريخ السياسي للدولة، إلا أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافية السياسية التاريخية مرتبط بتفسير أحداث الماضي وما صادفها من ظروف طبيعية وتقنية وعلاقات الدول وشخصيات الحكام والقادة في إطار زمني معين، ولهذا فإنه لا يمكن أن نتخذ من مثل هذه الدراسات مؤشراً لما يحدث اليوم، أو أن نسقط نتائج هذه الدراسات على نشاطات الدول المعاصرة، فالتاريخ لا يعيد نفسه إلا في بعض الشكل الخارجي فقط[59].

---

[59] – ابن خلدون، **تاريخ العلامة ابن خلدون**، ص14.



ولكن هذا المنهج يجب أن يتناوله باحث الجغرافية السياسية بشكل يخدم موضوع دراسته، ولا ينزلق وراء حجم ضخم من الأحداث التاريخية تبعده عن موضوعه ويصبح في هذه الحالة كباحث في التاريخ السياسي، هذا فضلاً على أن الجغرافي يجب ألا يخرج بأحكام عامة أو مبادئ نتيجة دراسة حالات خاصة[60].

ثانياً: المناهج الحديثة:

1- المنهج الوظيفي: The Functiona Approach

يهدف هذا المنهج إلى تحليل الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها، ودراسة الدولة من حيث علاقاتها الخارجية والداخلية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس، والقوميات المتعددة، أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والاتصال، ونمو الخدمات والمرافق وغيرها، كما يدرس قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف الأوضاع الخارجية حولها، ومشكلاته الإقليمية مع الدولة المجاورة[61].

فالمنهج الوظيفي للدولة يعنى بدراسة أثر المكان في تدعيم هذه العناصر وتركزها أو في إضعافها، والتي من أهمها[62]:

1- العلاقات الداخلية:

---

60 - محمد عبد الغني سعودي، ص6-7.

61 - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص35.

62 - عبدالله عطوي، مرجع سابق، ص36-37.



أ- دراسة العلاقات الداخلية التي تعني: تثبيت كيان الدولة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لكل فرد، والعمل على تماسك وترابط سكانها اجتماعياً وحماية الوطن من أي اعتداء خارجي، وحماية الأفراد والممتلكات وسن القوانين لتحقيق الأهداف السابقة وتنفيذها.

ب-تحديد النطاق الاقليمي للدولة التي تخص قوة الفرد المركزية وتعمل على عدم ترابط أجزاء الدولة مع بعضها وقوة الجذب التي تعمل على تماسك أجزاء الدولة سوياً بعكس القوة السابقة.

ج- تحليل مبررات وجود الدولة.

د- المقومات الاثنوغرافية للأمة كاللغة والدين والجنس.

هـ- تحديد قلب الدولة الاكيومين.

و- التنظيم الداخلي وتقسيمها الإداري.

2- العلاقات الخارجية وتدرس ضمنها ما يلي:

أ- العلاقات المكانية التي تختص بدراسة الحدود السياسية للدولة، والمياه الاقليمية.

ب-العلاقات الاقتصادية: التي تحلل التجارة الدولية والخدمات والاستثمارات من وإلى الدولة، ويرجع ذلك إلى أن أي دولة تعمل كوحدة اقتصادية متكاملة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى بالعالم.

ج- العلاقات السياسية: إذ ينبغي دراسة وتحليل العلاقات السياسية الخارجية للدولة مع دول العالم الأخرى المعادية والصديقة.

د- العلاقات الاستراتيجية: تعتمد قوة الدولة على عوامل متعددة جغرافية واقتصادية وسياسية ونفسية وعسكرية، ويستلزم الأمر تحليل العناصر السابقة لمعرفة قوة الدولة.

من هنا يهدف هذا المنهج إلى التحليل السياسي للوحدة السياسية من خلال الوظائف الداخلية والخارجية التي تؤديها[63].

2- منهج جونز ونظرية المجال الوحيد " The unified Theory

تهدف هذه النظرية إلى تحليل الدولة من الوجهة الجغرافية السياسية عن طريق الوصف المركز والتفسير والتعليل. وهي تقدم أساساً مفيداً لتحليل كتير من المشاكل في الجغرافية السياسية إلا أنها تتجه كثيراً إلى التاريخ[64].

وتتكون عناصر النظرية من خمس حلقات متداخلة يؤدي أي تغيير في إحداها إلى التأثير في الحلقات الأخرى.

وتتلخص حلقات النظرية ابتداء من الفكرة وانتهاء بالدولة أو المنطقة السياسية بما يلي:

الفكرة: (القومية الصهيونية مثلاً).

القرار : (مثل وعد بلفور).

الحركة: (هجرة اليهود إلى فلسطين).

المجال: (أي الاجراءات الأرضية في إنشاء مستوطنات وجماعات عسكرية).

ثم الوصول إلى المنطقة السياسية: (وتتمثل في إعلان ميلاد الدولة الصهيونية عام 1948).

إلا أنه كما تتداعى حلقات النظرية بالتسلسل من الفكرة إلى المنطقة السياسية، فإنها يمكن أن تأخذ طريقاً عكسياً فتبدأ من المنطقة السياسية وصولاً إلى تحقيق الفكرة السياسية كأن يتم مثلاً تحقيق الدول أو الدولة العربية المتحدة وهو الهدف الأسمى للقومية العربية ابتداء من الدول العربية الحالية كاملة السيادة.

---

63 - محمد عبد الغني سعودي، 10.

64 - عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص38.



3 – منهج النظم العالمية في التحليل The world systems Analysis Approach

يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي نتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي. لقد درج الباحثون على الخلط بين مصطلح " المجتمع" ومصطلح " البلدان" وبذلك خرجوا نتائج عن بعض المجتمعات ثم طبقوها على بعض البلدان، ومن ثم نتحدث عن بعض المجتمعات مثل المجتمع الفرنسي، والمجتمع الأمريكي، والمجتمع الصيني، والمجتمع المصري.. الخ ولما كان هناك أكثر من مائتي دولة في عالم اليوم، فإن هذا يعني أن يتوجب على دارسي التغير الاجتماعي أن يتعاملوا مع ما يقارب على الأقل مائتي مجتمع. وهذا أثر مقبول في العلوم الاجتماعية التقليدية، ويمكن أن نسميه فرضية " تعددية المجتمعات" إلا أن "منهج النظم العالمية" والتحليلي يرفض تماماً هذه النظرة بوصفها نقطة انطلاق تقودنا إلى تفهم حقيقي لعلمنا المعاصر.

ويقوم هذا المنهج بتحليل أبعاد المنظومة التاريخية، وديناميات الاقتصاد العالمي، والبنية المكانية للاقتصاد العالمي، والنطاق الجغرافي للنظام، والقوة السياسية في الاقتصاد العالمي، وطبيعة القوة (الأفراد– المؤسسات– الطبقات– الشعوب).

4- المنهج الوصفي: The landscape Approach

يهتم هذا المنهج بدراسة المسرح السياسي للدولة، من حيث الموقع الجغرافي، والمساحة، الشكل، ونواة الدولة وقلبها، والأقسام السياسية بها، والشكل الداخلي وصف السلالات واللغة، والدين، الأجناس، والأحزاب السياسية وميولها والتمثيل النيابي، والحقوق المدنية، كما تدريس العناصر الخارجية (وصف الحدود السياسية وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام وكذلك



شكل الدولة ووصف علاقاتها الدولية الأخرى وكذلك وصف للمجتمع البشري بتركيباته المتعددة، والأسلوب الاقتصادي الذي تتبعه الدولة وأثره في قوتها وضعفها.

المبحث الخامس: علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى

الجغرافية السياسية فرع رئيسي من فروع الجغرافية البشرية، وتهتم بدراسة الوحدات السياسية ومقومات وجودها وتطورها. وتعتمد على عناصر البيئة الجغرافية في تفسير خصائص الوحدات السياسية من حيث قوتها، أو ضغطها، واستقرارها أو تفككها. كما تهتم الجغرافية السياسية بدراسة النُظم السياسية Political Systems، كما أنها تدرس التفاعل بين المنطقة الجغرافية والعملية السياسية وعلاقتها المكانية.

وتعالج الجغرافية السياسية النمط السياسي للعالم، وهو نمط معقد إلى حد كبير، بسبب التجزئة المتباينة لسطح الأرض إلى وحدات سياسية تتفاوت في الحجم المساحي والسكاني تفاوتاً كبيراً، وتغير الأنماط السياسية في حدودها، ومقوماتها، ومشكلاتها الناجمة عن تفاعل الإنسان ببيئته مما ينعكس على أوضاعها الداخلية وعلاقتها الخارجية، وتهتم الجغرافية السياسية في هذا المجال بمواكبة مظاهر التحول في رقعة الوحدات السياسية، وسكانها، ومواردها، وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فهي تتصل بعلوم أخرى عديدة تتضافر كلها لتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً، وتحديد علاقتها المتشعبة في المكان والزمان، ومن أهم هذه العلوم ما يلي:

بما أن هدف الجغرافية السياسية هو تحليل وتسجيل الأسس الجغرافية للعلاقات البشرية التي بغيرها لا يمكن للمجتمعات أن تعيش، وأن البيئة الجغرافية السياسية تعنى باعتبارين أساسيين هما: تحليل العلاقات بين المجتمع والبيئة الطبيعية.



الجغرافية السياسية تهتم بمواكبة مظاهر التحول في رقعة الوحدات السياسية وسكانها ومواردها وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فهي تتصل بعلوم أخرى عديدة تتضافر كلها لتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً وتحديد علاقتها المتشعبة في المكان والزمان. ومن أهم تلك العلوم:

1- العلوم الجغرافية

العلوم الجغرافية بحد ذاتها مرتبطة بشكل مباشر بأنشطة الإنسان التي هي بدورها مرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان. كما أن الحكم أو التنظيم السياسي مرتبط بالنظم الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية لأن الصراعات السياسية تاريخياً تقوم على أرضية اقتصادية ولا وجود لدولة بدون أرض إلا إذا كانت دولة في المنفى[65].

ويقسم علم الجغرافية عبر العصور إلى عدة أقسام، وهي:

أ- الجغرافية الطبيعية: وهي التي تهتم بدراسة طبيعة الأرض من حيث البنية الجيولوجية والظواهر الجوية والنبات والحيوان الطبيعي أو البري. ومنها أيضاً الجغرافية الفلكية وتهتم بدراسة شكل الأرض وحجمها وحركتها وكرويتها وعلاقاتها بالكواكب الأخرى.

ب- الجغرافية البشرية: وتنقسم إلى جغرافية السكان، والجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية، وتبحث في أقطار الأرض وحدودها السياسية ومشكلاتها وسكانها.

ج- علم الخرائط: وهو علم يهتم بالخرائط وطرق إنشاءها.

وأخيراً انضم فرع جديد هو نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

وتشكل الجغرافية السياسية واحداً من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، ذلك أنها مضطرة إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع- الاتجاهات السياسية

---

65 – على عبد الله الجباوي، **الجغرافية السياسية**، مرجع سابق، ص 280-281.



الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية– مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة وهي في ذلك تشبه الجغرافية الاقتصادية أو جغرافية السكان وجغرافية العمران لكن التشابه يقف عند هذا الحد. ذلك أنه يوجد اختلاف كبير بين منطلق الدراسة في الجغرافية السياسية وبين منطلقه في الدراسات الجغرافية عامة، بما في ذلك فروع الجغرافية البشرية والاقتصادية؛ فالإقليم هو وحدة الدراسة في الفروع الجغرافية والإقليم عبارة عن تركيب نظري ينتج عن تجميع عدد من المقومات والصفات المتشابهة طبيعياً واقتصادياً وبشرياً في منطقة جغرافية محددة يصبح لها تميزها وتفردها عن المناطق المجاورة، وبذلك فإن الإقليم الجغرافي وحدة دراسة لها شيء كبير من الثبات الذي يستمده من التوافق التدريجي الذي يحدث بين المكونات الطبيعية للأرض والإمكانات البشرية التنظيمية والتكنيكية – مع تغيرات كمية تطرأ نتيجة زيادة السكان أو تغير نمط استخدام الأرض[66].

أما في الجغرافية السياسية فإن وحدة الدراسة هي الدولة وهي في حد ذاتها اصطناع بشري موقوت الثبات نتيجة تغيرات سريعة داخلية وخارجية. وفي خلال فترة حياة الدولة، طالت أم قصرت، فإن الدولة قد تتكون من إقليم جغرافي واحد أو جزء منه إذا كانت دولة صغيرة المساحة, مثال ذلك هولندا التي تحتل إقليماً سهلياً في دلتا الراين, أو سويسرا التي تحتل جزءاً من إقليم جبال الألب الأوروبية, أو نبال التي تحتل جزءاً من بيدمونت جبال الهملايا, وقد تمتد سيادة الدولة على عدة أقاليم طبيعية وبشرية مختلفة, إذا كانت من الدول الكبيرة الحجم كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وكندا واستراليا والسودان والبرازيل, ومع ذلك فإن بعض الدول، صغيرة المساحة أو متوسطة، تشتمل على أقاليم جغرافية متعددة, وخاصة في المناطق التي تتخذ فيها تضاريس أشكالاً مفاجئة مثل العراق أو رومانيا أو إيطاليا

---

[66] – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية**، دار الهنداوي.



أو لبنان أو فيتنام؛ ففي هذه الدول وغيرها تقف أقاليم الجبال والسهول أو السهول العليا في تناقض واضح جنباً إلى جنب.

2- علم التاريخ

علم التاريخ أحد أكثر العلوم الإنسانية أهمية، وارتباطاً بكافة العلوم الأخرى، فمن خلال التاريخ ودراسته حفظ المؤرّخون لنا تراث الأمم السابقة وطبيعة حياتها، ممّا هيّأ للإنسانية فرصة التطوّر والتقدّم بتجنّب الوقوع في الأخطاء الماضية، والبناء على قواعد المعارف التي وضعها الأقدمون.

وعلم التاريخ كما يقول ابن خلون في مقدمته: "هو فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم"[67].

وهنالك بعض التداخل بين دراسات كلٍ من الجغرافية التاريخية والجغرافية السياسية، خاصة إذا ما درست الأخيرة حسب المنهج التطوري أو التاريخي. فإن كانت الجغرافية التاريخية هي دراسة جغرافية الماضي فإنها تدرس الظاهرة السياسية كوضع إقليمي في تغيرها عبر الزمان، وتستفيد الجغرافية السياسية من ذلك في تفهم تطور الظاهرة السياسية, وكذلك في تفسير بعض الظواهر الجغرافية السياسية في العالم المعاصر الذي تتركز حوله دراساتها. كما أن دراسات الجغرافية السياسية حسب أحد مناهجها وهو المنهج الإقليمي تشبه الجانب الإقليمي من الجغرافية.[68]

67 – ابن خلدون، **المقدمة**، في فضل علم التاريخ، ص12.

68 – محمد مرسي الحريري، **دراسات في الجغرافية السياسية**، مرجع سابق, ص15.



ويتعين على الجغرافيين السياسيين الرجوع الى التاريخ وأحداثه في صياغة المبادئ ووضع الأسس لتفسير المشكلات الجارية وتحليلها. وبما أن للتاريخ أبعاد ثلاثة وهي: الإنسان والمكان والزمان، فهو يمد الجغرافية السياسية التي تتكون من بعدين, الأرض والإنسان, بما تحتاجه من مجريات الحوادث التاريخية التي أثرت في تطور الدولة من حيث تقدمها أو تأخرها.

3- علم السياسة

لكل نظام سياسي خاصيتان هما: أ. العملة السياسية التي عن طريقها يعمل ويمارس النظام فعالياته. ب. منطقة جغرافية يعمل داخل حدودها ونطاقها. فلا يمكن أن يكون هناك نظام سياسي في فراغ. وتركز الجغرافية السياسية في دراستها على المنطقة التي يسيطر عليها النظام السياسي.

يختص علم السياسة بدراسة كل ما هو متصل بالسلطة أو بحكومات الدول، أي دراسة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. ويتضمن ذلك دراسة النُظم، والمذاهب السياسية، والمؤسسات السياسية، والحكومات المركزية، والإقليمية، والإدارة العامة، ووظائف كل منها، كما أنه يتناول الجماعات، والرأي العام، والدساتير، والأحزاب السياسية، والعلاقات الدولية، والقرارات السياسية.

وتستمد الجغرافية السياسية اسمها من الجغرافية وصفتها من السياسة، ومن ثم فهي على صلة وثيقة بالعلوم السياسية. وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة التفاعل بين الظاهرة السياسية وبين العوامل الجغرافية في مكان ما، أي أن الجغرافية السياسية تمثل همزة الوصل بين الجغرافية من ناحية والعلوم السياسية من ناحية أخرى.

الجغرافية السياسية ليست فقط تأثير الجغرافية على السياسة، ولكن أيضاً تأثير السياسة على الجغرافية، فهناك الكثير من القرارات السياسية التي غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة بالعالم، كشق القنوات الكبرى كقناة السويس مثلاً.

وترتبط الجغرافية السياسية مع العلوم السياسية بعلاقات وثيقة لأن كلاً منهما يدرس الدولة من وجهة نظر خاصة به. ففي حين يتناول علم السياسة علاقات الدول السياسية بعضها ببعض، ودراسة النظم السياسية مثل الدستور وصلاحيات الحكومة المركزية والأحزاب السياسية، نجد أن الجغرافية السياسية تستفيد من هذه الدراسات في تحليل قوة الدولة على ضوء علاقاتها بالأرض. بمعنى أنها تعنى بتحليل العلاقات بين العوامل الجغرافية داخل حدود الدولة، وعلاقة الدولة بالدول الأخرى وخاصة المجاورة منها، على أساس أن الحدود السياسية مؤهلة لأن تصبح مناطق نزاع بين الدول، ربما يعود في الأصل إلى الاتفاقيات السياسية بين تلك الدول. فعلم السياسة يبحث في النظريات والمبادئ التي تقف وراء سيادة الدولة، بينما تدرس الجغرافية السياسية القوة والعلاقات المكانية.

وإجمالاً يمكن فهم الجغرافية السياسية بأنها دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية على أنها ظواهر على سطح الأرض، ودراسة مقومات وجودها وتطورها اعتماداً على خصائص البيئة الجغرافية من حيث قوتها أو ضعفها واستقرارها أو تفككها كما تهتم الجغرافية السياسية بدراسة النظم السياسية.

4- علم الاقتصاد

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية، الذي يهتم أساساً بالطريقة التي يوظف المجتمع بها موارده الإنتاجية النادرة لتحقيق أهدافه الاقتصادية المتعددة.

تلتقي الجغرافية السياسية مع علم الاقتصاد في نواح شتى، ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية التي تناولها علم الاقتصاد بالدراسة، وتستفيد من نتائجها الجغرافية السياسية في تقييم الوزن السياسي للدول، إلى موارد طبيعية (نباتية وحيوانية ومائية ومعادن وتربة)، وموارد رأسمالية وأخرى بشرية، ينعكس اقتصاد الدول على قوتها، فالدول القوية اقتصادياً تفرض وجودها الدولي وسياستها الخارجية عن طريق هيمنة اقتصادها على الاقتصاديات الأضعف ويؤدي بالتالي إلى زيادة الوزن السياسي لها[69].

5- علم العلاقات الدولية

الصلة وثيقة أيضاً بين الجغرافية السياسية وعلم العلاقات الدولية. إذ لا يمكن تفسير علاقة دولة بدول أخرى دون الرجوع إلى البيئة الجغرافية لكل منهما. إضافة إلى أن كثيراً من أسس العلاقات الدولية هي نفسها موضوعات في الجغرافية السياسية، فكلا العلمين يهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول، وتوازن القوى، والمنظمات العالمية والإقليمية، والمعاهدات المتنوعة، والاستراتيجية العسكرية.

إن ميدان العلاقات الدولية ونتائجها لا بد أن تستخدم من قبل الجغرافي السياسي لأنه يستحيل على المرء أن يبحث في العلاقات التي تربط بين دولتين أو أن يناقش سياسة الدولة دون أن يجد نفسه غارقا في خضم هذا العلم الواسع. بل إن كثيراً من النظريات المستعملة التي تنطوي عليها العلاقات الدولية تكون هي الأخرى جزءاً هاماً من الجغرافية السياسية.

وتشكل العلاقات الدولية جزءاً مهماً من الجغرافية السياسية، وعليه فإن تفسير علاقة دولة بأخرى لا يكون صحيحاً إلا بالرجوع إلى البيئة لكل منهما. كما أن كثيراً من أسس

69 – عمر الفاروق سيد رجب، **المدخل للجغرافيا العامة**، القاهرة: دار الطوبجي، 1990.



العلاقات الدولية كالسياسية الخارجية بين الدول، وتوازن القوى والمؤتمرات الدولية والمعاهدات المتنوعة هي نفسها موضوعات في الجغرافية السياسية.

6- علم الديموغرافيا

الديموغرافيا تُعرف أيضاً باسم (علم السكان)، وكلمة ديموغرافيا مشتقة من اللغة اليونانية، بمعنى وصف البشر، وهي: علم يهتم بدراسة الخصائص السكانية، من حيث توزيع الأفراد على مجموعة معدلات نسبية، مثل: الولادة، والوفاة، والفئة العمرية، والمرحلة الدراسية، وغيرها.

بما أن الديموغرافيا تهتم بدراسة السكان دراسة علمية، من حيث العوامل المؤثرة عليهم وحركتهم ونموهم وتركيبهم، وأن جغرافية السكان تشترك مع الديموغرافيا بمعلومات هامة عن عنصر مهم من عناصر الدولة (السكان) إذ لا بد لأي تفهم صحيح للدولة ومشكلاتها أن يضع في الاعتبار الاحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم لكي تكون الفكرة وافية عنهم ولكي تكون التحليلات العلمية والنتائج مستندة إلى حقائق دقيقة[70].

فالديموغرافيا (علم السكان) تشكل مورداً هاماً تستقي منه الجغرافية السياسية الكثير من الحقائق والمعلومات، لذلك فإن أي تفهم صحيح للدولة ومشكلاتها ينبغي أن يضع في الحسبان الاحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم.

بلغ عدد سكان العالم عام 1925 أقل من مليارين نسمة، وأصبح أربعة مليارات عام ١٩٧٥، واليوم يتجاوز عدد سكان العالم ستة مليار نسمة. ويتوزع سكان العالم بطريقة غير

[70]– محمد ولد المنى، **"التنبؤات السياسية للديمغرافيا!"**، صحيفة الاتحاد، تاريخ 2015/3/6، على الرابط: http://www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=22920&y=2015



متعادلة على أجزاء العالم، فهناك ٦٠ ٪ من مجموع السكان متمركزون في ثلاث مناطق محددة هي: (١) الصين واليابان. (٢) الهند وباكستان وبنجلاديش. (٣) أوروبا. وهذه المناطق الثلاث تساوي ١٥ ٪ من مساحة اليابس الأرضي فقط، وحتى في داخل هذه المناطق الثلاث لا يتوزع السكان بعدالة، فالازدحام السكاني الهائل في سهل الهندوستان عامة لا يوازي الكثافة المعتدلة للسكان في هضبة الداكن، والحال مثل ذلك في السهل الصيني والسهل الأوروبي بالقياس إلى بقية أراضي هاتين المنطقتين[71].

وإلى جانب هذه المناطق الثلاث نجد تجمعات كثيفة للسكان في مناطق محدودة من بقية العالم، فهناك مائة مليون نسمة يزدحم أكثرهم في جنوب اليابان ووسطها، وبضع عشرات من الملايين يتكاثفون في جزيرة جاوة أو في وادي النيل في مصر، أو في شمال شرقي الولايات المتحدة أو نيجيريا الجنوبية والغربية.

ومساحة اليابس الأرضي باستثناء قارة أنتاركتيكا تبلغ نحو ١٣٦ مليون كيلومتر مربع، والكثافة السكانية العالمية في عام ١٩٦٩ موزعة على هذه المساحة كانت ٢٧ شخصا للكيلومتر المربع الواحد، بافتراض أن كل مناطق العالم مسكونة، لكن النظر إلى خرائط توزيع السكان يوضح لنا أن هناك مساحات شاسعة تكاد تكون خالية، ومناطق أخرى يبلغ فيها التكاثف البشري ما بين شخص وشخصين للكيلومتر المربع الواحد، ومناطق ثالثة ترتفع فيها الكثافة إلى أضعاف أضعافها بالنسبة للكثافة العالمية[72].

وإذا كانت الكثافة تعبر عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة، فإنها تعبر من ناحية أخرى عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد خالية واحتمالات مستقبلية،

---

71 – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا**، ص138-145.

72 – جيرار فرانسوا دومون، **الديمغرافيا السياسية قوانين جيوسياسية السكان**، باريس، إيلليبس، 2007.



ولكن الكثافة ليست عنصراً ثابتاً، بل هي عنصر متغير باختلاف نسبة الزيادة الطبيعية سنة بعد أخرى وجيلاً بعد جيل، ولهذا فإن التغير السكاني هو عنصر ديناميكي يجب أن يحسب له حسابه في دراسة القوى السكانية للدولة وعلاقة ذلك بالموارد المتاحة.

وعلى هذا النحو فإن ما يهم الجغرافية السياسية من الموضوع الديموغرافي ثلاثة عناصر رئيسة هي: 1- عدد السكان.

2- الكثافة السكانية بأنواعها المختلفة (عامة وفيزيولوجية).

3- التغير السكاني وتأثيره على تركيب الدولة في شتى نواحيه الاقتصادية والعسكرية والبنائية بما في ذلك الهجرة بأشكالها الداخلية والدولية.

7- علم الانثروبولوجيا السياسية:

الأنثروبولوجيا علم يهتم بدراسة الإنسان من النواحي العضوية والاجتماعية والثقافية ابتداءً من انفصاله عن المرحلة الحيوانية حتى الوقت الحالي[73].

تُعنى الأنثروبولوجيا السياسية بدراسة بُنية النظم السياسية، عبر النظر إليها كجزء من أسس بُنية المجتمعات، وتتبع تطورها ومختلف الأشكال التي اتخذتها، عبر التاريخ، وفي المجتمعات البشرية المختلفة. ومن أشهر علماء الأنثروبولوجيا السياسية: بيير كلاستر، وايفانز بريتشارد، ومبير فورتس، وجورج بالانديه.

---

[73] - عبد الله عطوي، ص45.



تعود الأنثروبولوجيا السياسية في جذورها إلى القرن التاسع عشر. حين حاول الباحثان كلويس مورغان، وهنري ماين تتبع تطور المجتمع البشري من الطور "البدائي" (أو: الوحشي) إلى أشكال أكثر تطوراً وتعقيداً. ولكن هذه المحاولات المبكرة كانت تتسم بطابع العنصرية والمركزية العرقية، ومع ذلك فقد أرست هذه الدراسات قواعد الأنثروبولوجيا السياسية من خلال إجراء دراسات حديثة متأثرة بروح العلم الحديث، وعلى وجه الخصوص: الداروينية. وفي خطوة ستكون مؤثرة في مستقبل الدراسات الأنثروبولوجية، فقد قاموا بالتركيز على روابط القرابة كمفتاح لفهم النظام السياسي في المجتمع البشري، وأكدوا على دور النَسَب كموضوع للدراسة[74].

أما الأنثروبولوجيا السياسية المعاصرة فيمكن الرجوع بها إلى عام 1940، حين نشر ميير فورتس، وايفانز بريتشارد كتابهما: النُظم السياسية الإفريقية، حيث رفضا في هذا البحث طريقة اعادة بناء التاريخ من خلال التأمل وبناء الفرضيات التي مارسها الباحثون الأوائل، واعتبروا بأن الدراسة العلمية لتطور المؤسسات السياسية يجب أن تكون استقرائية ومقارنة، وتهدف فقط إلى تفسير الاتساق الداخلي الذي اتسمت به تلك المؤسسات، وتفسير ارتباطاتها بالأنظمة الاجتماعية الأخرى[75].

كان هدفهما من الكتاب هو التصنيف؛ تصنيف المجتمعات إلى كيانات صغيرة منفصلة، وبعد ذلك مقارنتها ببعضها البعض، من أجل الخروج باستنتاجات عامة عنها. لقد تأثر مؤلفَيْ هذا الكتاب بالباحث رادكليف براون والمدرسة البنيوية الوظيفية عموماً؛ ولهذا قد

---

[74] – أسامة محمد جابر، **علم الإنسان: مدخل إلى الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، بيروت: دار العلوم، ط1، 1992.

[75] – روبيرت لوي، **تاريخ الإيكولوجيا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1992، ص45.



افترضوا أن كل المجتمعات هي عبارة عن كيانات ثابتة واضحة المعالم، تسعى للمحافظة على التوازن والنظام الاجتماعي الخاص بها.

الفصل الثاني: المدارس الفكرية والنظريات الاستراتيجية للدولة

إذا كانت النظريات الجيواستراتيجية تنطلق من الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة والذي يؤثر على حركتها السياسية، فإن النظريات الجيوسياسية تنطلق من الإقليم الذي يؤثر في القوى العالمية ويكون موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة، بما ينطوي عليه من خصائص ومزايا تطلعاً نحو السيطرة العالمية، وليس بالضرورة أن تكون هذه القوى متواجدة فيه.

ومن الناحية البنيوية تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية في النظرية الجيوبوليتيكية، في حين يشكل الإقليم محور البناء الفكري للنظرية الجيواستراتيجية، أما من الناحية الوظيفية، فالنظرية الجيوبوليتيكية تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب من قابليتها الذاتية في



انطلاقتها نحو السيطرة العالمية، مبتلعة أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائصها الاستراتيجية، بينما تركز النظرية الجيواستراتيجية على وظيفة الإقليم بسبب من مزاياه وخصائصه الاستراتيجية، وأثر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العالمية.

وبناءً على ما سبق برزت في حقل الجيواستراتيجية نظريات عدة أولت اهتماماً بالغ الأهمية لأقاليم بعينها معتبرة أن تمكن قوة ما من بسط نفوذها عليها هو الطريق الأقرب والمضمون لإحراز السيطرة العالمية.

وقبل الولوج إلى أهم النظريات الجيواستراتيجية في هذا الصدد، ينبغي أن نؤكد أن مفهوم الإقليم لا يقتصر على مساحة محددة من الأرض كما يمكن أن يفهم عل العموم، فقد يكون هذا الإقليم مجالاً بحرياً كما يمكن أن يكون أيضاً مجالاً جوياً، وعلى هذا الأساس، فقد كان كبار الجيوبوليتيكيين –ولا يزالون– يتجادلون حول ما إذا كان النفوذ الأرضي أكثر أهمية من النفوذ البحري أو العكس من أجل السيطرة العالمية، كما جادل بعض منهم في أهمية كلا المجالين "البري والبحري" –نتيجة للتطور التكنولوجي الحاصل– كونهما لا يحملان أهمية بالغة إذا ما قورنا بأهمية المجال الجوي –ثم الفضائي– في تحقيق السيطرة العالمية.

لقد ظهرت في وقت واحد تقريباً أربع مدارس للفكر الجيوسياسي في الدول الغربية (انكلترا – ألمانيا – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية)، وقد استندت كل مدرسة من هذه المدارس إلى المنهج الفكري لكل بلد من هذه البلدان وطبيعته القومية[76].

---

[76] – بيرسيلبربيه، ترجمة: أحمد عبد الكريم، **الجغرافية السياسية والجغرافيا الاستراتيجية**، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988، ص 21.



لقد كان للألمان الفضل في وضع أسس الجغرافية السياسية في صورة الجيوبولتيكا، فكان من بين هؤلاء أبو الجغرافية السياسية الحديثة ومؤسسها هنريك فون تريسك (1724-1804)، الذي نادى بتوسيع رقعة الدولة عن طريق الفتح العسكري، ويعد كارل ريتر واحداً من الذين أسهموا في تطوير هذا الموضوع، فكان يرى أن القارات أعضاء رئيسة لكائن حي عظيم، ألا وهو الكرة الأرضية الحية[77].

لقد أخذت فكرة المجال الحيوي تتطور لدى الباحثين الألمان، خصوصاً بعد انتصار ألمانيا على فرنسا عام 1870، وظهورها كدولة منافسة لبريطانيا في مجال الصناعة والتجارة[78].

ويعد الألماني فردريك راتزل أول من درس وعالج المكان والموقع، معالجة منسقة ووازن بها بين الدول، ثم تبعه كيلن وهاوس هوفر، ورد عليهم من المدرسة البريطانية ماكيندر وألفرد ماهان من المدرسة الأمريكية، لتأتي في آخر الاجتهادات لتطوير الفكر الجيوبولوتيكي المدرسة الفرنسية، لهذا سنتطرق للمرتكزات الفكرية لهذه المدارس على النحو الآتي:

المبحث الأول: المدرسة الألمانية: (القوة البرية):

تعدُّ المدرسة الألمانية من أهم المدارس الفكرية الجيوسياسية، إذ برز العديد من المفكرين الجغرافيين والسياسيين الذين عالجوا مواضيع متعددة في الجغرافية السياسية قبل ابتكار لفظ (الجيوبوليتيك)، ومن هؤلاء (فريدريك ليست)، و(كارل ريتر)، ويمكن القول إن

---

77 – عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص54-55.

78 – عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص55.



المدارس الفكرية الألمانية للجيوبوليتيك، تعد المقدمة النظرية لعلم الجيوبوليتيك، نظراً لإسهامات المفكرين الألمان في تأسيس الأرضية الفكرية لعلم الجيوبوليتيك، من خلال النظريات التي طرحها المفكرون الألمان، وعلى رأسهم (فريدريك راتزل) و(رولف كيلين) و(كارل هاوسهوفر).

لقد أصبحت الجغرافية السياسية من أهم الموضوعات وأكثرها شيوعاً في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الحافز الرئيس لذلك هو الحرب نفسها، فألمانيا بعدما انهزمت في الحرب، اضطرت لتوقيع معاهدة صلح (فرساي)، التي كانت مهينة بالنسبة إليها، فدفعت هذه الهزيمة برجال الدولة والمفكرين والقادة العسكريين الألمان، للبحث في أسباب تلك الهزيمة، بوضع آليات لاستعادة مجدهم القومي، ومنح ألمانيا تبريراً جزئياً للتوسع على حساب الدول لاحقاً، في إطار فكرة "المجال الحيوي"، التي تقوم على استخدام القوة البرية بحثاً عن المساحات الحيوية الشاغرة، فوضعوا قوانين جديدة أصبحت فيما بعد أسس قيام فكر جديد أطلق عليه "الفكر الجيوبولتيكي"، هندس له في البداية راتزل ثم كيلن وهاوس هوفر، وفق ما يلي:

المطلب الأول: الأفكار الجيوبولتيكية لفردريك راتزل: (1844- 1904)

ويعد من أشهر الأسماء الألمانية في الجغرافية السياسية، والذي من خلال مقالته "قوانين النمو الأرضي للدول"، قد وضع الأسس الأكاديمية للجيوبوليتيك[79]، وهو أول من درس

[79] – Colin flint," introduction to geopolitics", p9



أهمية العامل الجغرافي وأثره على قوة الدولة، وقد قدم أفكاره بعد إتمام الوحدة الألمانية سنة 1870، متأثراً بالظروف السياسية والتيارات الفكرية التي سادت في أوربا آنذاك[80].

أنهى راتزل دراسته الجامعية البوليتيكنيكية في كازلسروة، حيث تلقى الدروس في الجيولوجيا، وشارك في حرب عام 1870 التي خاضتها فرنسا ضد بروسيا وعدد من الدول الألمانية، حفاظاً على هيمنتها في منطقة أوربا، فقد تطوع راتزل في هذه الحرب ونال وسام الصليب الحديدي على شجاعته[81].

وعلى خلاف ما ذهب إليه المفكرون القدامى بدراسة العلاقات العامة بين البيئة والقوى السياسية، فقد اتبع راتزل منهجاً لتحليل التأثير البيئي على الوحدات السياسية، وتأثر راتزل بأفكار داروين للتطور، وتَبَنَّى فكرة أن الدولة كائن حي، أي أن هناك ارتباط بين السكان والأراضي التي تحميهم وتؤمن لهم مصادر العمل والرزق، وفي رأيه أن الدولة كالكائن الحي، كلاهما يحتاج إلى النمو ولو كان ذلك من خلال استخدام القوة، وأكد (راتزل) على أهمية عناصر المساحة والموقع والحدود السياسية، فاعتقد أن المجال الإقليمي يؤثر في قوة الدولة، وأن كبر المساحة ضروري لنمو الدولة، ويضفي الموقع صفات مميزة على المجال المساحي الذي تشغله الدولة، أما الحدود السياسية، فقد اعتبرها بمثابة العضو الحي المغلف للدولة، وعلامة على نموها وضعفها[82].

---

80 – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص61.

81 – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**. (ترجمة: عماد حاتم)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص71.

82 – فايز محمد العيسوي، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص29.

فالجيوبولتيك كمنهج وضع من قبل فريدريك راتزل، وساعده في ذلك تكوينه متكامل، فهو جغرافي تكون في الصيدلة والعلوم الطبيعية، وكان متأثراً بأبحاث داروين (1809-1882) وأليكسوندر هومبولد Alixandare Hambolt (1769-1859)، حيث كان مهتم بالعلاقة بين الفضاء الطبيعي والمجتمعات، وطور من الأفكار حول الجغرافية البشرية في كتاب من جزئين نشر ما بين 1882 ثم 1891، إذ يعد أول دراسة جغرافية بشرية، ثم نشر بعد ذلك ورقة بحثية في 1897 أسست لعلم الجغرافية السياسية، إذ درس فيها تأثير المساحة في الدولة[83].

لقد تأثر راتزل بنظرية النشوء والارتقاء، وآمن بأن الدولة كائن حي ينمو على حساب الكائنات الأخرى الدول عن طريق القوة، ففي كتابه: "الجغرافية السياسية" سنة 1897، عرف راتزل الدول على أنها كائنات مرتبطة بالأرض، وقد كان مهتماً بألا تأخذ مقولته المضمون اللفظي فقط "وهذا ما حدث فيما بعد". فالدولة مثل الكائنات الحية تمر خلال العملية التطورية، فإما أن تنمو أو تتحلل وتتلاشى، حيث لا تستطيع البقاء ساكنة لطبيعتها. كما نبه راتزل إلى الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية من خلال إظهار أن السياسة تجري على مقتضى حتميات جغرافية كالموقع والمناخ والتضاريس[84].

راتزل وفكرة التوسع الإقليمي:

---

[83] – Stéphane Rosière, Op.cit, p .13

[84] – محمد طه بدوي، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973، ص84.



لقد وضع راتزل ما أطلق عليه " قوانين النمو المساحي للدول"، في ورقة بحثية نشرت في عام 1896، أي قبل عام من نشر كتابه الشهير "الجغرافية السياسية"، وأوضح راتزل سبعة قوانين للتوسع الإقليمي، وهي[85]:

1. تنمو مساحة الدولة بنمو حضارتها وثقافة سكانها: تنمو مساحة الدولة مع نمو نفوذها الحضاري من خلال انتشار ديانتها أو لغتها. فالترابط النفسي أو العقائدي بين الوحدات الجغرافية من الممكن أن يكتمل بترابط سياسي، ومن ثم فإن المناطق المتاخمة لحدود دولة يتحدث سكانها بلغتها ويعتنقون ديانتها، من السهل أن يمثلوا امتداداً جغرافياً سهلاً في المستقبل للدولة الجار، وذلك إذا ما رغبت في التوسع بطرق عسكرية أو دبلوماسية.

2. نمو الدول يكون لاحقاً لنمو السكان: فزيادة عدد السكان تعني زيادة الضغط على الموارد ومحاولة إيجاد مخرج عن طريق الهجرة إلى المناطق المجاورة أو السفر لرحلات تجارية، وهو ما يخلق نوعاً من الألفة بين سكان الإقليمين، فتزداد أواصر هذه العلاقة والتفاهم عن طريق التجارة، أو بوجود وسائل اتصال طبيعية تسهل التقارب مثل: الأنهار والبحيرات والبحار أو عدم وجود عوائق طبيعية تفصل سكان الإقليمين.

3. تتسع الدولة عن طريق ضم وحدات أصغر أو دمجها: تزداد هيمنة الدولة ذات القوة الكبيرة وتأثيرها على ما يجاورها من وحدات سياسية أصغر، ومن ثم تظهر صورة واضحة للتبعية من الوحدات الصغيرة لهذه القوة، وتظهر رغبة شديدة من سكان هذه الوحدات الصغيرة، للدخول مع الدول الكبرى المجاورة في شكل تكتلات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.

---

85 – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص63.



4. الحدود هي الإطار الخارجي للدولة وتتسع بنمو الدولة: فالدولة كلما زاد عدد السكان فيها كلما كانت لها حدود لا تتوافق مع حجمها. ومن ثم فإن الحدود أو الإطار الخارجي للدولة يتغير بتغير الحجم.

انتقلت فكرة الحدود من مجرد "حدود سياسية"، كما هو متعارف عليها، إلى "الحدود الشفافة"، بمعنى أن حدود الدولة باتت تصل إلى حيث توجد مصالحها. فمثلاً: باتت الصين دولة عظمى لديها "فائض قوة" انعكس على توجهات سياستها الخارجية، فطرحت مشروع الحزام والطريق الذي جعل مصالحها متشابكة مع أكثر من ١٥٠ دولة في العالم. فباتت الصين معنية بحماية مصالحها في الخارج، التي تعرضت للاعتداءات في عدد من الدول، وخاصة في افريقيا وأفغانستان وغيره.

5. الدولة في نموها تسعى دائماً لضم المناطق ذات القيمة: فهي تسعى للتوسع والنمو باحتلال المناطق ذات القيمة الاقتصادية أو الموقع الاستراتيجي كالسهول، الأودية، الأنهار، الممرات البحرية...الخ.

6. إن التوسع الأرضي للدولة البدائية يأتي بمثيرات من الخارج: فأفكار النمو والوحدة تنتقل من الدول الكبرى إلى الوحدات السياسية الصغيرة ذات الجذور الثورية، أو التي تبرز فيها شخصية قيادية، فتبدأ هذه الوحدة في قيادة الوحدات المجاورة وضمها وبداية التوسع وازدياد النفوذ المساحي.

7. تنتشر عدوى الضم واتساع المساحة بصورة سريعة بين الدول: فعملية التوسع مستمرة وهي تقود لتوسع آخر في إطار التصارع بين الدول لإثبات الذات، وقد عدل راتزل من هذا القانون فقال إن الأرض لا تتسع إلا لدولة كبيرة واحدة. مشيراً إلى استغلال المساحات الكبيرة ستكون

أهم ظاهرة في القرن العشرين، على أن تتحكم الدول كبيرة المساحة في تاريخ العالم في القرن العشرين، وكان يقصد روسيا في أوراسيا والولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية[86].

لقد ترافقت الفترة التي طرح بها راتزل أفكاره، مع النشاط الصناعي الكبير في ألمانيا، والتي كانت تحتاج للمواد الخام والأسواق، وبالتالي قدّم راتزل نظريته لتكون في خدمة ألمانيا، فالحدود هنا ليست نهايات الدولة، ولكنها محطة من محطات نمو الدولة، فكلما كبرت احتياجات الدولة، حقَّ لها أن "تلتهم" جيرانها لتواصل نموّها، وبذلك أعطت نظرية راتزل مبرراً للحراك النازي الكبير لاجتياح أوروبا. لذا يمكن وصف أفكار راتزل على أنها الأرضية الفكرية التي بررت الأطماع التوسعية والحروب التي شهدتها أوروبا والعالم بذريعة الحاجة للتوسع خارج الحدود، كما يمكن تقديم "اسرائيل" وتنظيم "داعش" الإرهابيين كنموذجين توسعييّن لا يعترفان بالحدود، ويسعيان للتوسع في المناطق الغنية بالموارد دون اعتبار لسيادة الدول وحدودها. وقد أثرت أفكار راتزل في العديد من المفكرين، وعلى رأسهم العالم السويدي رولف كيلين.

لقد انتقد فكر راتزل والجغرافية السياسية الألمانية انتقاداً كبيراً، خاصة من قبل البريطانيين والأمريكيين خلال سنوات الحرب وذلك لسببين: السبب الأول لأنه ألماني، والثاني لأنه استخدم لفظ " قانون" في تفسيره لنموذج النمو المساحي للدولة. فهذه القوانين حسبهم ليست ضرورة ملزمة، كما لا يمكن مقارنة الدول بالكائنات الحية، مادام لا توجد علاقة تطابقية بينهما، بل توجد علاقة تبادلية بين الأفراد والأرض التي يحصلون منها على قوتهم.

---

86 – نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص18.



المطلب الثاني: الأفكار الجيوبولتيكيةعند رودولف كيلنRudolf Kjellen (1864–1922):

شهدت الفترة ما بعد راتزل ميلاد أحد أهم الدارسين لنظرية الدولة ككائن حي والأفكار الأخرى المرتبطة بالجغرافية السياسية، ألا وهو العالم السويدي الجغرافي رودولف كيلن، فقد نظر للجيوبولتيك بعد انتقاده الجغرافية السياسية في مقال نشر بمجلة ييمر Ymer والذي خصصه للحديث عن حدود السويد، وأعاد تكرار هذا، اللفظ (الجيوبولتيك) في كتابه الدولة مظهر من مظاهر الحياة سنة 1917[87].

وتأثر كيلن أستاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوتنبرج بالسويد، بأفكار راتزل في موضوع المقاربة العضوية بين الدولة والكائن الحي[88]، فكيلن اتبع ج راتزل ولم ير أن الدولة كائن حي فقط، بل يعدها كائن عاقل له قدرة أخلاقية وذهنية. فالدولة في توسعها وسعيها للوصول إلى السلطة لا تتبع القوانين العضوية البسيطة فقط في التمدد المساحي، بل توظف ما لديها من تقنيات حضارية للوصول إلى الأهداف المرجوة، فهو صاحب الفلسفة التي تقول: "القوة أهم من القانون وأن الضرورة لا تعرف القانون"[89].

ويعود (لرولف كيلين) الفضل في استعمال لفظ جيوبوليتيك، والتمييز بينه وبين الجغرافية السياسية، وقد عرّف كيلين الجيوبوليتيك بأنّه: "علم الدولة كجسم جغرافي متجسد في

87– – Stéphane Rosière, Op.cit, P 14.

88 – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص65.

89 – نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص18.

المكان"، وبالإضافة للجيوبوليتيك، فقد اقترح كيلين مصطلحات جديدة، كان عليها في رأيه، أن تشكل الأجزاء المكونة للعلم السياسي، وهي[90]:

- الإيكوبوليتكا (دراسة الدولة كقوة اقتصادية).

- الديموبوليتكا (دراسة الدوافع الديناميكية التي ترفد بها الدولة من قبل الشعب).

- السوسيوبولتيكا (دراسة الجانب الاجتماعي للدولة).

- الكراتوبوليتيكا (دراسة صنع الحكم والسلطة في علاقاتهما مع قضايا الحقوق والعوامل الاجتماعية، الاقتصادية)، إلا أن جميع هذه المصطلحات التي طورها كيلين بصورة متوازية مع الجيوبوليتيك لم تحقق الاعتراف الواسع، بينما ترسَّخ مصطلح "الجيوبوليتيك" ثابتاً في أكثر الأوساط تبايناً.

ونشر كيلن كتابين أولهما عام 1917 باسم: " الدوله مظهراً من مظاهر الحياة"، والثاني عام 1920 بعنوان: " الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي"، ويرتكز هذان الكتابان على خلفية تمتد أصولها إلى الفلسفة العضوية.

واهتم كيلن مثل راتزل بدراسة العملية التي من خلالها تتحول قطعة من الأرض من منطقة جغرافية بسيطة، إلى مناطق حضارية وسياسية لكل منها غريزتها في البقاء والحفاظ على

---

90 – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص 81.



الذات ثم الانتشار والتوسع، وواصل كيلن أبحاثه وطورها فيما يعرف بنظرية الدولة، حيث قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى[91]:

1- الجيوبولتيك: أي دراسة البيئة الطبيعية الجغرافية وأثرها على الدولة.
2- الديموغرافيا السياسية Demopolitik : دراسة السكان والدولة.
3- الاقتصاد السياسي Dekopolitik: دراسة الموارد الاقتصادية للدولة.
4- علم الاجتماع السياسي Sociopolitik : دراسة التركيب الاجتماعي للدولة.
5- الحكومة السياسية Knatopolitik : دراسة حكومة الدولة (النظام السياسي).

لقد اعتقد وتنبأ كيلن، في الغالب تحت تأثير أفكار ماكيندر، أن قوة الإمبراطوريات البحرية سوف تنتقل إلى الإمبراطوريات الموجودة على البر، والتي بدورها سوف تنتقل قوتها إلى البحر مرة أخرى، كما توقع ميلاد ألمانيا باعتبارها دولة عملاقة في أوربا وإفريقيا وغرب آسيا.

وعلى الرغم من كونه سويدياً، إلا أن كيلين كان ذا نزعة ألمانية قوية، وأعطى دفعة جديدة للمدرسة الألمانية في فترة الحرب العالمية الأولى، ووضع في كتابه الجديد "الجيوبوليتيك"، مذهباً يشبِّه به الدولة بالإنسان، ويقارن بين أجهزة الدولة وأعضاء الإنسان، ويستنتج من ذلك أن الدول في علاقاتها تتصرف كما يتصرف الإنسان، كما أيَّد كيلين نظرية "تفوق العرق الجرماني"، ومؤهلاته القيادية الممتازة[92].

المطلب الثالث: الأفكار الجيوبولتيكية لكارل هاوس هوفر Haus Hofer (1946-1869):

---

91 - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص65.

92 - بيير سيليبريه، **الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص25.



ولد كارل هاوسهوفر في ميونيخ في أسرة أستاذ جامعي، وبدأ حياته ضابطاً في الجيش القيصري الألماني لأكثر من عشرين عاماً، وبين سنتي 1908- 1910 عمل في اليابان بصفته الملحق العسكري الألماني، وكان لهذه الرحلة أثر كبير على تكوينه السياسي والعسكري، وفي عام 1924، ونتيجة لضعف صحته تخلى عن منصبه العسكري، فعاد سنة 1911 إلى ألمانيا وحصل على درجة "الدكتوراه" من جامعة ميونيخ في دراسة له. لليابان وجيوبولتيك إقليم المحيط الهادي، وكان بذلك أول كتاب يصدره "داي نيخون" حول جيوبولتيك اليابان[93]. وأسَّس "معهد ميونيخ للجيوبولتيكا" و"مجلة السياسة"، وتأثر بأفكار من سبقوه في كتابات السياسة الأرضية العامة، وخاصة راتزل وكيلين وماكيندر وماهان. وأخطر ما في فلسفته السياسية، الدعوة إلى التوسع الألماني والصراع، والحرب الشاملة، وأكثر المصطلحات الجديدة التي عبّرت عن آراء مدرسة ميونخ التي تصادف أنها أيضاً كانت مهد ومكان ولادة النازية الهتلرية، هي مصطلحات توسعية، أو ذات صبغة استراتيجية حربية، ومن أكثر المصطلحات شيوعاً تلك التي كانت تُعبِّر عن فكرة "المجال الحيوي"، والتي تدعو لأن يكون لألمانيا مجال تمدّ فيه جذورها الاقتصادية والسياسية، كذلك مصطلح "الكفاية الذاتية الاقتصادية"، الذي كان من المصطلحات الشائعة في كتابات هذه الدراسة في فترة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى[94].

---

[93] – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص111.

[94] – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك**، مرجع سابق، ص 68.



لقد تعرف هاوسهوفر على هتلر فور الزج به في السجن إثر تمرده الذي لم ينجح، وذلك بواسطة تلميذ هاوسهوفر "رودلف هيس"، ويقال إن هاوسهوفر ساهم بأفكاره في كتاب هتلر "كفاحي"، وذلك في المواضيع التي تستخدم فيها المفاهيم الجيوبولتيكية[95].

ويعد هاوسهوفر من المفكرين الألمان الذين ساهموا في قيام الجيوبولتيك كمنهج، فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى رفض نظام اتفاقية فارساي[96].

لقد كان هاوسهوفر يعتقد أن الحياة للدول الكبرى أما الدول الصغرى فمصيرها الزوال، وأن العالم حسبه مصيره لثلاث حكومات، الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب، واليابان في الشرق، وألمانيا في أوربا وإفريقيا، فكان يجمع الدراسات الجغرافية ويقدم تفسيراتها لهتلر.

ولم يبتعد هاوسهوفر عن أفكار راتزل وكيلن، فالدولة حسب رأيه كالكائن الحي وفي مقدمة الوظائف البيولوجية لهذا الأخير هي وظيفة النمو، فالدولة تنمو وتتوسع نحو مناطق جديدة غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية، والتي يمكن تسخيرها في الأخير لبناء وزيادة قوة الدولة[97].

إن هاوس هوفر مثله مثل راتزل كان وطني، موافق على فكرة جمع الألمان في حكومة واحدة لتعظيم قدرات ألمانيا، وذلك بوجوب تحالف ألمانيا مع الاتحاد السوفياتي، اليابان، الصين، والهند لإضعاف القوة البحرية البريطانية[98].

95 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 112.

96– – Stéphane Rosière, Op.cit, P 14.

97 – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص65.

98 – Stéphane Rosière, Op.cit, P 14.





ووصف هاوسهوفر غزو هتلر لبولندا في أيلول 1939، بأنّه: "عمل بطولي فذ، قلّما يتحقق بهذه العظمة"[99]، وهو ما يوضح آرائه فيما يتعلق بدعمه للفكر النازي الذي كان سبباً رئيساً في وضع العالم بأسره أمام حرب عالمية كان لها تداعياتها وآثارها الكبيرة على التوازنات الدولية.

لقد كان هاوس هوفر من الألمان المعارضين غزو هتلر للاتحاد السوفياتي، باعتبارها دول آنذاك تمثل سدس مساحة العالم، وبالتالي مع مرور الزمن سوف تقدم المساحة مقابل ربح الوقت أي أنها تدافع بعمق، ناهيك عن فشل الغزو الفرنسي لروسيا تحت قيادة نابليون، وهو ما أخذه هاوسهوفر بعين الاعتبار فرفض غزو روسيا عام 1941[100].

إن مناقشة النظرية العضوية التي قامت عليها أفكار الجيوبولتيكيين الألمان قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، تدعمت بنقد المفهوم الضمني لنظرية الدولة ككائن حي، فتم إقرار مبدأ أن الدولة ليست كائناً واعياً ذو سلوك هادف، فكتب باوندز Pounds : " الدولة بذاتها لا يمكن أن تكون لها سياسة إلا بتطبيقها بواسطة صانعي القرارات، ولا تستطيع الدولة أن تنمو أو تموت أو تولد أو تتدهور إلا من خلال القرارات التي يمليها صناع القرار فيها". وإذا كانت الدولة ليست كائناً يتشابه مع الكائنات الحية العضوية، فإنها على ذلك ليست مؤهلة للمنافسة على المساحة أو الموارد، وهي الصفة أو ميزة الكائنات الحية الطبيعية.

فالمدرسة الألمانية بررت توسعات هتلر وتعظيم قدرات ألمانيا العسكرية البرية، على أساس فكرة النمو الواجب للدول كما للكائن الحي، وأن المجال الحيوي هو حتمية التوسع، ولو

---

99 – Colin S.Gary, Geoffery Sloan, ‘Geopolitics, Geography, And Strategy’. Taylor & Francis Group. London And New York, 2014, p234.

100 – عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص71.






كان ذلك بالقوة وضد الدول الأخرى. وفي وقتنا الحالي، يمكن اعتبار الكيان الصهيوني وتنظيم "داعش" الإرهابي، أبرز النماذج التوسعية التي تتبنى فكرة "المجال الحيوي" وتسعى للتمدد في مناطق تمتلك الموارد كالنفط والمياه.

المبحث الثاني: المدرسة الأمريكية (القوة البحرية)

من الخطأ القول إن تشكيل الجيوبولتيك كمنهج هو مبادرة ألمانية خالصة، فبين الحربين العالميتين نشأت مدرسة كبيرة أنغلو- ساكسونية للجيوبولتيك، وازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية فعرفت تحول إيديولوجي أمريكي بإسهامات ألفريد ماهان، وكذا البريطاني هالفورد ماكيندر Mac kinder تحت تأثير الاستراتيجية العسكرية والتاريخ والعلاقات الدولية، وبحث رسم أكبر النظريات العالمية المطورة في الفترات الطويلة.

انطلقت الآراء الجيوبوليتيكية الأمريكية من أهمية الموقع البحري للولايات المتحدة الأمريكية، وأثره في تحقيق السيطرة البحرية، في مواجهة القوى القارية، ومن أهم المنظرين الجيوبوليتيكيين الأمريكيين، ألفريد ماهان، ونيقولاس سبيكمان.

القوة البحرية والقدرة البحرية

بداءة لا بد من التمييز بين القوة البحرية والقدرة البحرية، فالقوة البحرية تعني القوة المقاتلة المسلحة بالأسلحة البحرية الرئيسة التي بمقدورها إنجاز العمليات المستقلة أو المشتركة التي تساهم بها صنوف أخرى من القوات المسلحة كالقوات الجوية والدفاع الجوي



والقوات البرية. أما القدرة البحرية فتعني القوات البحرية مضافاً إليها جميع السفن التجارية وتسهيلاتها البحرية كالموانئ البحرية ومنشأتها الأخرى.

وقد ظهر مفهوم القوى البحرية في مجال الجغرافية السياسة منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الدولية، ويقف القائد البحري الأمريكي (الفريد ماهان) بمقدمة رواد القوة البحرية.

المطلب الأول: الأفكار الجيوبولتيكيةلدى ألفريد ماهانAlfred Mahan (1840-1914):

لم يكن الأمريكي ألفريد ماهان خلافاً لراتزل وكيلين وماكيندر عالماً، بل كان عسكرياً، ولم يستخدم مصطلح الجيوبوليتيك، إلا أنّ منهج تحليله والنتائج الأساسية التي توصل إليها تتطابق مع الرؤية الجيوبوليتيكية الصرف[101].

فقد طور الأميرال الأمريكي مفاهيم القوة البحرية التي تعد منذ العصور القديمة كقوى قارية، وقد أثر عمله في قراءات ونظرة الباحثين الأمريكيين والبريطانيين في القرن العشرين، لاسيما البريطاني هالفورد ماكيندر[102].

تلقى ماهان تكوينه في الأكاديمية البحرية الأمريكية التي تخرج منها في 1859، ليصبح بعد ذلك ضابطاً في البحرية الأمريكية كأميرال، ثم محاضراً في كلية الحرب البحرية في مدينة

101 – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص94.

102 – Stéphane Rosière, Op.cit, P 15.



نيوبورت في روداليندا الأمريكية، فرئيساً لها مواصلاً تطوير الفكر الجيوبولتيكي القائم على الاهتمام بالقوة البحرية، وله ثلاثة كتب، هي[103]:

- تأثير القوة البحرية في التاريخ بين (1660-1783) والمنشورة عام 1890.
- تأثير القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية (1793-1820) والمنشورة عام 1892.
- القوة البحرية في علاقتها مع الحرب عام 1812.

انطلق ماهان في بناء نظريته حول القوة البحرية من دراسته بريطانيا، التي وجد فيها النقيض التاريخي لإمبراطوريات قامت على أساس القوة البرية، حيث اعتمدت جيوشها في حركتها على طرق اليابسة فامتلكت مساحات واسعة. لكن بريطانيا كقوة عظمى في التاريخ الحديث بنت قوتها في البحر معتمدة على الأساطيل البحرية القوية، بما لم يمكن أية قوة أوربية أخرى منافستها في سيادة البحر، كما أن انفرادها في البحر أبعدها عن الانقسامات السياسية التي حدثت آنذاك بين القوى الأساسية في أوربا، ثم إن بريطانيا اعتمدت، حسب رأيه، استراتيجية تركيز القوة (Concentration of power)، بحشد أكبر قدر ممكن من السفن والأساطيل الحربية التي تزيدها فرص النجاح، في أية منازلة بحرية مع العدو ومواجهة حرب العصابات أو عمليات غزو تجارية[104].

ويرى ماهان أن القوة العسكرية الحقيقية هي القوة البحرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب، في هذا المقام يرى أن الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا بين(1760-

---

103 - نعيمالظاهر، مرجعسابق،ص25.

104 - عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص75-77.



1830)، دفعت الدول الأوربية إلى الاستعمار– السياسي وتكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار لتصريف الفائض من منتوجاتها والحصول على المواد الخامة المتنوعة لمصانعها، وهذه الحركة أدت لإنشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل السلع والركاب بين الشرق والغرب[105].

لقد أراد من تطور الملاحة البحرية إحلال الحديد محل الخشب في صناعة السفن التي أصبحت تشتغل بالبخار بدل من الشراع، وهو ما دفع الدول الأوربية لإنشاء الأساطيل البحرية العسكرية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان أي: أن البحار والمحيطات أصبحت كشرايين ضرورية تصل بين المستعمرات والدول الأوربية المستعمرة لها، من خلال السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية على طول الطرق البحرية لحراسة هذه المستعمرات.

لقد أعطى ماهان الأولوية للقوة البحرية، وتعرّض في دراساته للموقع الجغرافي وأثره في نمو السيطرة البحرية، فالمتحكم بالبحار برأيه، لديه القدرة على التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري، والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة، وعمق خلفيتها الأرضية من جهة ثانية[106]، ويرى ماهان أن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب، ما يلي[107]:

أ. **الموقع الجغرافي للدولة:** ويقصد به الموقع البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد أو على بحرين أو أكثر، مع أخذ بعين الاعتبار صلاحية هذه البحار الملاحية وسهولة اتصالها

---

105 – نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص24–25.

106 – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك**، مرجع سابق، ص 76.

107 – نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 26.



ببعضها وبأعلى المحيطات. والنشاط البحري العسكري لأي قطر بحري يرتبط بنوع البحر الذي يطل عليه، فيما إذا كان مفتوحاً أو مغلقاً؛ فالبلدان الواقعة على سواحل البحر البلطي تتأثر من الناحيتين التجارية والعسكرية إذا ما سيطرت دولة أجنبية على مداخل البحر.

وما يدل على ذلك سيطرة القوات النازية الألمانية على بحر الشمال، مما أدى إلى فرض نفوذها على البحر البلطي وضياع سيادة بلدان هذا البحر، لذا أصبح موقع السويد والدانمارك يعد من أفضل المواقع.

ب. طبيعة سواحل الدولة: بالنظر إلى طولها ونوعيتها الملائمة لإنشاء الموانئ، فكلما كانت السواحل متعرجة تكثر فيها الخلجان العميقة، أصبحت جاذبة لسكان ظهيرتها ومشجعة لهم لركوب البحر والاتصال ببقية أنحاء العالم. فسواحل الاتحاد السوفياتي سابقاً كانت طويلة ولكن معظمها غير صالح للنشاط البحري بسبب رمال البحر، كما هو الأمر بالنسبة للقطر الليبي، فله ساحل بحري طويل لكنه رملي لا يشجع السكان على القيام بنشاط بحري.

وقد ميز بين نوعين من السواحل، هما:

1- الساحل الذي أدت حركات الرفع في قشرة الأرض إلى ظهوره، وهذا لا يكون عادة مستقيماً خالياً من التعاريج الأساسية، وهذا النوع من الساحل لا يصلح لنشاط ملاحي مثل ساحل المكسيك ودلتا النيل.
2- الساحل الهابط والذي أدت حركات تكونيه إلى هبوطه، وأبرز ما يميزه هو كثرة الخلجان العميقة، وهناك أصناف من هذه الخلجان وهي كلها صالحة للنشاطات الملاحية ولا تعيق تطور حركة الملاحة.



ج. **صفات ظهيرة الساحل:** هي تلك الأراضي التي تقع خلف خط الساحل للدولة، فيما إذا كانت واسعة وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجات سكان الوحدة السياسية، فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل بدل من التوجه جغرافياً نحو البحر، ومثال ذلك: فرنسا التي تطل على ثلاثة بحار (المتوسط، الأطلسي، وبحر الشمال) ولكنها ليست بحرية، لأن خيراتها الكثيرة جعلت السكان ينشغلون في البر كسباً للعيش بدل البحر، عكس إيطاليا واليونان التي تفتقر ظهيرتهما للموارد، فيذهب سكانهما للبحر بحثاً عن العيش.

د. **مساحة الدولة وعدد سكانها:** يرى ماهان أن المساحة الواسعة للدولة التي تطل على أكثر من بحر واحد، مع سواحل طويلة وصالحة للملاحة زائد ثروات طبيعية وكثافة سكانية كقوة بشرية تساعد على بناء الأساطيل البحرية وصيانتها، هي محفزات رئيسة لبناء القوة البحرية.

هـ. **الخصائص القومية لسكان الدولة:** فبناء أية قوة بحرية يتوقف على رغبة السكان وميلهم لركوب البحر، وهذا شرط لقيام صرح تجارة بحرية تكفل تجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية.

و. **توجه السلطة الحاكمة:** أي رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوة بحرية، وهذا من خلال توفير كافة الظروف الطبيعية إلى جانب الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها سكان تلك الدولة.

وهكذا نرى أن ماهان رأى أن تحليل موقف الدولة ووضعها الجيوبوليتيكي كقوة بحرية يتأثر بعدة عوامل أهمها الموقع الجغرافي، وشكل الساحل، الصفات القومية للشعوب، الظهير القاري، تضافر الظروف الطبيعية والخصائص الاجتماعية والبناء الاقتصادي بما يدعم قوة الدول في بناء قوة بحرية في النهاية. وفي الحقيقة، فقد بنا ماهان نظريته انطلاقاً من



الخصائص الجغرافية للولايات المتحدة الامريكية، حيث جاءت مطابقة للمعايير التي وضعها أساساً لبناء القوة البحرية، فأراد خدمة المصالح الأمريكية بدعوتها للتوسع عن طريق نشر قواعد عسكرية بعيداً عن الحدود الوطنية للدولة، مشترطاً بناء عدة أساطيل كبيرة بحرية يمكنها الدفاع القومي ضد أي خطر يوجه للقوة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية.

فكان يرى ضرورة احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لجزر هاواي لأنها قاعدة عسكرية أمامية يمكنها أن تستخدم لصد أي هجوم يأتي من القارة الآسيوية، فقامت بضمها عام 1898 بقرار من الكونغرس، وبالتالي ضمنت مفتاح الدفاع عن القطاع الشرقي للمحيط الهادي، كما دعا إلى ضرورة فتح قناة بين الأمريكيتين تصل المحيط الهادي بالأطلسي، وذلك يتم بالهيمنة على البحر الكاريبي في القسم الشرقي من المحيط الهادي، وقد تحقق فعلاً ما دعا إليه ماهان من قبل الرئيس "روزفلت" بالسيطرة على قناة بناما[108]. وفي كتابه "اهتمام أمريكا بالقوة البحرية"، أكد ماهان أن على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تصبح دولة عالمية، أن تنجز الأمور التالية[109]:

1- التعاون بفعالية مع القوة البحرية البريطانية العظمى.

2- إقامة العراقيل في وجه الطموحات البحرية الألمانية.

3- المراقبة اليقظة للتوسع الياباني في المحيط الهادي ومقاومته.

4- تنسيق العمليات المشتركة مع الأوروبيين ضد شعوب آسيا.

---

108 – نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص29.

109 – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص 100.



ومن هذه الأفكار التي قدمها ماهان، يتوضح الطابع العسكري الذي يميز رؤياه للاستراتيجية الأمريكية، والتي يرى فيها أن القوتين البحريتين الألمانية واليابانية يمكن أن تشكلان منافسين للقوة البحرية الأمريكية، والتي بدورها عليها التعاون مع الأوروبيين في وجه الآسيويين.

ومن مظاهر التوسع الإقليمي ضمن أفكار ماهان؛ استيلاء الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة بورتريكو عام 1898 إثر حربها مع اسبانيا، وإيجار منطقة جوانتانامو جنوب شرق كوبا عام 1903 – لمدة 90 سنة–، وفي عام 1917 اشترت من الدانمارك جزر فيرجن، واستولت على جزيرة نافاسا إلى الجنوب من كوبا، كما استأجرت من جمهورية نيكاراكوا جزيرتي كورون الكبرى والصغرى. فجميع هذه المواقع كان الهدف منها حماية موقع قناة بناما، كما استولت في نطاق المحيط الهادي على ميدواي Midway عام 1851، واشترت ألاسكا من روسيا في عام 1867[110].

لقد ربط ماهان أيضاً بين القوة البحرية وعظمة الدولة، وبين القوة البحرية والإمبريالية، ودعا إلى تدعيم القوات البحرية لحماية حقوقها في البحر والمحيطات، كما أكّد على فكرة أن القانون الدولي والوسائل القانونية، والأدوات الدبلوماسية، تأتي بالدرجة الثانية في الأهمية، في حين تشكل القوة الأساس في السياسة الخارجية[111].

لقد انتقدت نظرية ماهان التي تقوم بنشر القواعد العسكرية خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، فنجد أوان لا تيمور Owen Lattimore في مقال له بعنوان:

---

110 – المرجع نفسه، ص29؟

111 – Semra Rana Gokmen, "Geopolitics And The Study Of International relations ", Middle East Technical unieversity,Turkey,Ankara,2010, p46.



"the Inland crossroads of Asia"، أي: داخل مفترقات الطرق في آسيا يقول: كلما بعدت القواعد الوطنية عن الوطن، كلما أصبحت خطراً كحاجز يحول دون نمو هيبة الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أن التطورات الحديثة في أسلحة الحرب قد تضعف فائدة القواعد البعيدة.

ونقل ماهان مبدأ "الأناكوندا" إلى المستوى العالمي، الذي استخدمه الجنرال الأمريكي مك – كليلان في الحرب الأهلية في الشمال الأمريكي خلال سنوات 1861 – 1865، ويتجسد هذا المبدأ في حصار الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية، وهو ما يؤدي تدريجياً إلى الاستنزاف الاستراتيجي للعدو، وقد طبقت هذه الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية ضد أوروبا الوسطى وخاصة عبر العمليات الحربية ضد دول المحور واليابان، إلا أنها ظهرت بقدر أكبر من الوضوح في مرحلة الحرب الباردة، عندما اتخذت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تلك الأحجام العالمية على مستوى الكرة الأرضية، فقد كانت الخطوط الأساسية لاستراتيجية الناتو وغيره من الأحلاف الموجهة نحو وقف نفوذ الاتحاد السوفيتي، وفق مبدأ "الوقف"، وهو مبدأ مطابق لمبدأ "الأناكوندا" الاستراتيجي والجيوبوليتيكي، ومن ذلك حلف الـASEAN (حلف جنوب شرقي آسيا) الذي أُنشئ عام 1949 بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ضمَّ عند تأسيسه كلاً من الفيليبين وتايلند وكوريا الجنوبية بهدف منع تمدد الشيوعية إلى الصين، وقد مثلت هذه الأحلاف التطوير المباشر للمنطلقات الأساسية للأميرال ماهان والذي يمكن تسميته على هذا الأساس "الأب العقلي" للأطلسية المعاصرة[112].

والشكل التالي يوضح خريطة العالم وفقاً لنظرية ماهان:

---

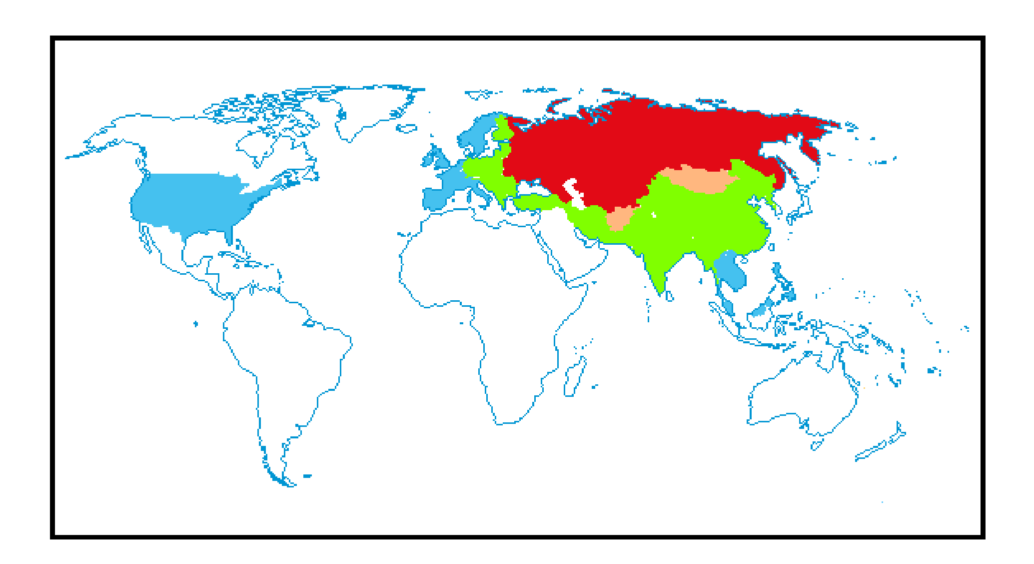
[112] – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص 101.

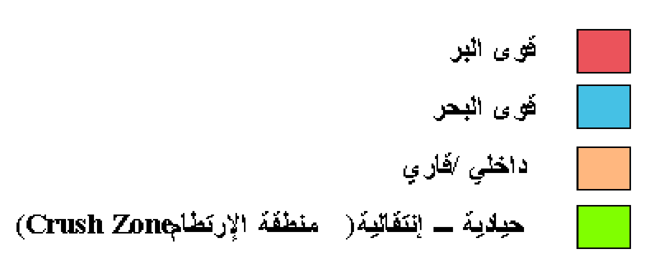




خريطة

نظرية ماهان ـ القوى البحرية







المطلب الثاني: الأفكار الجيوبولتيكيةلدى هالفورد ماكندر Halford Mac Kinder:

تعدُّ المدرسة البريطانية من أعرق المدارس الجيوسياسية، إذ قدّمت للفكر الجيوبوليتيكي أفكاراً شكلت أرضية هامة لاستراتيجيات الدول فيما بعد. ويعد الجغرافي هالفورد ماكيندر 1861 – 1947 الأب المؤسس للجيوبولتيك البريطاني.

يعد ماكيندر من مؤسسي الجيوبولتيك في منطقة أوربا، فبعد أن أنهى دراسته في علم الجغرافية، راح يدرس في جامعة أكسفورد منذ 1887، إلى أن عين مديراً للمدرسة الاقتصادية في لندن، وصار بين 1910- 1922 عضو مجلس العلوم، وكان بين 1919-1922 الموفد البريطاني إلى روسيا الجنوبية[113]. وكان أول أعماله وأهمها تقريره حول "المحور الجغرافي للتاريخ"، والذي نُشر في "المجلة الجغرافية"، وفيه عرض ماكيندر أساس رؤيته للتاريخ والجغرافية[114]، تلك الرؤية التي طورها في أعماله التالية، ويعد القانون الذي صاغه ماكيندر عن "قلب العالم"، بمثابة النص الجيوبوليتيكي الرئيس في تاريخ هذا العلم، إذ لم يجرِ فيه فقط تعميم كافة الخطوط السابقة التطور عن "الجغرافية السياسية"، بل وتمَّت صياغة القانون الأساسي لهذا العلم[115]، والذي تمثل في أهمية الأوراسيا للسيطرة العالمية.

لقد كان ماكيندر دبلوماسياً بارعاً بحكم دراسته الواسعة لعلوم الحياة، التاريخ والقانون والطوبوغرافيا والاستراتيجية والجغرافية، فتأثر بأفكاره الجيوبولتيكية كيلن وهاوس هوفر، بل وأثرت أفكاره في الاستراتيجية الألمانية عام 1940. فقد طور من مفاهيم جغرافية ذات بعد

---

113 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص85.

114 – Gearoid O Tuathail, Simon Dalby, Paul Routledge, ‘the Geopolitics Reader’ Routledge. Taylor & Francis. London and New York, 1998, p27-28.

115 – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص 85.



عالمي في مقال اشتهر به بعنوان: "Géographique de l’histoire" أي: المحور أو الارتكاز الجغرافي للتاريخ، والذي نشر في 1904 في "المجلة الجغرافية"، ففي وصفه الحركي للتاريخ في العالم، ميَّز ماكيندر بين جزيرة العالم World Island ، المشكلة من إفريقيا وأوراسيا والتي تكون وضعية الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا عموماً تجاهها هي ذاتها بالنسبة لبريطانيا اتجاه أوربا (القرب ووجود الخطر)، فداخل جزيرة العالم يشير ماكيندر إلى نقطة ارتكاز قارية،"Pivot continental" والتي هي صعبة الاختراق، ومن يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم[116].

وعلى الرغم من أهمية نظرية قلب العالم لماكيندر وأثرها على الفكر الاستراتيجي في العالم، إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة أهمها[117]:

1- لم يعد الصراع العالمي مقتصراً على الصراع بين الدول القارية والدول البحرية.
2- ربط عنصر القوة بعنصر المساحة الجغرافية، وهذا ما دفعه إلى تضخيم موارد القلب، كما أنه أغفل جزءاً هاماً من القلب لا يتمتع بالحيوية كالصحارى والهضاب والمناطق المقفرة.
3- أغفل أن جزءاً من قلب العالم تكتنفه صعوبات لموقعه الداخلي، وتطرّفه المناخي من حيث شدة البرودة، وارتفاع الحرارة مع الجفاف.
4- لم يضع العنصر التكنولوجي باعتباره، حيث حاول التأكيد على أهمية السكك الحديدية التي لا زال قسم كبير من الأراضي لم يُخدم على نطاق واسع بهذه الخطوط، وعلى العكس فقد حلّت الطائرات مكان السكك الحديدية.

116– Stéphane Rosière, Op.cit, p 15.

117 – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك**، مرجع سابق، ص63.



5- لم يعد قلبُ العالم، وخاصة الجزء الشمالي محمياً بوجود الأراضي الوعرة والصعبة، وهذه المناطق لم تعد عصيَّة على أنواع الأسلحة القتالية المتقدمة، ولا تؤمن الحماية للقلب.

6- ومن عيوب نظرية ماكيندر، اعتماده على خرائط غير دقيقة حيث شوّهت الحقيقة.

ونتيجةً لهذه الانتقادات، عمل ماكيندر على إجراء تعديلات على نظريته عام 1919، حيث أدمج في قلب العالم أعالي أنهر الصين والهند من منغوليا والتيبت، كذلك أضاف أوروبا الشرقية والوسطى إلى قلب العالم كإضافات ذات قيمة استراتيجية، وقد أخذ ماكيندر في اعتباره تغيرات وسائل النقل واستحداثها والنمو السكاني والصناعي[118].

فأعاد طرح نظريته سنة 1919 في كتابه "المثل الديمقراطية والحقيقة"، وكررها مرة أخرى عام 1943 في خضم أحداث الحرب العالمية الثانية، وفي مضمونها أنه لاحظ وجود ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه، في حين أن مساحة اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة الكرة الأرضية، ولاحظ اتصال البحار ببعضها فأطلق عليها المحيط العالمي World Océan، كما أطلق على اليابسة اسم جزيرة العالم[119].

وحسب ماكيندر فإن جزيرة العالم تشغل 16/1 من مساحة العالم، واعتبر أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا بمثابة جزر تحيط باليابس وتغطي 12/1 من مساحة الكرة

118 – محمد شعيب،"**الجيوبوليتيك أو كيف نفهم السياسة الخارجية للدولة؟** "على الرابط:www.masralarabia.com

119 – بيتر تايلور، كولن فلنت، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، **الجغرافية السياسية في عالمنا المعاصر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص 99.



الأرضية، وتتكون الجزيرة العالمية من أفروأوراسيا يتوسطها البحر المتوسط، حيث أشار إلى أن 16/14 من سكان العالم يقطنون هذه الجزيرة، أما الجزر المحيطة فيسكنها 16/1 من سكان العالم، ويسكن الجزر الخارجية (أمريكا الشمالية واللاتينية وأستراليا) نحو 16/1 من سكان العالم[120].

فمن خلال هذه الأرقام والبيانات تظهر أهمية جزيرة العالم التي تتمثل في أفروأوراسيا، فهي أصغر مساحة من اليابسة في العالم ب 6.25 %، ولكن بها أكبر كثافة سكانية في العالم بنسبة 87.5 %، وفي جزيرة العالم تتوسط حسب ماكيندر منطقة ارتكاز Pivot area، ثم اصطلح عليها فيما بعد القلب (السويداء).

واعتبر ماكندر وجود منطقتي ارتكاز لقلب العالم الذي يقع في أراضي روسيا، وله امتدادات في الصين وأفغانستان وإيران عدا المنطقة الساحلية، ويمتد المرتكز الشمالي لقلب العالم من نهر الغولف غرباً في روسيا إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان، وفي عام 1917، أضاف ماكيندر إلى منطقة المرتكز الشمالي للقلب، السهل الأوروبي العظيم بموارده.

وتمتد السويداء من نهر الفولقا غرباً إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان في الجنوب، ويغلب طابع السهول على المناطق الشمالية والوسطى والغربية، ولا يتخللها سوى جبال الأورال مع انصراف مياه القلب داخلياً صوب المحيط المتجمد الشمالي، وتتموقع غالبية منطقة السويداء في روسيا وجزءاً من غرب الصين

120 – نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 21.



ومنغوليا وأفغانستان وإيران عدا مناطقها الساحلية، وقد عدل ماكيندر من منطقة القلب مضيفاً مناطق جديدة، حيث مدها إلى شرق أوربا حتى نهر الألب[121].

وتكمن الأهمية الجغرافية لها في وجود السهول بها بعمق داخلي، كما تعد أفضل نموذج للدفاع بعمق، لأنها محاطة من الشمال بمسطح مائي متجمد أغلب الأيام مما يشكل منطقة حماية لها.

وأشار ماكيندر أيضاً إلى منطقة ارتكاز أخرى وسماها السويداء الجنوبي، حيث تضم إفريقيا وجنوب الصحراء. وتعد الصحراء حصناً طبيعياً للفصل بين الجنسين الأبيض والأسود، وهي ذات تصريف داخلي إلى أنهار النيجر والكونغو والزمبيزي والأورانج واللمبوبو، وتتصل المنطقتان عبر الدول العربية التي تمتد من النيل غرباً إلى الفرات شرقاً، وهو الخطأ الذي وقع فيه ماكيندر، لأن بلاد العرب تمتد إلى أبعد من هذه الحدود[122].

وقد أطلق ماكيندر على الأراضي الساحلية اسم الهلال الداخلي وقد أطلق فيرجريف على الهلال الداخلي اسم منطقه الارتطام، وتمتاز منطقة الهلال الداخلي بأن أنهارها تتصرف نحو البحار الصالحة للملاحة وتتكون من المناطق الساحلية والأرض العربية والصحراوية في الشرق الأوسط والمناطق الموسمية في آسيا. أما الحلقة الخارجية فأطلق عليها الهلال الخارجي، وتتكون من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء واستراليا، وليست هناك دولة تستحق الإشارة في نطاق الهلال الخارجي سوى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان.

---

121 – نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص21.

122 – نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص 21–22.



ويؤكد ماكيندر على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، والمركزية مفهوم نسبي، ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن "القارة الأوراسية"، تقع في مركز العالم، ويقع مركزها في "قلب العالم" أو "Heart land"، والذي هو تجمُّع الكتل القارية للأوراسيا، وهذا هو رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملاءمة للسيادة على العالم بأسره، ومن هذه الأهمية لمنطقة القلب قدَّم ماكيندر قانونه الجيوبوليتيكي الأهم: "إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"[123].

والملاحظ أن ماكيندر لم يعط الولايات المتحدة أهمية خاصة عام 1904، إلا أنه أعطاها مثل هذه الأهمية بتعديله عام 1943، ولعل من المفيد أن نشير إلى أن ماكيندر قد تخوف من نشوء دولة في القلب فتتمكن من تكوين امبراطورية عالمية، وبذلك تصبح جزيرة العالم قاعدة مهمة برية وبحرية وجوية يدين لها العالم بأسره بالولاء، وكان يرى أنه من الممكن ذلك لو أن ألمانيا أتحدث مع روسيا اتفاقاً أم غزواً.

فملخص نظرية ماكيندر هو أن:

- من يتحكم في شرق أوربا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.
- من يتحكم في القلب يتحكم في الجزيرة.
- من يتحكم في الجزيرة يتحكم في العالم.

---

123 – ماجد شدود، **الاستراتيجية**، منشورات جامعة دمشق، ط2، 1998، ص 86.



وبذلك أعطى ماكيندر لمنطقة الأوراسيا ميزة جيوسياسية كبيرة، وهي أن التحكم بها، يفتح المجال أمام التحكم بالعالم، وذلك نظراً لأهمية الموقع المركزي في العالم، إضافة إلى التمتع بالموارد، والقدرة على السيطرة على المنافذ.

وعموماً فإن أفكار ماكيندر ثبتت صحتها إلى حد ما، حيث لم تتمكن ألمانيا من السيطرة على المنطقة الحاجزة بين الجرمان والسلاف، وأصبحت الأراضي الممتدة من بحر البلطيق إلى بلاد البلقان في دائرة النفوذ السوفيتي الذي يسيطر على منطقة السويداء، وأثرت آراء ماكيندر في خطط بريطانيا وأمريكا، فكل الأحلاف إبتداءا من حلف الأطلسي هي محاولات لتطويق منطقة السويداء، والسيطرة على الهلال الداخلي المحيط بها[124].

لقد شكّلت أفكار ماكيندر محطّ اهتمام وقلق لسياسات الدفاع الأوروبية، إذ وبحسب ماكيندر، أن منطقة الأوراسيا ستُحكم من قبل قوة واحدة، تحقق من خلالها السيطرة والهيمنة العالمية[125].

كما بقيت نظرية ماكيندر مثار نقاش بالنسبة للمشتغلين بالسياسة الخارجية لوقت طويل من الزمن، وقد وصفت بأنها كانت الركيزة الأولى للفكر العسكري للغرب، كما أنَّ إدارة ريغان استعانت بوضوح بنظرية ماكيندر كأساس لاستراتيجيتها الجيوبوليتيكية[126]، والتي هدفت لإضعاف الاتحاد السوفييتي وتفكيك حلف وارسو.

---

124 – نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص24.

125 – Brain W.Blouet, "Global Geostrategy: Mackinder and the defense of the west ", FRANKCASS, London And New York, 2005, p1.

126 – بيتر تايلور، كولن فلنت، مرجع سابق ص 99.



وقد وجهت عدة انتقادات لنظرية ماكيندر منها إغفاله للأوصاف التقنية المتطورة، فمنعة المحيط المتجمد الشمالي لم تعد قائمة بعد اكتشاف كاسحات الجليد والغواصات التي تسير تحت الغطاء الجليدي، كما أن اكتشاف الأسلحة المتطورة والصواريخ والأسلحة النووية بالذات ما يغير من منعه منطقه القلب. ويُحسب لماكيندر تطوير أفكاره وفقاً للتطور الصناعي والعمراني ووسائل النقل، وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لنظرية ماكيندر وأفكاره، إلا أنها لم تنتقص أبداً من أهمية أفكار ماكيندر التي أسست للفكر الجيوبوليتيكي الحديث، واعتمد عليها الكثير من المفكرين الجيوسياسيين لتطوير أفكارهم ونظرياتهم.

كما شكلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اختباراً حقيقياً لأهمية أفكار ماكيندر، حيث شكل الاتحاد السوفيتي وهو القوة القارية الأوروآسيوية أحد القوتين العالميتين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، أما ومع انتهاء الحرب الباردة، فقد جاء توسيع قوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأراضي المحيطة لأفغانستان والعراق، والتوتر الذي نشب بين روسيا وأميركا حول المصير السياسي لآسيا الوسطى والقوقاز– والتي تمثل المحور الجغرافي الذي تكلم عنه ماكيندر– وهو ما أضاف مصداقية أكبر على فرضية ماكيندر[127].

المطلب الثالث: الأفكار الجيوبولتيكيةلنيكولاس سبيكمان ونظرية الإطار (1893–1943):

---

[127] – روبرت د. كابلان، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، **انتقام الجغرافية: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015، ص 91.



طرح سبيكمان نظريته، وهي التي تدار بها اليوم السياسة الدولية، وتقوم على أنه بالإمكان ضبط حركة العالم عبر مسارين[128]:

الأول: صنع نظام عام لتوازن القوى كالأمم المتحدة.

الثاني: يقول بأن من يسيطر على "الهلال الداخلي" في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبالتالي وضع نظريته التي تقول بأن الهلال الداخلي أهم من منطقة القلب، وأن من يسيطر على الهلال الداخلي يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، ويبرز مفهوم السيطرة على الهلال الداخلي أو أراضي الحافة كأساس للسيطرة على العالم.ويبرر اختياره بقوله: "إن الكثافة السكانية والموارد تقع كلها في الهلال الداخلي (معظم قارة أوروبا والوطن العربي وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق آسيا وكوريا وشرق سيبيريا).

وينطلق في تحليله من أن مركز الدولة في إطار السياسة الدولية، لا يتوقف من الناحية الجيوبوليتيكية، على موقعها الثابت، وإنما يعتمد أيضاً وإلى حد بعيد على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية، ولما كانت مراكز القوى هذه في حالة تغير لأسباب عديدة، فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الآخر يتغير، ليس من الناحية الجغرافية، وإنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية، بعبارة أخرى أن التفاعلات السياسية وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي.

128 – جاسم سلطان، **الجيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا**، مرجع سابق، ص 66.



وبعد أن درس سبيكمان بكل اهتمام أعمال ماكيندر تقدم بصياغته لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف عن أنموذج ماكيندر، وكانت فكرة سبيكمان الأساسية تقوم على أساس أن ماكيندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيواستراتيجية للهارتلاند، وهذه المبالغة لم تتناول فقط التموضع الحيوي للقوى على خارطة العالم، بل وتناولت المخطط التاريخي الأولي.

فالهارتلاند لا يتمتع في نظر سبيكمان بأي صفات تؤهله للقيادة "افتقاره للموارد الطبيعية والطاقوية، يقع أغلبه في مناطق متجمدة أو صحراوية..."، لذلك فإن منطقة الثقل الرئيسة لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي –عند ماكيندر– وإنما تتركز فيما يسميه بمنطقة الإطار أو حافة الأرض، الريملاند Rimland، وهي من وجهة نظر سبيكمان أعظم أهمية من القلب نفسه[129].

والريملاند هو ذلك النطاق الساحلي، والذي يشمل كل أوروبا –عدا روسيا– والجزيرة العربية بما في ذلك العراق وآسيا، والصين وشرق سيبيريا، واعتبر سبيكمان الريملاند بمثابة منطقة حاجزة تفصل بين القوى المتصارعة البرية والبحرية، في زمن السلم، كما تعتبر منطقة التقاء وتصادم Crush Zone بين القوى البحرية والبرية في زمن الحرب، كما اهتم سبيكمان بهذه الحلقة الوسطى وأعطاها أهمية أكبر من قلب الأرض، ويرجع ذلك إلى أن النطاق الارتطامي يضم عدداً ضخماً من سكان العالم وأنه يمتاز بموارده الاقتصادية والطبيعية الغنية المتنوعة، علاوة على استخدامه لطرق بحرية داخلية.

---

129 – محمود محمد عاشور، **أسس الجغرافية الطبيعية**، دبي: دار القلم، ط2، 2004.



وبطرحه لفكرة (الريم لاند) أي الأراضي التي تحيط بالقلب، وإعطائه لأوروبا الغربية البحرية أهمية كبيرة، بعد أن اهتم ماكيندر بصورة أساسية في شرق أوروبا لأنها البوابة للقلب، فإن سبيكمان قد خالف نظرية (قلب العالم) لماكيندر، وكانت فكرة سبيكمان الأساسية تقوم على أساس أن ماكيندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيوبوليتيكية للـ(Heart land)، وأن (Rim land) وليس (Heart land) هي في رأيه مفتاح السيطرة العالمية، أمَّا معادلة ماكيندر الجيوبوليتيكية، فيقترح (سبيكمان) استبدالها بمعادلته القائلة: "من يسيطر على " Rim land"، يسيطر على الأوراسيا، ومن يسيطر على الأوراسيا يقبض على مصير العالم بيديه"[130].

ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي بطوله لم يكن عبارة عن نضال بين القوى البحرية والقوى البرية بهذه البساطة، وإنما هو نضال "بين قوة بحرية بريطانيا، قوة هامشية أي قوة من "الريملاند" من ناحية، ضد قوة من النطاق الهامشي" من الريملاند" وقوة برية "روسيا" من ناحية أخرى، أو بين قوة بحرية "بريطانيا" وبرية "روسيا" من ناحية، ضد قوة من الريملاند من ناحية أخرى. وتوقع سبيكمان أن يصبح الاتحاد السوفيتي أكبر دولة برية في أوروبا، ولذلك فلا بُدَّ من التحالف مع هذه الدولة، وإذا تحقق هذا التعاون فسيتحقق السلام العالمي.

وأوصى سبيكمان الولايات المتحدة بأن تنشئ لنفسها قوات عسكرية بحرية وجوية في الجزر والمياه المحيطة بأوراسيا، ومن الناحية الواقعية كان انتصار الولايات المتحدة الأمريكية

---

130 – D.Storey,"Political Geography" ,P2.

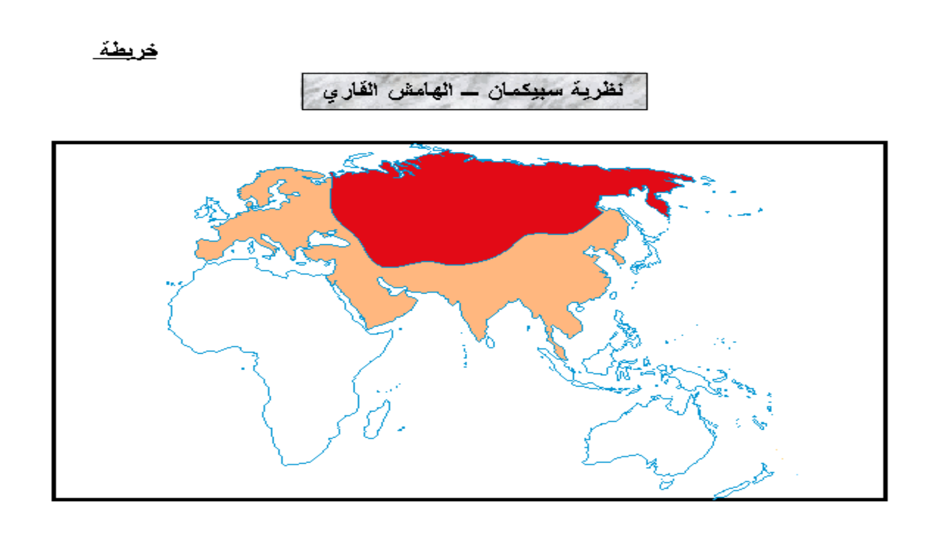


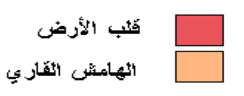




في الحرب الباردة "كقوة بحرية"، الاختبار لصوابية الأفكار الجيوبوليتيكية لسبيكمان والذي يمكن تسميته بـ "مهندس النصر العالمي" لدول الليبرالية على دول الأوراسيا[131].

والشكل التالي يوضح الهامش القاري عند سبيكمان:





والملاحظة الجيواستراتيجية عند سبيكمان هي أن منطقة الإطار الأرضي أو حافة الأرض، منفتحة على قلب الأرض ومحيطة بها، الأمر الذي يمهد، أو يمكن من السيطرة عليها من قبل قوى الإطار الأرضي.

---

131 – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص110.



وبسبب هذه المزايا الاستراتيجية وضع سبيكمان فرضيته التي تقول:

- من يتحكم في حافة الأرض يحكم أوراسيا.

- ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم.

وباعتبار منطقة الريملاند نقطة ارتكاز أساسية لتحقيق السيطرة العالمية، يرى سبيكمان أن القوى الراغبة في تحقيق الهيمنة العالمية تنطلق في التوسع وصولاً إلى بسط سيطرتها على الريملاند وذلك ابتداءاً المواقع الأول مقاومة للتوسع، حيث يتم احتلال منطقة ثم ابتلاعها لتكون نقطة ارتكاز نحو اندفاعية جديدة لاحتلال المزيد، ولذا يمكن القول أن ثمة علاقة بين حجم التوسع وسهولة حركة هذا التوسع، أي بين التوسع وضعف المقاومة، ويستمر هذا التوسع إلى أن يغطي منطقة الريملاند، وعلى الرغم من القرب والانفتاح الجغرافي للريملاند على الهارتلاند وقوى البر" إلا أن سبيكمان يرى –في إطار التنافس بين القوتين البرية والبحرية– أن السيطرة الكاملة على الريملاند من طرف الدول البحرية سيؤدي إلى النصر النهائي الذي لا رجعة فيه على القوى البرية التي ستكون منذ ذلك اليوم وبكاملها تحت السيطرة. وبذلك يكون (سبيكمان) قد أعطى الأهمية لمنطقة الأوراسيا، والتي اعتبر السيطرة عليها مقدمة السيطرة العالمية، وقد حظيت هذه النظرية بأهمية كبيرة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث عاودت فكرة "الأوراسية" للظهور، وخاصة عند المفكرين الجيوسياسيين الروس، وعلى رأسهم "الكسندر دوغين".

ويمكن القول: إن أفكار سبيكمان وآراؤه، جعلته ينتمي إلى المفكرين الجيوسياسيين "الأطلسيين"، والذي ألهم تأسيس حلف الناتو، حيث يعد مع الأميرال "ماهان"، من "آباء الأطلسية" وأبرز روادها.



المبحث الثالث: المدرسة الفرنسية:

كانت فرنسا قوة استعمارية كبيرة، لكنها لم تطور من الجيوبولتيك، وتم إهمال الجغرافية السياسية والجيوبولتيك ضمن المعرفة والدراسات الجامعية، وذلك كرد فعل على خطابات راتزل وأفكاره التي أسست لفرع جديد في الجغرافية، ولكن أيضاً كرد فعل ضد القادة الألمان الذين تبنوا الفكر الجيوبولتيكي بعد الحرب العالمية الثانية خلال اجتماعاتهم الرسمية. كما أن هذا الرفض يرجع لاعتبارات فرنكوفرنسية، نظراً للبعد الذي يكتسيه التكوين في الجغرافية داخل فرنسا، والناتج عن المدخل التاريخي وليس مدخل العلوم الطبيعية (النظرية العضوية خاصة) كما في ألمانيا.

ويعد فيدال دي لابلانش 1845- 1918، مؤسس المدرسة الجغرافية الفرنسية، وكان ذلك الجغرافي المتخصص منجذباً إلى جغرافية راتزل السياسية، وكان يبني نظرياته معتمداً على ذلك المصدر، على الرغم من أن الكثير من رواد المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية كانت عرض لنقده الشديد.

وكان دي بلانش يبحث دائماً عن تفسير الظاهرة الجغرافية، ويرفض التوقف عن الملاحظة البسيطة للأحداث وتصنيفها، ولم يكن المكان وحده المقصود في هذا البحث، بل شمل بحثه "الزمان" و"المدة"، أي التاريخ، والعلاقات مع الظواهر الأخرى، جغرافية كانت أم غير جغرافية، ذلك أن "الحدث" في نظره لا يبقى دائماً على حاله، فهو ليس ثابتاً بل متغيراً، وهذا يعطي الجغرافية صفة "التغير"، وهذا مفهوم جديد وهام جاء به فيدال[132].وكرّس أهمية خاصة لألمانيا التي كانت الخصم السياسي الأول لفرنسا في ذلك الوقت، فكان يرى أن ألمانيا

---

132 – بيير سيليبريه، **الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص22.



هي الدولة الأوروبية الوحيدة القوية التي يتعرض توسعها الجيوبوليتيكي بشكل مقصود لحصار الدول الأوروبية المتطورة الأخرى، فإذا كان لانجلترا وفرنسا مستعمراتها الواسعة في إفريقيا وفي العالم كله، وإذا كان بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرك بحرية تقريباً نحو الجنوب والشمال، وإذا كان لدى روسيا آسيا، فإن ألمانيا مخنوقة من كافة الجهات ولا تملك متنفساً لطاقاتها، وقد رأى دي بلانش في ذلك أكبر تهديد للسلم في أوروبا، ورأى أنه من الضروري العمل بكل الوسائل من أجل إضعاف تطور هذا "الجار الخطير".

وفي سنة 1917 نشر كتاباً بعنوان: "فرنسا الشرقية" برهن فيه على العودة الأصلية لمقاطعتي الألزاس واللورين إلى فرنسا، وأنه لا شرعية للدعاوى الألمانية فيها، ويقرن (فيدال) بطريقته الخاصة، مظاهر الوقائع الجيوبوليتيكية بالوقائع الإيديولوجية، فالسياسة المكانية لأوروبا الغربية (فرنسا) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ"الديمقراطية" و"الليبرالية"، وعبر هذه المعادلة يسهل التقريب بين النظرات الجيوبوليتيكية لدى (لابلانش) مع (ماكيندر) و(ماهان)[133].

ثم جاء باحثين في التاريخ، وكان لهم الأثر في إزالة هذه المفاهيم من الجغرافية كعلم، ومنهم لوسين فوبر(1878- 1956)، وهو مؤسس مشارك مع مارك بلوش حيث طرحا مسلمة جديدة مشهورة هي: "الأرض وليس الدولة، هذا ما ينبغي أن يهم الجغرافية"، فأصبح بال الجغرافيين الفرنسيين مرتاح خاصة مع إمانويل دي مارتن (1873- 1955)، الذي سارع في إعادة نمذجة حدود أوربا الوسطى بعد عام 1918[134]. فدي مارتن كان أمين لجنة الدراسات الجغرافية في فرنسا سنة 1917، وكان يصر على ألا تأخذ الحدود فقط حقوق

---

133 – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص 104.

134 – Stéphane Rosière, Op.cit, p 15.



الأقليات وفقاً لمبدأ الحق في تقرير المصير، ولكن أيضاً تكون من وجهة نظر مادية، أخذاً بعين الاعتبار للبنى التحتية للإقليم، وهو ما يسميه "مبدأ الاستدامة".

لكن التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية أكدت صحة آراء الجيوسياسية البحرية التي طرحها دي بلانش، حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق السيطرة على البحار البعيدة من جهة، واتجه الاتحاد السوفيتي إلى تأسيس جيواستراتيجية وتكتيكات تحقق تقدماً سريعاً للنزول من سهوب آسيا إلى البحار، وقد أدّى هذا الوضع إلى تحويل الخط المركزي للحزام المحيط الذي يتشكل من شبه الجزر المحيطة بأوراسيا، ابتدءاً من الشرق الأوسط حتى حدود الصين، وعلى ساحة منافسة ومناورات تكتيكية بين الدول العظمى[135].

ويمكن القول: أنه ولغاية 1950 كان الجغرافيون الفرنسيون يبعدون كل تصور سياسي عن مذهبهم وأفكارهم، ويستخدمون رؤية شاملة عن المجال كحيز طبيعي يتواجد فيه السكان بنمط وتقاليد تعايش وتفاعل معينة، وهو ما أسس له دراساتهم الإقليمية الجغرافية.

المبحث الرابع: المدرسة السوفياتية (ألكسندر دي سفرسكي ونظرية القوة الجوية)

شهدت فترة الحرب الباردة وما بعدها تطوراً واضحاً في صياغة نظريات جيوسياسية، وابتداع استراتيجيات كان لها تأثيرها المباشر على طبيعة الصراع الدولي، كما استمرت هذه النظريات في فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى وقتنا الحالي، حيث يتم صياغة أفكار جيوسياسية تتلاءم مع التطورات التي يشهدها العالم على مختلف المستويات.

---

135 – أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص131.



وكان للتقدم الهائل الذي طرأ على الطيران في الوقت الحاضر أثر كبير على الفكر الجيوبوليتيكي، وقد ظهرت بعض الآراء التي تهتم بدراسة العلاقة بين الاثنين في ضوء نظرة عالمية، مع رسم جيواستراتيجية للعالم على أساس القوات الجوية على غرار من رسموا هذه الجيواستراتيجيا على أساس القوات البحرية أو البرية.

وتستمد نظرية القوة الجوية صياغتها الفكرية من افتراض مفاده "أن السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية للسيطرة على الأرض". هذا الافتراض ورغم بساطته فقد غير الكثير من مفاهيم السوق العسكري ومحاور القوة الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية ذلك أن الخصائص الاستراتيجية للمجال الجوي تعالج في الواقع مضمونه الجيواستراتيجي معتبرة إياه مجالاً ينطوي على أهمية فائقة تتجاوز المجالين البحري والبري. وأهم الآراء التي جاءت في هذا الصدد، ما جاء به ألكسندر سفرسكي في بحث باسم "القوة الجوية مفتاح البقاء Air Power Key to survival" 1950 والذي نظر إلى الوضع الجيوبوليتيكي في العالم في ضوء القوات الجوية[136]، حيث رسم سفرسكي خريطة ذات مسقط قطبي "القطب الشمالي" ووضع فيها الأمريكيين جنوب القطب وأوراسيا وإفريقيا في شمال القطب، وعلى هذا فإن تقسيم سفرسكي هو التقسيم المتعارف عليه: العالم القديم والعالم الجديد، وفي هذه الخريطة يتضح أن السيادة الجوية الأمريكية تشتمل على كل الأمريكيتين بينما منطقة السيادة الجوية السوفيتية تغطي جنوب وجنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

136– أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص132.



لكن منطقتي النفوذ الجوي تتلاقى وتتصادم في مناطق أخرى هي أوروبا الغربية وشمال إفريقيا والشرق، فضلاً عن أن نفوذ القوة الجوية الروسية يغطي أمريكا الشمالية، وبالمثل تغطي القوة الجوية الأمريكية الهرتلاند الأوراسيوي، ومنطقة تداخل السيادتين الجويتين البرية والبحرية تسمى في عرف سفرسكي "بمنطقة المصير""Area of décision" فهي منطقة الحسم في أي معركة بين القوتين كما أنها المناطق الجيواستراتيجية الأهم في العالم. وقد عبر سفرسكي عن ذلك بمبدئه القائل:

- من يملك السيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي.

- ومن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي يصبح بيده مصير العالم.

وتقود نظرية سفرسكي إلى نتيجتين، هما:

1- الانعزال الجوي الذي يوصي بتقسيم العالم تقسيماً معقداً إلى قسمين.

2- نظرة موحدة للكرة الأرضية على أساس أنه في حالة حرب شامله يمكن للقوة المتفوقة جوياً أن تسود العالم بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

والحقيقة أن سفرسكي لم يكن يتوقع عام 1950 أن دولاً كثيره ستصل إلى إمكانيات التدمير الشاملة خاصة بعد بروز الأسلحة النووية على مسرح التسليح العسكري ودخولها مجالات القوى الثلاث البرية والبحرية والجوية عن طريق الصواريخ والصواريخ المحمولة والقاذفات والحاملات والغواصات وغيرها، كما أن سلاح الجو لا يمكن اعتباره بعداً ثالثاً في مجال القوة طبقاً لوجهات نظر بعض المختصين فهو عنصر حماية وتغطية للقوات البرية والبحرية في الهجوم كما هو في الدفاع والتقدم والانسحاب، وثمة مسألة تضاف وهي أن

الرعب النووي على رأي Jslessor عمل على استبعاد احتمال قيام حرب عالمية ثالثة، ذلك أن التقدم في مجال هذا السلاح التدميري الرهيب عزز من مبدأ التوازن الدولي وقاد للانفراج.

وعلى الرغم من الإضافة الجديدة التي جاء بها سفرسكي على اللوحة الجيوبوليتيكية للعالم، إلا أن عمله هذا لم يسلم من النقد، وقد دارت الانتقادات الأساسية لعمله حول نقطتين، ارتبطت الأولى بمسقط الخريطة التي اعتمدها سفرسكي في بحثه، فقد أدى المسقط القطبي الذي اعتمده إلى إبعاد إفريقيا عن أمريكا الجنوبية بصورة لا وجود لها في الواقع، ومن ثم فإن هذا الابتعاد قد جعل كل من القارتين في حوزة القوة الجوية للسوفييت والأمريكيين على التوالي، بينما في الحقيقة تبعد إفريقيا عن الولايات المتحدة الأمريكية بالمقدار الذي تبعد به أمريكا عنها.

أما النقطة الثانية فمرتبطة بمبدأ أن السيطرة الجوية تقود فوراً إلى السيادة العالمية، فلقد تكلم سفرسكي عن الدولتين الكبيرتين فقط مع إشارات خفيفة إلى قوى بريطانيا الجوية، في حين أن الدولة في النصف الشمالي أو الجنوبي من الأرض يمكنها، إذا تجمعت لديها الأسباب التي تجعل منها قوة عسكرية جوية قوية بالإضافة إلى إرادة السيطرة، أن تحصل على السيادة العالمية، خاصة وأننا في عصر تطورت فيه القاذفات الجوية والصواريخ عابرة القارات.

وتعد آراء سيفر سكاي استكمالاً لآراء جورج رينر (George Renner) الذي قال: إن الطرق الجوية قد ربطت بين القلب الأوروآسيوي والقلب الأصغر في أمريكا الشمالية عبر المنطقة القطبية، وأن هذا القلب الجديد يمكن أن يكون قاعدة للسيطرة العالمية[137]. إلا أن

---

[137] – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك**، مرجع سابق، ص 80.



الأهمية الكبرى التي أولاها كلٌّ من رينر وسيفر سكاي للقوى الجوية قد تناقصت مع تطور السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات، فلقد عمل تطور نظرية الحرب النووية على زيادة أهمية نظرية الحرب التقليدية المحدودة على المستوى المحلي، وفي الوقت الذي ازدادت فيه أهمية الأهداف النووية في الصراع الاستراتيجي ذي المراحل الطويلة، ارتكزت الأهداف التكتيكية ذات المراحل القصيرة إلى قواعد الصراع التقليدية المحدود، كما أن زيادة حدة مستوى التخريب الذي جرّه الإرهاب، قد عمل على تسريع الصراع التكتيكي التقليدي، ومن المؤشرات التي دلّت على بروز الصراع التكتيكي التقليدي في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، سياسة الاتحاد السوفيتي حيال أفغانستان، واحتلاله لممر واخان (Wakhan) الذي يعد هاماً من ناحية الحرب التقليدية في أفغانستان[138].

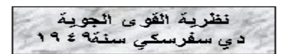
والشكل التالي يوضح خريطة العالم حسب نظرية القوى الجوية لـ دي سفرسكي:

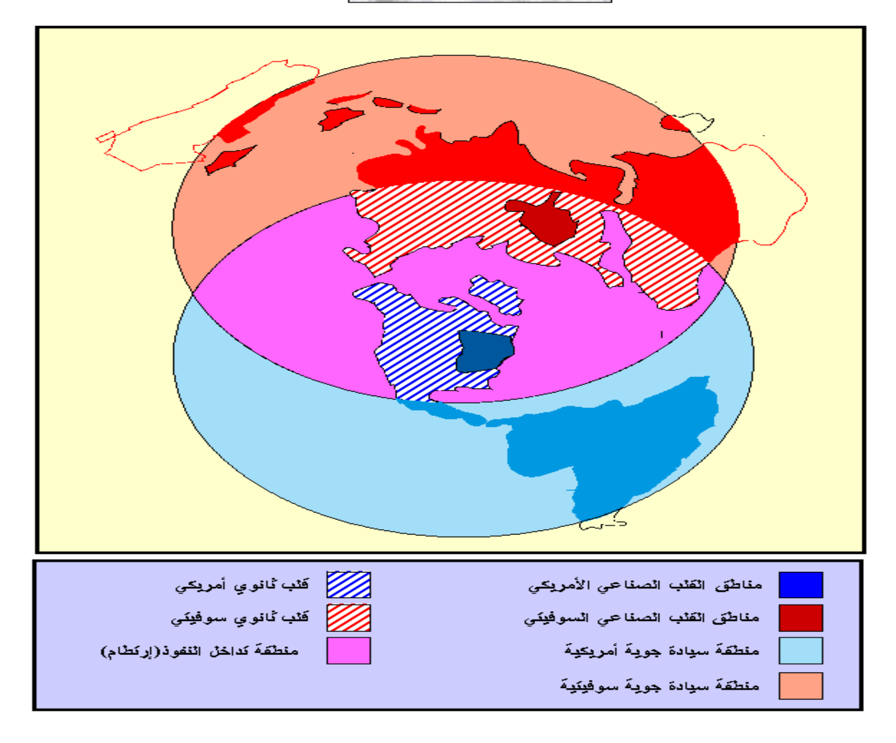
---

[138] – أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص 132-133.



خريطة


نظرية القوى الجوية
دي سفرسكي سنة ١٩٤٤


مناطق القلب الصناعي الأمريكي
قلب ثانوي أمريكي
مناطق القلب الصناعي السوفيتي
قلب ثانوي سوفيتي
منطقة سيادة جوية أمريكية
منطقة تداخل النفوذ(إرتطام)
منطقة سيادة جوية سوفيتية



الفصل الثالث: مقومات الدولة

إن جغرافية الدولة تتمثل أساساً في تلك المحددات الطبيعية والبشرية، التي تؤثر على قوة الدولة إيجاباً أو سلباً؛ هذه المكونات هي المكان أو الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة، والتي تتضمن طبيعة الموارد التي تمتلكها الدولة براً أو بحراً ونوعيتها، وكذا مدى اتساع أو ضيق حجم أو مساحة الإقليم الذي تتواجد فيه، وموقعها الاستراتيجي فيما إذا كان يطل على أنهار وبحار، وهل يساعد ويلائم على القيام بمختلف النشاطات اقتصادية كانت أو عسكرية، فلاحية، سياسية وثقافية ...الخ، وعدد السكان داخل هذه الدولة. فهذه المكونات تعد عاملاً مهماً في رسم معالم الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، ووضع وتنفيذ خططها الأمنية والعسكرية والتنموية.

المبحث الأول: المقومات الطبيعية للدولة:

تتضمن دراسة خصائص بيئات الدولة الطبيعية من حيث الموقع، ومظاهر السطح، والمساحة، والشكل، والمناخ من وجهة نظر الجغرافية السياسية. فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد، والحجم، والأرض القابلة للزراعة، والموقع، وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة، وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي، فتؤثر الموارد التي تمتلكها الدولة في قدراتها على اتباع سياسة خارجية مستقلة. فامتلاك إقليم شاسع من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الموارد والمساحة القابلة للزراعة المتاحة للدولة، إضافة إلى توافر مجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم القوات في حالة الغزو الخارجي، كما فعل الروس أثناء الغزو النابليوني عام 1812، والغزو الألماني عام 1941، ولا تتوافر هذه الفرصة للدول الصغيرة،

التي يمكن هزيمتها سريعاً، كما يتضح من غزو ألمانيا السريع للأراضي الواطئة في أوروبا، بيد أن اتساع رقعة الدولة في الوقت عينه، يعقِّد من مشكلة الاتصال بين مختلف أجزاء الدولة، مما يجعل إيجاد اقتصاد وطني متكامل وكفء أمراً صعباً، ومثال على ذلك، كفاءة ونجاح الاقتصاد الياباني، الذي يجد الكثير من المحللين الاقتصاديين أن سكان اليابان البالغ عددهم حوالي مئة مليون نسمة والذين يعيشون في مساحة صغيرة، قد وفَّروا سوقاً داخلية للمنتجات الصناعية وشبكة اتصال مترابطة، أدّت إلى زيادة كفاءة الأنشطة الاقتصادية، كما يؤثر موقع الدولة إذا كان قارياً أو بحرياً على أهمية الدولة ومكانتها، فإيطاليا مثلاً، والتي تقع على البحر المتوسط، جعلها هذا الموقع عضواً فاعلاً في حلف الأطلسي[139].

1- الموقع

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافية السياسية للدولة، لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها.

وتحلل الجغرافية السياسية الموقع وأثره في الدولة من ثلاث اتجاهات، هي:

أ- الموقع الفلكي:

ويعني موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول. وهو يعكس مدى ملاءمة الدولة للحياة البشرية والتقدم الحضاري، إذ تتركز الدول المتقدمة في العروض المعتدلة. ولا يعنى هذا أن الحضارات نشأت أول ما نشأت في تلك العروض، ولكنها نشأت في الأقاليم المدارية وشبه المدارية حيث تتوافر السهول الفيضية والمياه، وكانت الصحراء حول هذه

---

139 – لويد جنسن، "**المصادر الجغراسية للقوة**" ، على الرابط: www.alukah.net



السهول الفيضية تعد بمثابة الدرع الواقي للحضارة في المناطق السهلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المناطق المعتدلة في الشمال عن طريق الاستعمار الوافد من الشمال وهيمنته على تلك الأقاليم الحضارية.

وترتب على ذلك أن رأى هنتنجتون Huntington، أن البيئة الاستوائية محكوم عليها بالتأخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طوال العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أمّا المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على بذل المجهود للتقدم، وبالتالي فالعناصر السوداء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي تعيش في الماضي، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر، والأجناس البيضاء صاحبة المدنية تعيش في المستقبل[140].

ب- الموقع بالنسبة لليابس والماء

ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، وهو يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها واستراتيجيتها، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطات، ومنها مالا يطل على أي بحار أو محيطات، وتعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة.

معظم دول العالم يشتمل إقليمها على جزء يابسة وآخر مائي. هناك دول تسمى، إقليمياً، دولاً حبيسة، تلك التي لا يشتمل إقليمها على مسطحات مائية (بحار)، محاذية لليابسة. لكن، ليست كل الدول المطلة على بحار تُعد دولاً ساحلية. هناك دولٌ تطل على بحارٍ، وتظلُ دولاً داخلة، كتلك التي تطل على بحارٍ مغلقة، مثل أذربيجان، المطلة على بحر قزوين.

140 – http://www.arabgeographers.net/vb/attachment.php?attachmentid=742&d=1235580909



والدول الحبيسة: هي دول لا ساحل لها على البحار أو المحيطات، ويوجد في العالم 43 دولة حبيسة، أي 20 % من دول العالم هي دول حبيسة يسكنها حوالي 5% من جملة سكان العالم[141].


ومن الأمثلة على الدول الحبيسة دولة المجر، كما يتضح في الشكل التالي:



وفي أفريقيا وحدها يوجد أكثر من ثلث الدول الحبيسة، كما توجد بعض الوحدات السياسية شبه الحبيسة في القارة، ومثال ذلك زائير – الكنغو الديموقراطية.

لكن من الناحية الإستراتيجية، ليست كل دولة مطلة على بحر، يمكن القول: إنها دولة ساحلية أو شاطئية. أي دولة لا تطل مباشرة على أعالي البحار المفتوحة، يمكن اعتبارها استراتيجياً، دولاً حبيسة، حتى لو كان إقليمها يقع على سواحل بحار ممتدة. فمثلاً: دول مجلس التعاون عدا عُمان، وكذلك السودان، في حقيقة الأمر: رغم امتداد بعض جهات حدودها الإقليمية، على البحر، إلا أنها استراتيجياً تُعَدُ دولاً حبيسة، لأن موانئها لا تطل مباشرة على أعالي البحار.

141 – محمد خميس الزوكة، **الجغرافية الاقتصادية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

كذلك روسيا، والتي هي أكبر دولة من حيث المساحةً، هي من الناحية الاستراتيجية دولة حبيسة. فموانئ روسيا على البحر الأسود، لا تنفذ مباشرة على أعالي البحار. وعلى السفن الروسية، التي تبحر من البحر الأسود، المرور عبر مضيقي البوسفور والدردنيل لتدخل البحر المتوسط، الذي هو بحرٌ شبه مغلق، بمضيق جبل طارق، غرباً. جنوب شرق البحر المتوسط، تقع قناة السويس، التي تُفْضِي إلى مضيق باب المندب، لتتمكن السفن الروسية النفاذ لأعالي البحار. شرقاً: ميناء فيلادوفوستك على المحيط الهادي غير قابل للملاحة، ثمانية أشهر في السنة، بسبب الجليد.

وتعاني الدول الحبيسة من عدة مشاكل، هي:

- صعوبة تصدير منتجاتها إلا عبر دول أخرى.
- ارتفاع تكلفة نقل السلع.
- السياسات الجمركية بين الدول الحبيسة والدول البحرية.
- حدوث مشاكل بين الدول الحبيسة والدول البحرية نتيجة لاختلافات سياسية كما حدث بين إثيوبيا وإريتريا.

العبرة، استراتيجياً، إذن: بالإطلالة المباشرة على أعالي البحار، دون ما الاضطرار للمرور من مضائق طبيعية أو اصطناعية. تاريخياً: كل الدول الكبرى ذات النزعة التوسعية الاستعمارية هي دول تقع أقاليمها على شواطئ دافئة قابلة للملاحة طوال السنة، مطلة مباشرة على أعالي البحار، مثل: إسبانيا، البرتغال، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة واليابان.

في وقت من الأوقات، كان لعُمان إمارات تابعة لها في الهند وشرق أفريقيا. في المقابل: دول عظمى حَالَ مَوْقِعُ إقليمها أن تتَولد لديها قدرة بحرية للتوسع خارج إقليمها، مثل ألمانيا، فاتجهت للتوسع قارياً، داخل أوروبا. حتى الصين، التي لها إطلالة واسعة ودافئة على المحيط

الهادي، تحاول الولايات حصارها، عن طريق التحكم في ممرات ومضائق بحر الصين، شمالاً وجنوباً.

ويؤدي الموقع الساحلي للدولة إلى غناها الاقتصادي، واحتكاكها الحضاري، وبالتالي قوتها، وتقدمها، وينعكس هذا على سكانها، الذين يتميزون بما يعرف بالنظرة العالمية ويظهر هذا في سعة أفقهم، وتفتح أذهانهم، وانطلاقهم الحضاري. ويرجع ذلك إلى أن البيئات الساحلية ترتبط دائماً بالعالم الخارجي، وتيارات الحضارة، ومحاور التقدم، إضافة إلى أنها تتطلع دائماً إلى كل جديد ولا تعرف العزلة، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات. وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في الجغرافية السياسية للدولة، فمثلاً، أدى الموقع البحري دوراً كبيراً في بناء إمبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة في بريطانيا. فقامت الثورة الصناعية في إنجلترا على المواد الخام المحلية ورأس المال الإنجليزي، لكن لا شك أن موقعها البحري ساعدها على السيطرة على مستعمرات تستورد منها المواد الغذائية والمواد الخام، كما أصبحت هذه المستعمرات سوقاً لتصريف المنتجات البريطانية، وأنشأت بريطانيا أسطولاً تجارياً يساعد في ذلك، وأسطولاً حربياً يؤمن الطريق للأسطول التجاري[142].

ولتوضيح أثر الموقع البحري نُقارن بين السويد والنروج، إذ أن كليهما متجاوران في شبه جزيرة اسكندينافيا. لكن النروج تتسم بطبيعتها الجبلية وفقرها في الموارد الزراعية، لكنها ذات ساحل بحري طويل كثير المرافئ والموانئ الطبيعية الصالحة للملاحة، لذلك فهي دولة بحرية

---

142 – فتحي أبو عيانة، فتحي أبو راضي، **أسس علم الجغرافية الطبيعية والبشرية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.



من الطراز الأول، ولها أسطول تجاري ضخم، وتزدهر بها حرفة صيد الأسماك. في حين أن السويد المجاورة لها تمتلك أراضي زراعية خصبة مستوية، وساحلها على بحر البلطيق متجمد فترة طويلة من السنة. لذلك فهي لم تتجه صوب البحر.

ويؤثر الموقع البحري والبري كذلك في نوع الدفاع الذي تعتمد عليه الدولة. وبغض النظر عن سلاح الطيران، الذي يوجد بكل من الدول البحرية والقارية، فيُلاحظ أن الدول البحرية تركز اهتمامها بصورة أكبر على بناء الأسطول التجاري والحربي والغواصات، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيش البري، ومثال ذلك: دفاع بريطانيا والدفاع الروسي.

في أوقات الحروب والأزمات تتضح الأهمية الاستراتيجية لموقع "إقليم الدولة"، إذا ما كانت تطل سواحلها على أعالي البحار مباشرة، أم لا. وهي معضلة تعاني منها أكثر دول المنطقة، مثل العراق والأردن ومعظم دول مجلس التعاون، وحتى مصر.

ج- الموقع بالنسبة للدول المجاورة

كلما كانت حدود الدول بعيدة عن بعضها البعض وخاصة في الدول الجزرية، كلما أدى هذا إلى تقليل المنازعات والحروب بينها، حيث تعرقل البحار عمليات الغزو وتعوقها، وأفضل مثال على ذلك بريطانيا التي لم تغزها أي قوة منذ عهد وليم الفاتح.

أمّا طول الحدود البرية فيعد عامل خطر يُهدد الدولة. ونتيجة لهذا أُنشئت الدول الحاجزة بين القوات المتنازعة، مثال ذلك أفغانستان، التي كانت تفصل بين المصالح الروسية في الشمال والمصالح البريطانية في المحيط الهندي. وإذا كانت الحدود البرية الطويلة تفصل بين دول صديقة، فيعد هذا ميزة، كما هو الحال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ

تنساب المواد الخام الآتية من كندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسافر السلع المصنوعة، ورأس المال، والخبرة من الثانية إلى الأولى عبر هذه الحدود، ويؤدي هذا التعاون بدوره إلى القوة والتقدم الاقتصادي، ولكن قد يحدث العكس فالدول الكبيرة التي تجاور دولاً صغيرة تحاول أن تستولي عليها، مثال ذلك: ما حدث بين روسيا (الشاسعة المساحة، والكثيرة السكان، والقوية عسكرياً) ودول شرق أوروبا، إذ استولت عليها وأدخلتها في فلكها لأنها صغيرة المساحة، ومتوسطة السكان، وضعيفة عسكرياً إذا ما قورنت بالاتحاد السوفيتي[143].

د – الموقع الاستراتيجي:

ترتبط أهمية الموقع الاستراتيجي للدولة بعدة عوامل، منها:

- وفرة الثروات الطبيعية التي تضمها أراضي الدولة.
- موقعها على البحار أو المحيطات.
- إشرافها وتحكمها بعدد من المضائق أو الجزر.
- سهولة الاتصال بين الدولة والدول المجاورة.

2- المساحة

تتباين دول العالم من حيث المساحة، فمنها ما يشغل مساحة شاسعة مثل الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والصين، والهند. ومنها ما يشغل مساحة صغيرة مثل سويسرا، والدانمارك، لبنان. ومنها ما يمثل وحدات سياسية قزمية تشغل مساحة ضئيلة مثل دولة الفاتيكان.

---

143 – أحمد على إسماعيل، **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، ط8، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997.

وفي تقسيم الدول على أساس المساحة، نجد الباحث فالكنبرغ في كتابه عناصر الجغرافية السياسية، قد قسم دول العالم تبعاً لمساحتها إلى خمس فئات، هي[144]:

1- دول ذات مساحة كبيرة جداً (الدول العملاقة): تزيد مساحتها عن 2 مليون كيلومتر مربع، ومن أمثلتها: كندا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، البرازيل، المملكة العربية السعودية والجزائر.

2- دول ذات مساحة كبيرة: تتراوح ما بين نصف مليون كيلومتر مربع و2 مليون كيلو متر مربع، ومن أمثلتها: مصر، فرنسا وبوليفيا.

3- دول متوسطة المساحة: وتتراوح مساحتها ما بين 100 ألف إلى أقل من نصف مليون كيلو متر مربع، ومن أمثلتها: العراق بريطانيا.

4- دول صغيرة المساحة: وتتراوح مساحتها ما بين 10 آلاف إلى أقل من 100 ألف كيلومتر مربع، ومن أمثلتها: لبنان، والأردن وهولندا.

5- دول قزمية المساحة: وتقل مساحة الدولة فى تلك الفئة عن 10 ألاف كيلو متر مربع، ومن أمثلتها: البحرين، ولوكسمبورغ وسان مارينو، الفاتيكان.

والجدول التالي يبين أكبر سبع دول وأصغرها من حيث المساحة:

[144] – عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافيا العلاقات السياسية**، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977، ص19-20.



أكبر سبع دول	المساحة بالألف ميل مربع	أصغر سبع دول	المساحة بالميل المربع
روسيا الاتحادية	6592	أندورا	175
الصين	3879	مالطة	122
كندا	3864	جزر المالديف	115
الولايات المتحدة الأمريكية	3615	ليختنشتين	61
البرازيل	3287	سان مارينو	24
استراليا	2971	موناكو	59
الهند	1180	الفاتيكان	17

وتتمثل أهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية وتباينها، كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكان الدفاع في العمق Defense in Depth، فالدولة ذات المساحة الصغيرة لا تلبث أن تُسلم أمام جحافل الجيوش الغازية، كما حدث في بعض دول أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سلمت كل من بلجيكا، وهولندا، والنمسا، وتشيكوسلوفاكيا خلال فترة قصيرة عندما اجتاحتها الجيوش الألمانية، بينما استطاع الاتحاد السوفيتي أن يصمد أمام الغزو الألماني ومن قبله غزو نابليون، بفضل اتساع مساحته إذ طبق مبدأ الدفاع في العمق، الذي يقوم على تسليم الأرض لكسب الوقت Selling Space to GainTime، فقد اتبع الاتحاد السوفيتي هذا الموقف الإخلائي عندما غزاه نابليون حتى أطال بينه وبين خطوط تموينه، وأدخله في بيئة طبيعية قاسية يجهلها مما أضطره إلى التقهقر ثانية. وقد سار الاتحاد السوفيتي على نفس السياسة مع الألمان سنة 1941، وقد فطن الألمان لهذه السياسة، ولذلك حاولوا تدمير الجيش الأحمر برجاله ومعداته عن طريق الالتفاف

حوله لكنهم لم ينجحوا في ذلك. إلاّ أن التقدم التقني في معدات الحرب أفقد المساحة الكبيرة أهميتها العسكرية، إذ يمكن نشر الميكروبات والغازات السامة فيها قبل انسحاب الجيوش إليها.

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً آخر، ذلك أنه إذا هُزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه لا سيما إذ كانت كثيفة السكان. مثال ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية يستحيل عليها أن تحتل الصين الشعبية لو أنها انتصرت عليها لأن ذلك سوف يتطلب إيجاد قوات أكثر مما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية. وتُحقق وسائل الإنذار المبكر الآن الغرض منها بفاعلية عالية، في حالة كبر مساحة الدولة، لأنها تُتيح الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.

ولمساحة الدولة أيضاً تأثير كبير ومباشر على قدرتها في أن تستخدم القوة في الدفاع عن نفسها. فالمساحة الكبيرة تساعد على أن تكفل للدولة وسائل الإقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس. أمّا الدول ذات المساحة الصغيرة فهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء. مثال ذلك، هولندا التي استسلمت للألمان في أربعة أيام، علماً بأن الجيش الهولندي لم يكن أقل بسالة من الجيش الألماني.

وتعمد الدولة الصغيرة إلى الأخذ بزمام المبادرة في الهجوم وذلك كي تبعد المعركة عن أراضيها. وأفضل الأمثلة على ذلك الصراع العربي الإسرائيلي الذي تبادر فيه إسرائيل باستمرار بشن الهجوم على الدول العربية المجاورة لتنقل المعركة إلى أراضي الدول المجاورة حتى لا تتأثر طاقاتها الإنتاجية، والخدمية، وسكانها المدنيون، ولتكسب مجالاً أرضياً أوسع يُمكنها من المناورة العسكرية. وقد حدث هذا في عدوان 1956، وعدوان 1967.

3- المناخ

يعد المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية، لأنه يؤثر في مجهود الإنسان وبالتالي فيما يبلغه من رقي وتقدم.

وقد أثر المناخ على الأوضاع السياسية للكثير من الدول بدرجة كبيرة، إذ أن ملاءمة المناخ في جنوب أفريقيا، حيث يسود مناخ البحر المتوسط، شجع الاستعمار على أن يتخذ في هذه المنطقة شكل الاستعمار الاستيطاني، وأغرى الأوروبيين بالهجرة إلى هذا الإقليم. أما المناخ الاستوائي فلم يشجع الاستعمار الأوروبي على الاستيطان في الدول الأفريقية، التي يسود فيها مثل: غانا، والكونغو، ونيجيريا، وتوجو، وداهومي، لذا كان الاستعمار في هذه الجهات استعماراً استغلالياً.

ويمكن الاستدلال من التاريخ على أن المناخ كان له أثر كبير على سير العمليات الحربية. ويؤكد ذلك أن القيادة الألمانية كانت على بينة من أن غزو بولندا يجب أن يتم في الأيام الأولى من شهر أيلول، حتى تتجنب الأوحال، التي يمكن أن تتعرض لها الدبابات الألمانية بسبب سقوط الأمطار بعد هذا التاريخ. كذلك اختار الألمان شهر أبريل لغزو النرويج، حيث يشتد هبوب العواصف، وبالتالي يمكن اتخاذها ستاراً لتغطية الوحدات الصغيرة. وعبر الجيش المصري إلى شبه جزيرة سيناء في حرب 1973 عصراً، لتكون الشمس خلف ظهره ولا تكون في مواجهته، إضافة إلى إجراء بعض الدراسات الدقيقة لحركة الأمواج، والتيارات، والمد والجزر في قناة السويس، ودراسة حركة الرياح.

4- التضاريس

التضاريس من العوامل المؤثرة على الجغرافية السياسية للدولة، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية للدولة. كما تؤثر مظاهر السطح بصورة كبيرة في التكوين السياسي للدولة، من حيث نموها وحدودها وترابط سكانها وانسجامهم أو تنافرهم، وتوزيعهم وأنشطتهم الاقتصادية[145].

وتؤثر التضاريس على القوة النسبية للدول المختلفة وعلى النواحي الإنتاجية والعسكرية فيها، وكلها عوامل تؤثر على النواحي السياسية للدولة. وتعمل التضاريس والمناخ على تحديد الإمكانات الاقتصادية المتاحة، التي يتوقف عليها رقي الدولة وتقدمها. إذ أنه كلما ازدادت مساحة السهول، وتوافرت المياه، كلما عظم الإنتاج الزراعي، ويؤدي هذا بدوره إلى تركز السكان وتكاثرهم، وقد تمتلك الدولة سهولاً واسعة مثل براري كندا، وسهول سيبيريا، لكن عدم مناسبة الظروف المناخية في هذه المناطق يعرقل التقدم الاقتصادي فيها، مما يؤدي إلى تضاؤل أهمية هذه السهول[146].

وتعد مناطق السهول بمثابة القلب للدولة، وتعمل السهول على تيسير عملية غزو الدول التي تمتلكها، ذلك لكونها مناطق مفتوحة يسهل عبورها، في حين تمثل الجبال عامل حماية طبيعياً يقي الدولة من الاعتداءات الخارجية. وتفضل الدولة أن تولد في المناطق الجبلية، لتكون في عزلة عن غيرها، حتى تقضي فترة نموها الأولى، وعندما يشتد ساعدها وتنتقل إلى طور الشباب، ويمكنها الدفاع عن نفسها، يصبح من المناسب لها أن تنزل إلى

---

145 – جودة حسنين جودة، **معالم سطح الأرض**، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.

146 – جودة التركماني، **جغرافية التضاريس**، القاهرة: دار الثقافة العربية، 2001.

المناطق السهلية لتتوسع فيها وتسيطر عليها. ومن أفضل الأمثلة على ذلك تركيا التي ولدت في هضبة آسيا الصغرى، وبعد أن بلغت مرحلة الشباب واشتد ساعدها، نزلت إلى السهول المجاورة وكونت الإمبراطورية العثمانية، التي امتدت من ساحل البحر الأسود إلى ساحل بحر إيجه فسواحل البحر المتوسط.

وتمثل الجبال ملجأً للدول في وقت الأزمات فتحتمي بها، ومن أمثلة ذلك ما حدث للعرب في إسبانيا، إذ تمكنوا من هزيمة الإسبان في القرن الثامن، مما أدى إلى هروب بعض المسيحيين من المناطق السهلية الجنوبية ولجأوا إلى الأجزاء الشمالية الجبلية. وكذلك تركت العناصر الصربية سهول نهر الدانوب في الحرب العالمية الأولى ولجأت إلى الجبال حيث ولدت دولتهم.

فالجبال توفِّر حواجز طبيعية ضد الغزو الخارجي، ومثال على ذلك، الدور الذي لعبته التضاريس الجغرافية في أفغانستان في عدم نجاح التدخل العسكري السوفيتي عام 1979.

ويوجد في الوقت الحاضر عدد قليل من الدول الجبلية بما تحمله الكلمة من معنى، ومن أمثلتها نيبال، وسويسرا، وأندروا، التي توجد في موقع منعزل بجبال البرانس الواقعة بين إسبانيا وفرنسا، وسيكم، وبواتان، الواقعتان في أودية تنحصر بين سلاسل جبال الهيملايا وتلال سواليك.

ومن الناحية الاقتصادية تتوفر في المناطق الجبلية الموارد المعدنية، كما أنها تعد مصدراً لحرفة قطع الاخشاب والصناعات الخشبية وصناعة الورق، ومن أمثلة ذلك: ولاية

واشنطن في الولايات المتحدة التي تنتشر فيها حرفة قطع الاخشاب وصناعة الورق، ومن جهة أخرى تزدهر في المناطق الجبلية الأنشطة السياحية وهواية التزلج على الجليد.

المبحث الثاني: الفضاءات الاجتماعية الثقافية (الميزات النوعية للشعوب)

في أي إقليم نجد مجموعة من الأفراد يسكنون ويمثلون صفات عددية (العدد، الكثافة، الحركية، النمو الديمغرافي)، وصفات أو ميزات نوعية (اللغة، الدين، الثقافة، مستوى المعيشة) فكلمة فضاء اجتماعي ثقافي تعني خصيصاً الميزات النوعية للشعوب.

ولهذا قد نجد في إقليم واحد شعب داخل حدود دولة واحدة. ولكن تفرق بينه حدود اجتماعية وثقافية تعطينا في الأخير عدة شعوب داخل إقليم واحد.

ونشير إلى أن هذه الفضاءات لم يشر إليها راتزل في كتاباته وإنما اهتم فقط بالدولة، لكنها أصبحت اليوم من صميم موضوعات الجغرافية السياسية، خاصة بعد طرح مقاربة صامويل هنتنغتون سنة 1997 فيما يسمى بـ "صدام الحضارات.

وأول من تبنى دراسة هذه الفضاءات الاجتماعية الثقافية هو كنافو Cnafou عام 1997 من خلال مقاربة ديمغرافية، في حين نجد معظم الجغرافيين والدراسات البشرية منذ سنين لا تهتم إلا بالصفات العددية لهذه الفضاءات لأنها أكثر استخدام وأسهل، وهذه الفضاءات قد نجدها في شكل مهني كالنقابات واتحادات العمال، الفلاحين ...الخ. وقد نجدها



في شكل ديني من خلال وجود معتقد واحد كمسلم، مسيحي وبوذي...الخ، وقد نجدها في شكل أيديولوجي كاشتراكي، شيوعي أو رأسمالي...الخ[147].

وحتى في شكل فكري إعلامي، مثل ما يوجد الآن من فضاءات للتواصل الاجتماعي كالفيسبوك، التويتر ...الخ.

وتتمثل الفضاءاتالاجتماعيةالثقافية للدولة بما يلي:

أولاً– اللغة:

تعد اللغة أحد أهم العناصر التي تدرسها الجغرافية بشكل عام، والجغرافية السياسية على وجه الخصوص، فهي عنصر من عناصر توحيد الشعوب، وتسهم في نقل الأفكار، ووسيلة للتفاهم بين الشعوب.

والتجانس اللغوي بين سكان الدولة من أهم عوامل توحيدهم. بينما الاختلاف اللغوي غالباً ما يؤدي إلى التفرقة بينهم. ويتحدث سكان العالم اليوم بما يقرب من ثلاثة آلاف لغة، بعضها يتكلم بها مئات الملايين من البشر كالصينية والانكليزية، وبعضها يتحدث بها جماعات قليلة محدودة كلغات قبائل الأمازون في أمريكا الجنوبية وقبائل نيو غينيا وأجزاء من آسيا[148].

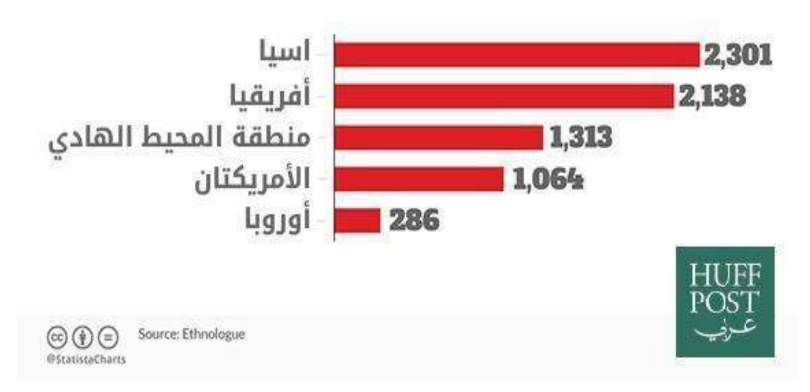
ويوضح الشكل التالي عدد اللغات بحسب مناطق العالم:

---

147 –Rosière (Stéphane) : Géographie politique et Géopolitique 2eme édition, Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007.p 76.

148 – عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص178.





فاللغة الواحدة تساعد على:

1- اندماج الشعوب.

2- ترابطها ثقافياً وفكرياً واجتماعياً.

والدولة التي يتحدث شعبها لغة واحدة ينصهر في بوتقة ثقافية واحدة، أما الشعوب التي تتحدث أكثر من لغة في الدولة الواحدة فإن اللغة قد تكون أحد عوامل الانفصال في الدولة.

وتعد اللغة من أهم مقومات الدولة والأمة والقوميات، ووسيلة للتخاطب والتعبير. ويعد تنوع اللغات عبئاً على الدولة، من حيث عدد المتكلمين بها واصرار كل قومية في الدولة الواحدة على اتخاذ لغتها لغة رسمية للدولة، وقد يؤدي اختلاف اللغة إلى انفصال جزء من الدولة عن الدولة الأم.

وتضم قارة أفريقيا مجموعات لغوية تزيد عن 2000 لغة ولهجة، إلا أن توزيع اللغات في قارة أفريقيا يمتاز بالتعقيد الشديد لعدة أسباب، منها[149]:

أ- تعرضها للاستعمار الغربي الذي فرض عليها لغاته.

ب- التركيب اللغوي المعقد للقبائل الافريقية.

ج- تأخر التعليم في معظم الدول الافريقية.

وينقسم العالم إلى عدة مجموعات لغوية رئيسة، وتنقسم كل مجموعة لغوية رئيسة إلى مجموعات لغوية فرعية، ولكل دولة لغة رسمية خاصة بشعبها، ويمكن أن توجد أكثر من لغة رسمية للدولة الواحدة مثل: سويسرا أو بلجيكا أو كندا.

وتختلف معاناة دول العالم فيما يتعلق باللغة، فالدول التي تتصف بعدد سكان كبير مثل الصين وروسيا والهند وباكستان ونيجيريا واندونيسيا تعاني من مشكلات لغوية معقدة، بينما هناك دول لا تعاني من هذه المشكلات مثل: اليابان وألمانيا وفرنسا واسبانيا.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تصنيف لغات العالم إلى أربع مجموعات[150]:

1- **لغات تتكلمها عدة دول:** مثل الانكليزية والاسبانية والفرنسية والبرتغالية والألمانية والعربية.

2- **لغات تستخدم في دولة واحدة فقط:** مثل البولندية واليابانية والأيسلندية.

149- Main Currents of Western Thought: Readings in Western Europe Intellectual History from the Middle Ages to the Present .New Haven: Yale University Press.

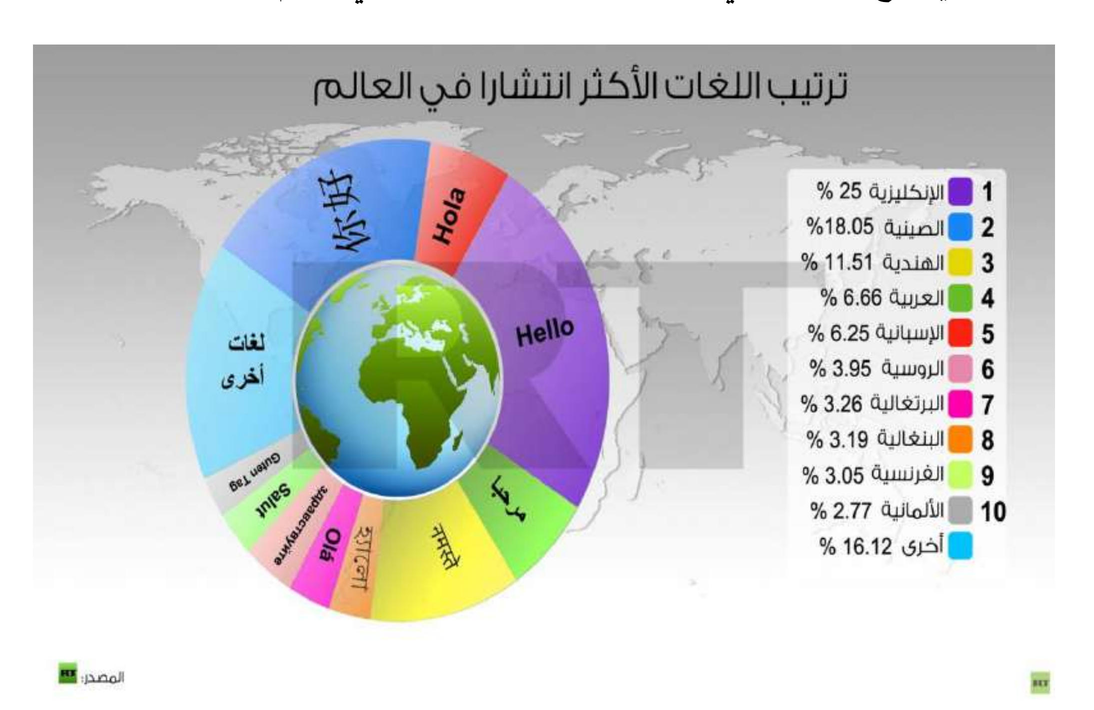
150 - فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في الجغرافية السياسية**، مرجع سابق، ص94.

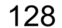


3- **بعض الدول تسود فيها عدة لغات:** مثل الهند وسويسرا وبلجيكا.

4- **بعض اللغات توجد في دولتين أو أكثر:** مثل الكردية في مناطق الأكراد في سورية والعراق وتركيا وإيران، والباسك في إسبانيا وفرنسا.

ويوضح الشكل التالي ترتيب اللغات الأكثر انتشاراً في العالم:





ثانياً-الدين:

لا تقل أهمية التجانس الديني عن غيرها من عوامل التجانس السكاني للدولة. ويعد الدين عنصراً رئيساً في تكوين الدولة ونشأتها وقوتها السياسية، وهو من العوامل المؤثرة في الجغرافية السياسية للدولة.



ولم يكن الدين عاملاً موحداً لنشأة الدولة، فالدولة العثمانية كانت تمثل الخلافة الإسلامية، لكنها كانت تحكم رعايا مسيحيين ويهوداً، ولا شك أن بعض الدول حاولت أن تجعل الوحدة الدينية سائدة داخل حدودها كنوع من تدعيم السلطة، لكن ذلك لم يكن تاماً ولا ناجحاً، ففي العصور الوسطى حاولت بعض دول أوروبا أن تكون موحدة دينياً أمام موجة الإصلاح الديني وظهور البروتستانتية، لكن كان على هذه الدول في النهاية أن تتقبل وجود عدة أديان ومذاهب كما هو الحال في سويسرا. وخلاصة القول أن الإمبراطوريات التاريخية الكبرى (الرومانية– العثمانية– العربية– النمسا والمجر) كانت تضم داخل حدودها متجمعات مختلفة سلالية ولغوية ودينية[151].

والدين عامل هام في بناء المجتمع، إلا أنه في المجتمعات الغربية ليس عاملاً حاسماً في تكوين القومية، بل ربما كانت اللغة أعمق أثراً في التمييز بين الشعوب، وتكوين القوميات من الدين.

ينتشر العديد من الديانات والمعتقدات في جميع أنحاء العالم والتي تختلف من حيث طبيعتها وعدد اتباعها، فهناك بعض الديانات التي تنتشر في جميع أنحاء العالم من حيث تواجد أتباعها في معظم دول العالم ومن هذه الديانات:

- المسيحية. ب– الاسلام. ج– البوذية.

وتنقسم هذه الديانات إلى عدد من المذاهب، فعلى سبيل المثال ينقسم الدين الاسلامي إلى قسمين رئيسين هما: (السنة والشيعة، واللذين ينقسمان بدورهما إلى عدة مذاهب فرعية أخرى)، والمسيحية تنقسم: إلى البروتستانت والكاثوليك.

---

151 – محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا**، مرجع سابق، ص94-98.



وهناك أديان توجد في مجتمع واحد أو دولة واحدة، مثل: الكونفوشيوسية في الصين. والشنتو في اليابان، والهندوسية في الهند.

ويلعب الدين دوراً مهماً في نشأة الدولة، وذلك من خلال العلاقة بين المؤسسات الدينية من جهة والدولة التي تمارس دورها في حماية الدين ورجاله من جهة أخرى. إلا أن هذه العلاقة تعرضت للتغيير في الوقت الراهن فقد اتجهت بعض الدول حديثاً نحو فصل الدين عن الدولة، أو ما يعرف بالدولة العلمانية والتي يقصد بها: إلغاء اعتراف الدولة بالدين أو الأديان على أساس أن هذا الإلغاء يخلق تعاوناً وتسامحاً بين الأديان.

وقد يؤدي ظهور أنظمة دينية جديدة إلى خلق مجتمع جديد أو أقلية قومية جديدة، وقد يؤدي ظهور عوامل غير مواتية في ثقافتين دينيتين إلى حدوث انفصال في الدولة، وقد يتطور الأمر إلى حدوث منازعات، مثال ذلك النزاع في سيريلانكا الذي يرجع في الأساس إلى فروق دينية بين الأكثرية الشنهاليزية والأقلية التاميلية. ومثال ذلك أيضاً انفصال بلجيكا عن هولندا عام 1830 والذي يرجع إلى رغبة سكان بلجيكا الكاثوليك بالانفصال عن هولندا الكالفينية.[152]

وقد تختلف دول العالم من حيث تركيبها الديني والعقائدي، فهناك دول أدى اختلاف أديان سكانها إلى انقسام الدولة على نفسها، ومن أمثلة ذلك شبه القارة الهندية التي انقسمت إلى دولتين هما الهند وباكستان، وتضم شبه القارة الهندية حالياً ثلاث دول، هي: (الهند – باكستان – بنجلادش).

---

[152]– Weber, Max "The Protestant Ethic and The Spirit of Capitalism" (Penguin Books, 2002) translated by Peter Baehr and Gordon C. Wells –



– ايرلندا التي انقسمت إلى دولتين: أحدهما مسيحية كاثوليكية والأخرى مسيحية بروتستانتية.

ومن أمثلة الدول التي تتميز بالتجانس الديني: (الدول الإسكندنافية البروتستانتية – دول أمريكا الجنوبية الكاثوليكية).

وتأثير الدين كعامل مؤثر في الجغرافية السياسية بدأ يخف في بعض الدول نتيجة لزيادة النزعة العلمانية في هذه الدول، وظهور العوامل السياسية والاقتصادية الأخرى إلا أنه يمكن اعتبار الدين عامل اساسي في نشأة الدول، ومثال ذلك: (الجمهورية الاسلامية الايرانية وباكستان).

وتختلف الدول من حيث توزيع الأديان، فهناك دول يسود فيها دين واحد مثل المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية، ودول تتعدد فيها الاديان والمذاهب، مثل: الولايات المتحدة والعراق، كما يوجد في الدولة الواحدة عدد من العقائد والمذاهب، مثل: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ودول أخرى بها أقليات دينية مثل العراق والكويت.

وكما يعمل الدين على نشأة الدولة فإنه يعمل على تفككها، ومن الامثلة الصارخة على دور الدين كعامل لتفكك الدولة يوغوسلافيا السابقة، حيث أدى انقسام الامبراطورية الرومانية خلال القرن الخامس الميلادي بين الكاثوليك في الغرب والارثوذوكس في الشرق حيث كان خط الحدود الذي يمر بين جزئي الامبراطورية يقسم يوغوسلافيا إلى قسمين، ولا يقتصر الأمر على الدين فقط، بل تعد اللغة عاملاً لتفكك الدولة, ففي يوغوسلافيا السابقة كان الصرب الذين يدينون بالأرثوذوكسية يتكلمون اللغة السيريليكية بينما كان الكروات والسلوفينيين يدينون بالكاثوليكية ويستخدمون اللغة اللاتينية, بينما كان البوسنيون يدينون بالإسلام الذي تحولوا إليه في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين على يد الأتراك العثمانيين.



وخلاصة القول: تنقسم الدول من حيث الدين، إلى:

1- دول يسود فيها دين واحد: مثل معظم الدول العربية والإسلامية، اسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا (دول مسيحية كاثوليكية)، السويد النرويج، فنلندا (دول مسيحية بروتستانية).

2- دول يهيمن فيها دين على دين آخر مثال ذلك: الولايات المتحدة.

3- دول تتعدد فيها الأديان، ومن أمثلتها: كندا، سويسرا، العراق، الهند.

خريطة الأديان في العالم:

أصدرت مؤسسة «بيو» الأمريكية لأبحاث الأديان والحياة العامة، دراسة بعنوان: "المشهد الديني العالمي: تقرير عن حجم وتوزيع المجموعات الدينية في العالم اعتباراً من سنة 2010". وقد شملت الدراسة 230 بلداً وإقليماً، وأكدت أن العالم لا يزال ينزع نحو التدين، إذ يعتنق 84 % من سكان المعمور الأديان السماوية، أو ينتسبون إلى الأديان التي ابتكرها البشر على كثرتها، أو يعتقدون بشيء ما، أي حوالي 5.8 مليار شخص من أصل 6.9 يسكنون العالم. بينما يعيش 16.3 % (1.1 مليار شخص) إما ملحدون أو لا قدريون، غير أن الملفت في نتائج الدراسة، أن العالم العربي الأكثر إيماناً، فلا تتجاوز نسبة اللا دينيين سوى 0.2 % من إجمالي عددهم في العالم، ولا يتعدى عددهم مليونين ومائة ألف شخص،

ومقارنة مع التعداد السكاني لمجمل الدول العربية فهم يشكلون 0.6 % من السكان التي تبلغ 341 مليون و20 ألف شخص[153].

وصنف «بيو» العالم إلى ثماني مجموعات دينية؛ تعد المسيحية المجموعة الدينية الأولى نظراً لانتماء 31.5 % إليها، والإسلام ثاني المجموعات يعتنقه 23.2 %، ويعد اليهود أقل المجموعات الدينية على الإطلاق بنسبة لا تتعدى 0.2 %، بينما يشكل الهندوس والبوذيون الذين يتركزون في «مهد» هذه الديانات بدول محددة بآسيا والمحيط الهادئ نسبة 15 و7 %على التوالي. في حين ما يزال حوالي 6 % من سكان المعمور يعتنقون الديانات الشعبية «البائدة»، وتشمل الأديان التقليدية الصينية والإفريقية التي مارسها الأفارقة قبل مجيء المسيحية والإسلام (مثل السانتريا، أمباندا، فودو، وغيرها)، وأديان سكان أستراليا وأمريكا الأصليين (دين أزتيك، ودين الإنكا والمايا).

وبخلاف باقي الأديان الأخرى، فالإسلام وحده الديانة المتوسعة جغرافيا؛ فالدراسة أبرزت، أن 73 % من المسلمين يعيشون أغلبية، وذلك في 49 بلداً بما فيها 19 من أصل 20 بلداً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأزيد من ربع المسلمين يعيشون في باقي دول العالم على شكل «أقلية»، حيث لا تكاد تجد منطقة، كما تظهر البيانات، لا تعرف حضوراً للمسلمين. وبالمقابل، أكدت الدراسة الأمريكية، انحصار «التبشير» خلال السنتين الماضيتين، وعدم وجود المسيحيين على غرار الهندوس والبوذيين إلا كأغلبية.

---

153 - محمد كريم بو خصاص، **خريطة الأديان في العالم.. نصفه يعتنق الديانات السماوية وربعه "وثني" وثمنه "لا ديني"**، تاريخ 2012/12/24، على الرابط: http://www.maghress.com/agadir24/34099



ومن المعطيات المثيرة التي تكشفها الدراسة، أن متوسط عمر المسلمين لا يتجاوز 23 سنة، وهي الأقل مقارنة مع كل الأديان الأخرى السماوية وغير السماوية، إذ تعد كل المجموعات الدينية الأخرى باستثناء الهندوس من كبار السن، حيث يبلغ متوسط عمر المسيحيين 30 سنة ويتجاوز متوسط عمر اليهود 36 سنة، كما أن متوسط عمر المسلمين أصغر من متوسط عمر سكان العالم الذي هو 28 سنة؛ وهذا الأمر يؤكد توسع المسلمين بشكل أكبر في المستقبل على اعتبار أن غالبية معتنقيه من الشباب[154].

«الديانات الشعبية».. ما يزال يعتنقها 6 % من سكان العالم!

405 مليون شخص عبر العالم يعتنق «أدياناً شعبية»، والمقصود بها حسب الدراسة الممارسات المحلية التي يلجأ إليها الناس لإشباع رغباتهم الروحية، وتشمل الأديان التقليدية الصينية والإفريقية التي مارسها الأفارقة قبل مجيء المسيحية والإسلام (مثل السانتريا، أمباندا، فودو، وغيرها)، وأديان سكان أستراليا وأمريكا الأصليين (دين أزتيك، ودين الإنكا والمايا)، وأوضحت الدراسة، أن 6 % من سكان العالم يعتنق هذه الممارسات «البالية» والضاربة جذورها في أعماق التاريخ. غير أن معتنقي هذه الأديان ينحصرون بنسبة 90 في المائة في دول بعينها بآسيا (حوالي 365 مليون نسمة)، والبقية تتوزع على دول مختلفة بإفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 6.6 في المائة وفي الأمريكيتين بنسبة 3 %. وتشير البيانات أن معتنقي هذه الأديان يتركزون أساساً في عشر دول بآسيا وإفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 91 %، وفي مقدمتها الصين التي ينتمي إليها 22 % من سكان البلد (حوالي 294 مليون

---

154 - ياسر المختوم، **وقفات مع دراسة "بيو" حول "خريطة الأديان في العالم"**، تاريخ 2013/3/25، على الرابط: http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=217



نسمة) ويشكلون لوحدهم نحو 73 % من عددهم الإجمالي في أنحاء العالم، وأيضاً يعتنق هذه الأديان 45 % من سكان الفيتنام والتايوان على التوالي، ونحو 33 % من مواطني دولة جنوب السودان التي استقلت عن الخرطوم، فضلاً عن بضع ملايين متمركزة في كل من بوكينافاسو ونيجريا بإفريقيا والهند وكوريا الشمالية وبرورما ميانمار بآسيا والبرازيل بأمريكا اللاتينية[155].

اليهود.. أقل المجموعات الدينية على الإطلاق

من المعطيات الهامة التي أكدتها الدراسة، أن اليهود أقل المجموعات الدينية على الإطلاق، وعدد المنتسبين إلى دين موسى لا يتجاوز 15 مليون في أنحاء المعمور بأكمله، وهو رقم لا يعادل حتى منتسبي بعض المذاهب الدينية! والمثير، أن اليهود إلى جانب البوذيون وحدهم من يتركزون بنسبة كبيرة كأقلية، إذ أظهرت الدراسة، أن 41 % فقط يتركزون كأغلبية على شكل كيان في أرض فلسطين، بينما يعيش 59 % منهم أقلية في باقي دول العالم، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي يقيم بها 41 % من إجمالي عدد اليهود (حوالي 6 ملايين نسمة) وهو ما يشكل 1.8 % من سكان أمريكا، وتتوزع النسبة المتبقية لليهود كالآتي؛ حوالي 1.5 مليون في دول أوروبا و470 ألف بقارة أمريكا الجنوبية و200 ألف بدول آسيا والمحيط الهادئ و10 ألف بإفريقيا جنوب الصحراء[156].

«اللا دينيون» أغلبية في الدول الشيوعية!.. ويشكلون 0.6 % فقط في العالم العربي

---

155 - محمد كريم بو خصاص، مرجع سابق.

156 – ياسر المختوم، مرجع سابق.



يشكل اللا دينيون (إما ملحدون أو لا أدريون) ثالث أكبر المجموعات في العالم بعد المسيحية والإسلام؛ إذ كشفت الدراسة، عدم انتساب 16.3 % (حوالي مليار و100 ألف شخص) إلى الأديان سواء السماوية أو التي ابتكرها البشر.

بيانات الدراسة، أظهرت أن حوالي 52 % من اللا دينيين في العالم يتركزون في دولة واحدة تعد أهم قلاع الشيوعية؛ وهي الصين التي ينتمي 62 % من مواطنيها إلى هذه المجموعة الدينية، وحكمها ماو تسي تونغ أحد قادة الشيوعية فكراً وممارسة ثلاثين عاماً. وأبرزت أن غير المنتسبين دينياً يشكلون أغلبية في ست دول قاسمها المشترك تاريخها الشيوعي، فإلى جانب الصين لا يعتنق 76 % من مواطني جمهورية التشيك أياً من الأديان، ولا ينتسب71 % من سكان كوريا الشمالية إلى أي مجموعة دينية، ولا ينتمي 59 %من سكان إستونيا بشرق أوروبا إلى الأديان السماوية والوثنية، ولا يؤمن 57 % من مواطني دولتي اليابان وهونغ كونغ بما جاءت به الأديان وتدعو إليه. وعلى المستوى الكمي، يتركز 86 % من إجمالي منتسبي هذه المجموعة الدينية في عشر دول، تبنت غالبيتها الشيوعية باستثناء فرنسا وألمانيا التي لا يدين ربع سكانها بأي دين، والولايات المتحدة الأمريكية التي لا يعتنق 1 من كل 8 مواطنين الأديان.

اللا دينيون لا وجود لهم في العالم العربي إلا بنسبة لا تكاد تذكر، فالدراسة بينت أنهم يشكلون 0.6 % فقط من سكان العالم العربي، ويقدر عددهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمليونين و100 ألف شخص من إجمالي السكان الذي يزيد عن 341 مليون نسمة[157].

الهندوسية والبوذية تحافظ على وجودها بمهدها بآسيا

---

157 - محمد كريم بو خصاص، مرجع سابق.





من بين المعطيات المثيرة التي تشير إليها الدراسة، أن خريطة الأديان ما يزال يؤثثها وجود الديانتين الهندوسية والبوذية التي ابتكرها البشر بنفس القوة العددية، فمعتنقي الديانتين يقتربون من عدد المسلمين عبر العالم، إذ يشكلون 22 % موزعة بين 15 % من الهندوس و7 % من البوذيون. إلا أن أهم خاصية تميز الديانتين على حد سواء هو تركزها في مهدها بدول آسيا بنسبة 99 %.

ووفقاً للبيانات الحسابية، فإن الغالبية الساحقة من الهندوس (نحو 94 % من عددهم الإجمالي) يعيشون بالهند التي يشكلون بها أزيد من ثلاثة أرباع سكان البلد، فيما تستقر نسبة 6 % الأخرى بدول أخرى مثل النيبال والبنغلادش وإندونيسيا وباكستان وسيريلانكا وماليزيا وبورما، مع وجود أقلية من معتنقي هذه الديانة بالولايات المتحدة الأمريكية (مليون و790 شخص) وبريطانيا (800 ألف شخص).

وعلى غرار ذلك، يعيش غالبية البوذيون بدول آسيا والمحيط الهادئ، حيث يتمركز النصف الأول بدولة الصين لوحدها، والنصف الثاني يتوزعون على التايلاند واليابان وبورما وسيريلانكا والفيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية والهند وماليزيا على التوالي.

ثالثاً– المجموعة السلالية كأساس للدولة

الوحدة الإثنية قد تشجع على ولادة دولة، مثل المجر أو بلغاريا أو تايلاند، لكن دولاً عديدة تتكون من عدة شعوب وسلالات مثل الولايات المتحدة والبرازيل، حيث نجد كافة سلالات العالم متمثلة في مواطني هاتين الدولتين. كذلك لوحظ أن الدولة حينما تنشأ وتنمو تحاول أن توجد لنفسها طابعاً إثنياً أو سلالياً بصورة مصطنعة، وأكبر دليل هو ألمانيا النازية

التي ادعت لنفسها سلالة آرية نقية بعد أن كانت ألمانيا قد توحدت في دولة مركزية واحدة منذ ١٨٧٠[158].

وتنقسم المجموعة السلالية إلى الآتي:

أ- **الجنسية:** ويقصد بها الشعور بالولاء نحو دولة معينة، أو هي الصفة القانونية لفرد من أفراد أي شعب.

ب- **السلالة:** السلالة جماعة من البشر يتصفون بصفات جسمانية معينة تميزهم عن غيرهم من المجموعات، ويقصد بها السلالة العرقية التي ينتمي إليها الفرد أو الشعب، وقد تعرضت السلالات البشرية إلى الاختلاط الشديد، بحيث يندر وجود سلالة نقية في العالم.

وينقسم سكان العالم إلى سلالات رئيسة، وهي:

1- السلالة القوقازية.
2- السلالة المغولية.
3- السلالة الزنجية.

وتلعب السلالة دوراً مهماً في الجغرافية السياسية، من خلال تحديد قوة الدولة أو ضعفها، وذلك من خلال انسجام السلالات أو تنافرها داخل الدولة الواحدة، ومن أمثلة ذلك مشكلة الزنوج في الولايات المتحدة، أو سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا سابقاً[159].

---

158 - محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا**، مرجع سابق، ص94-98.

159 - فالح عبد الجبار+ هاشم داود، **الإثنية والدولة**، بغداد- بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص145.

ويؤدي التباين في السلالات في الدولة إلى ظهور التمييز العنصري بين أفراد الشعب، فعلى سبيل المثال: تمنع استراليا هجرة الملونين إليها، باستثناء العنصر الأبيض، والذي يمثله الأوربيون. وجنوب افريقيا التي كانت تتبنى سياسة الفصل العنصري قبل إلغائه، وكذلك اسرائيل التي تنتهج سياسة الفصل العنصري والتي تتكون من خليط من الشعوب وتقدم امتيازات لليهود الغربيين على اليهود الشرقيين، كما تفرق في المعاملة ما بين العرب والإسرائيليين، ويؤدي التباين العرقي والاثنوغرافي في الدولة إلى التفكك وضعف القوة السياسية في الدولة.

التركيب الديموغرافي للسكان:

يقصد بالتركيب الديموغرافي للسكان دراسة الخصائص العمرية والنوعية والحضرية والثقافية للسكان.

فمثلاً تدرس الجغرافية السياسية التركيب العمري للسكان الذي ينعكس على قوة العمل الاقتصادي وبالتالي ينعكس على قوة الدولة، ومثال ذلك انخفاض نسبة السكان العاملين في الدول النامية الذي يؤدي إلى تزايد العبء على القوة العاملة وضعف التقدم الاقتصادي.

ومن العوامل التي تؤدي إلى تغيير التركيب الديموغرافي للسكان الحروب وما ينجم عنها من هجرات قسرية للسكان.

كما تهتم الجغرافية السياسية للدولة بتوزيع السكان، وتحليل هذا التوزيع نظراً لأن السكان لا يتوزعون بصورة منتظمة، ومن المقاييس التي تستخدم لدراسة توزيع السكان:

1- **الكثافة الحسابية:** الكثافة السكانيةتساويعدد سكان الدولة / إجمالي مساحة الدولة.

وذلك لتحديد العلاقة بين عدد السكان ومساحة الدولة، ولا تعبر هذه المعادلة عن الوضع الحقيقي للكثافة السكانية لسكان الدولة وتستخدم معادلة أخرى، وهي:

2- **الكثافة الفيزيولوجية:** وتستخدم لتحديد الكثافة السكانية لفئة معينة من سكان الدولة. مثال ذلك الكثافة السكانية للدولة في القطاع الزراعي على النحو الآتي:

الكثافة الفيزيولوجية تساوي عدد سكان الدولة / مساحة الاراضي الزراعية في الدولة.

3- الكثافة الاقتصادية (الدخل القومي): حيث يتم من خلالها تحديد نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي للدولة.

رابعاً- الجغرافية السياسية للهجرة:

تعرف الهجرة بأنها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه، بصفة دائمة أو مؤقتة. وتعد الهجرة ظاهرة جغرافية سياسية بشرية اقتصادية اجتماعية، ويرجع نشوء ظاهرة الهجرة إلى عدد من العوامل، منها:

1- عوامل اقتصادية: مثل البحث عن موارد الرزق أو الهرب من المجاعات.

2- عوامل سياسية: مثل الحروب واللجوء السياسي.

3- عوامل اجتماعية: مثل ازدحام السكان والتنافس على الثروات.

4- عوامل دينية: مثل الاضطهاد الديني.

5- أو تلك العوامل مجتمعة، وعادة ما يكون غالبية المهاجرين من فئة السكان النشيطين من الشباب والفنيين.

وقد تؤدي الهجرة إلى خلق مشكلة استنزاف العقول والموارد المالية والخبرات من الدولة، مما يؤدي إلى ضعف قوتها.

وعادة ما يتوجه المهاجرون إلى البحث عن بلاد آمنه، وتؤثر الهجرة على السكان بعدة مظاهر منها:

1- ادخال تعديلات سلالية وفسيولوجية على الجماعات المهاجرة وذلك من خلال التزاوج.

2- تؤدي إلى تغيير الشخصية للمهاجرين، وذلك من خلال التعديلات التي تطرأ على الأنماط الثقافية للمهاجرين.

3- إدخال تعديلات على اللغة بين المهاجرين والسكان الأصليين للمنطقة.

ولقد شهد العالم هجرات بشرية ضخمة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أمثلتها نتيجة لتقسيم شبه القارة الهندية بين الهندوس والمسلمين إلى دولتين مستقلتين (هجرة نحو 6.6 مليون مسلم إلى باكستان)، ونحو 5.4 مليون هندوسي ومن السيخ إلى الهند. وهجرة مئات الآلاف من اليهود إلى فلسطين مع مطلع القرن العشرين، والهجرة البشرية بالمقابل لنحو 720 ألف فلسطيني، الذين يعدون أصحاب الأرض الشرعيين إلى الدول العربية المجاورة.

كما شهد الاتحاد اليوغوسلافي سابقاً، هجرة قسرية صاحبها الكثير من العنف بين المجموعات العرقية المختلفة التي كان يتكون منها الاتحاد اليوغوسلافي، وتفككه إلى عدة دول قامت على أساس عرقي وديني نتيجة للهجرة القسرية، كما شهدت قارة آسيا أنواع من الهجرة القسرية مثل: هجرة الملايين من الأفغان نتيجة لغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام



1979، وكذلك هجرة الملايين من السكان في كل من العراق وإيران والأكراد نتيجة للحرب العراقية– الايرانية وهجرة الشعب الكويتي نتيجة الغزو العراقي للكويت عام 1990.

وتصنف الهجرة إلى:

- هجرة دولية: من دولة إلى دولة.
- هجرة داخلية: وتتم ضمن الدولة.

الأثار السياسية للهجرة:

الهجرة حلاً جزئياً ومؤقتاً لمشكلة الكثافة السكانية، بالإضافة إلى أنها تؤدي بالدولة إلى فقد خيرة شبابها؛ وعلمائها، وهذا بلا شك يضعف من قوتها خاصة لو كانت متخلفة تكنولوجيا.

والهجرات الضخمة التي لا تخضع لأي قواعد دولية قليلة في التاريخ ومن أمثلتها هجرة رعاة الاستبس من وسط آسيا إلى الشرق الأقصى (الصين)، وشرق أوروبا، والشرق الأوسط خلال الفترات التاريخية المختلفة. وهجرة المسلمين التي خرجت من شبه الجزيرة العربية شرقاً إلى الفلبين وجزر الهند الشرقية، وغرباً إلى شمال إفريقيا وإسبانيا، وشمالاً إلى الشام وتركيا والبلقان، حيث أدت على تغييرات ديموغرافية وحضارية واقتصادية وسياسية بعيدة الأثر في المناطق التي حلوا فيها.

وفي التاريخ الحديث يمكن التمييز بين ثلاث موجات رئيسة للهجرة:

الموجة الأولى: مع الكشوف الجغرافية، وصحبها اتجاه كبير للأوروبيين نحو العالم الجديد، وكان معها عمليات خطف للزنوج من إفريقيا وبيعهم كرقيق للعمل في مزارع البيض.



الموجة الثانية: مع الثورة الصناعية خرجت جموع الأوروبيين نحو العالم القديم إفريقيا وآسيا بغرض استغلال مواردها الطبيعية.

الموجة الثالثة: في أواخر القرن العشرين، وجاءت نتيجة لتقدم وسائل النقل والمواصلات، وتعدد أنواعها البري والمائي والجوي وتتميز الهجرة بأنها كانت في جميع الاتجاهات، ولكن يلاحظ عليها أنها كانت هجرة للفقراء والعلماء، حيث خرجت هجرات كثيرة من البلاد العربية الفقيرة ومن أقطار جنوب شرق آسيا قاصدة الدول العربية البترولية والبلاد المتقدمة في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقدرت هيئة الأمم المتحدة عدد المهاجرين بحوالي 20 مليون منهم 12 مليون في العالم الثالث، وأثارت هذه العمالة حساسيات سياسية كثيرة مثل: الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة، والدول الأوربية. وهناك أثر كبير أيضاً على الدول المصدرة للهجرة ألا وهو هجرة العقول من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة، وتأتي هذه العقول من الهند وباكستان والفلبين ومصر وبنجلاديش. ولكن لا ينفي ذلك وجود مزايا للأطراف الثلاثة الدول المرسلة، والمستقبلة والعمالة، مثل تنمية البلاد المستقبلة، وتخفيف حدة البطالة في الدول المرسلة، ومن التحويلات المالية والاستفادة المادية للعمالة.

اللاجئون:

يمكن تعريف اللاجئ بأنه: من يلجأ إلى دولة غير دولته، لأسباب سياسية، أو اضطهادات دينية، وغالباً ما يكون الخوف على الحياة هو الدافع الأساس لهذه الهجرة.

وتعرف الأمم المتحدة اللاجئ بأنه: شخص ترغمه ظروف الخوف من الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو قومية أو لرأي سياسي.

وتختلف أسباب الهجرة الدولية اختلافاً واضحاً، ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

– سوء حالة المهاجر في وطنه الأصلي ورغبته في تحسين حالته المعيشية، وخاصة إذا كان مجتمعه يشكو من التضخم السكاني وسوء الأحوال الاقتصادية وعدم كفاية الإنتاج القومي.

– الاضطهاد السياسي وانتشار مظاهر الحكم المطلق في بعض الدول، مما أدى إلى هجرة الأفراد إلى الخارج رغبة منهم في الحصول على الحريات التي قد تعذر عليهم الحصول عليها في أوطانهم.

وهذا السبب ورد فيه نص ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالضبط في المادة (14): "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليهما هرباً من الاضطهاد".

– قد تكون الهجرة لأسباب سياسية وأساليب استعمارية، كهجرة الايطاليين إلى ليبيا، والفرنسيين إلى سوريا ولبنان والجزائر قبل استقلال هذه البلدان.

– المغامرة والطموح والسعي وراء الشهرة أو الثراء، وقد يكون ذلك انقياداً وراء مواطنين أو أقرباء سبق لهم أن هاجروا وصادفهم التوفيق وكونوا ثروات ضخمة.

خامساً: الجغرافية السياسية للأقليات (التركيب الأثنوغرافي):

الجغرافية السياسية تهتم بمستقبل الدول سياسياً، وتهتم باستشراف المستقبل، بمعنى أنها تتعامل مع الدول كظواهر ليست ثابتة أو ساكنة وإنما تخضع للتمدد والانكماش، وظاهرة الأقليات (كأي أقلية) أيضاً ليست ثابتة وساكنة وتخضع للتمدد والانكماش[160].

وكل ما يتعلق بدارسة الأقليات وتوزيعها وأسباب نشأتها واستشراف مستقبلها يُدرس في فرع الجغرافية السياسية. فوفق إحصائيات منظمة اليونيسكو يوجد في العالم نحو عشرة آلاف أقلية عرقية ولغوية ودينية[161].

وتندرج الأقليات تحت إطار كلي جامع في المجتمعات الإنسانية؛ سواء كانت هذه المجتمعات إسلامية أو غير إسلامية، فلا تكاد أمة من الأمم على وجه الأرض تخلو من وجود أقليات فيها، سواء كانت هذه الأقلية أقلية لغوية مثل الأقلية الفرنسية في كندا، أم أقلية عرقية مثل: الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، أم أقلية طائفية مثل: الشيعة في المملكة

---

160 – إبراهيم الديب، **الجغرافية السياسية منظور معاصر**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص11.

161 – سلطان جاسم، **مدخل للجغرافيا السياسية**، الدوحة، 21 فبراير 2010، (مركز التنوع للدراسات).



العربية السعودية، أم أقلية قومية مثل: الأقلية الكردية في العراق، أو الأكراد في تركيا. فالأقليات ظاهرة جغرافية اجتماعية، بشرية، سياسية، اقتصادية، عالمية.

تعريف الأقلية:

تختلف تعريفات الأقلية بحسب الانتماء والموقع والهدف والوظيفة الذي ينطلق منه التعريف، ويمكن إيجاد بعض التعاريف للأقلية[162]:

تقول المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات (الواردة الإعلان العالمي)، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني والاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم، فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو للبقعة التي ينتمي إليها الفرد، سواء أكان هذا البلد أو البقعة مستقلاً أم تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي.

تعرف منظمة الأمم المتحدة لحقوق الانسان:

---

162 – محمد عبدالقادر بافقية، **توحيد اليمن القديم، الصراع بين سبأ وحمير وحضرموت من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلادي**، سلسلة تاريخ اليمن (2)، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2007.



جماعات متوطنة في المجتمع، تتمتع بتقاليد خاصة، وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما، وترغب في دوام المحافظة عليها.

تعريف محكمة العدل الدولية:

مجموعة من الأفراد يعيشون في قطر ما أو منطقة، وينتمون إلى أصل، أو دين، أو لغة، أو عادات خاصة، وتوحدهم هوية قائمة على واحدة أو أكثر من هذه الخصائص. وفى تضامنهم معاً يعملون على المحافظة على تقاليدهم، والتمسك بطريقة عبادتهم، والتأكيد على تعليم ونشأة أولادهم طبقاً لروح هذه التقاليد، مقدمين المساعدة لبعضهم البعض، والعيش المشترك وفقاً للقوانين المتبعة داخل بلدهم.

تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية:

الأقلية جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع، عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً. وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم، يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية.

تعريف مسودة الاتفاقية الأوربية لحماية الأقليات:

الأقلية جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم.

ويمكن تعريف الأقلية بأنها: سلالة بشرية أو قومية معينة، تقطعها الحدود السياسية وتلحقها بقومية أخرى، أو دولة أخرى.

- العوامل التي تؤدي إلي تشكيل أقلية معينة:

إن عملية التخلي عن هوية الأقلية لصالح هوية الأغلبية كانت أمراً شائعاً في القرن الماضي، لكن الأقليات، في كل أرجاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة، ترفض اليوم التخلي عن هويتها.

هناك مجموعة منالعوامل التي تؤدي إلى تشكيل أقلية معينة، وهذه العوامل هي:

1- اللغة. 2- الإثنية. 3- الدين.

- العوامل التي تؤدي إلى ظهور الأقليات، فهي:

محور قضية الأقلية بني على صفات خاصة، نتج عنها عدم التفاعل الاجتماعي مع مجتمع الأكثرية. وهذه الصفات قد تكون عرقية، وهي سمات واضحة في مجتمع جنوب أفريقيا والأمريكيتين، أو تكون لغوية مثل جماعات الوالون في بلجيكا، أو تبنى على فوارق ثقافية كحال جماعات اللاب في إسكندنافية. وأبرز هذه السمات الملمح الديني، وهذا شأن الأقليات المسلمة في بعض أنحاء العالم، وبصفة خاصة في شعوب جنوب شرقي آسيا، فالأقليات المسلمة تنتمي إلى أصول عرقية واحدة تربطها بالأغلبية، لكن التفرقة هنا تأتت من الفوارق الدينية، والقضية هنا عقائدية[163].

163 – محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص61-65.



وهناك مجموعة منالعوامل التي تؤدي إلى ظهور أقلية معينة، وهذه العوامل هي:

1- الصراع بين الجماعات.

2- الغزو أو العزلة الجغرافية.

3- النزوح من منطقة لأخرى.

4- النقل القسري لفئة من السكان.

- **الخصائص التي تشترك فيها الأقلية:**

تشترك الأقليات بخصائص عدة، أهمها[164]:

1- العادات والتقاليد.

2- نوع العامل المؤثر وقوته (اللغة، الدين، الإثنية).

3- المشاعر المشتركة.

4- التاريخ.

5- الموقع الجغرافي..

الظهور السياسي للأقليات:

الظهور السياسي للأقليات ظاهرة عالمية، إذ أن هذه الأقليات في جميع دول العالم النامي أصبحت أكثر تصريحاً ومطالبة بحقوقها وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية[165].

---

164 – عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص193.



إلا أنه مع ظهور أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح من الصعب إنكار حق الأقليات العرقية أو الدينية في المساواة. وقد بدأت هذه الأقليات تطالب بالاعتراف بهويتها وحقوقها[166].

فهذه الأقليات في جميع دول العالم النامي أصبحت أكثر تصريحاً ومطالبة بحقوقها وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية. وحتى الغرب ليس حصيناً من هذه الاتجاهات، إذ إننا نجد في بريطانيا على سبيل المثال أن الويلزيين والأسكتلنديين حصلوا على حكم ذاتي، وأصبحت لهم برلماناتهم الخاصة بهم خلال العقد الأخير.

كما أن الكتالونيين في إسبانيا يطلقون اسم الدولة على إقليم كاتالونيا. وتواجه فرنسا ضغوطاً لمنح البريتانيين والكورسيكيين حقوقهم الثقافية.

أما في الولايات المتحدة التي يعتبر كل مواطن فيها تقريباً مهاجراً فلا توجد فيها أقلية عرقية متركزة في منطقة واحدة، ولذلك فإنه من غير المحتمل مطالبة أي مجموعة عرقية فيها بحكم ذاتي أو حتى بالانفصال على الرغم من أن المكسيكيين المتمركزين في جنوب غرب الولايات المتحدة قد يطالبون يوما ما بالاستقلال الثقافي.

---

165 – عبد الله عامر الهمالي، **الأقليات**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1985، ص10-15.

166 – غراهام فولر، **الأقليات في العالم العربي**، تاريخ 2004/10/3. على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%A7%



إن الأقليات العرقية الأميركية تمارس الحياة السياسية وتبحث عن نفوذ، واللوبيات العرقية في كل مكان، فهناك الكوبيون والإيطاليون واليهود والعرب والصينيون والكوريون والمكسيكيون وغيرهم.

وختاماً:

قد تكون الأقليات عنصر من عناصر الدولة، ومثال ذلك الأقليات البيضاء الأوربية التي هاجرت من أوربا واستقرت في كندا وأمريكا.

وقد تكون الأقليات عنصر ضعف في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، ومثال ذلك الأكراد واليونانيين في تركيا، أو الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تختلف الأقليات من حيث الانتشار، فهناك أقليات واسعة الانتشار، مثال ذلك: الزنوج في الولايات المتحدة، وأقليات ضئيلة الانتشار، مثال ذلك: شعب الباسك في إسبانيا.

من المرغوب فيه من حيث المبدأ رؤية جميع الأقليات تنصهر في مجتمعاتها التي تعيش فيها. ولكن حتى في الولايات المتحدة نفسها لا نجد هذه الأقليات منصهرة في المجتمع الأميركي بكل ما في الكلمة من معنى.

واليوم مع تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية فإن الأقليات تسعى لأن تجاهر بالمطالبة بحقوقها وتنظم المظاهرات لهذا الغرض وتخلق مشكلات للدولة وتؤثر على نتائج الانتخابات، فكيف سيتعامل العالم العربي مع هذه القضية؟ وهناك دول إسلامية أخرى مثل إيران وأفغانستان وباكستان تعاني من مشكلات الأقليات العرقية بشكل أكبر مما تعانيه بعض الدول

العربية. كما أن الدول الأفريقية تواجه مشكلات معقدة هي الأخرى تتمثل في تنافس المجموعات العرقية داخل الدولة الواحدة.

وأعتقد أن النشاط السياسي للأقليات العرقية سيكون مألوفاً في كل العالم في المستقبل ويعكس الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق المجتمعات العرقية والدينية، والأقليات المسلمة على سبيل المثال تبحث عن حقوقها وعن المساواة في الهند وروسيا والصين.

المبحث الثالث: أركان الدولة

بما أن الجغرافية السياسية هي "العلم الجغرافي الذي يتصدَّى لدراسة الظاهرة السياسية المحلية والإقليمية والدولية، من حيث نشأتها وتطورها، وتحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوتها أو ضعفها، والإمكانات المتاحة لانطلاقتها، وزيادة قوتها لتحقيق سعادة سكانها (أي إنضاج روح الأمة)، أي أنها قراءة مبدعة لخصائص المكان وتحويلها إلى مفاهيم أساسية، أي استخلاص الأبعاد السياسية للمحتوى الجغرافي أو للمظهر الجغرافي". فالدولة هي موضوع الجغرافية السياسية الأول، كما هي الوحدة الأساسية في النمط السياسي العالمي. ولكل دولة مظهر قائم بذاته، بمعنى غير متكرر في صورة من صور الدول الأخرى. ورغم تباين الاتجاهات الدستورية بشأن تعريف الدولة، فإن الإجماع يوشك أن ينعقد على أنه يلزم لكي توجد الدولة أن يكون هناك مجموعة من الأفراد تعيش مستقرة في إقليم محدد وتخضع لسلطة سياسية معينة. فالوحدة السياسية (الدولة) تتركب من ثلاثة أركان، وهي: الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية.



وتدرس الجغرافية السياسية في الوحدات السياسية ما يلي[167]:

1- النظام العقائدي في الدولة

2- المبررات التاريخية لقيام الدولة

3- نمو الدولة وتطورها حتى الحالة الراهنة

4- حدود الدولة وتبدلاتها

5- الوحدات الإدارية في الدولة

6- العوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة

7- الأنشطة الاقتصادية ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي

8- دراسة خصائص كتلة السكان ذات الأبعاد السياسية

9- العلاقات الخارجية إقليمياً ودولياً

10- تحليل قوة الدولة وآفاق تطورها

أولاً: الأرض (الإقليم)

يعد العامل الجيوسياسي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية لأي دولة، لأن تلك السياسة تكمن في أهميتها الجغرافية، كما أن الواقع الجغرافي للدولة يفرض عليها أنماطاً

---

167 - ابراهيم أحمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ص16.



سلوكية ثابتة نسبياً، إضافة لدور الجغرافية في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني للدولة، وانعكاس هذا الواقع على علاقاتها مع الدول الأخرى. فالأرض هي مجال الجغرافية الرئيس، وهي عنصر رئيس في دراسة الجماعة السياسية، وبدون علامات السكان ومنشآتهم عليها وارتباطهم بها لا تعد إقليماً سياسياً.

1- ماهية الإقليم:

وجود الإقليم شرط ضروري لقيام الدولة، فهو الذي يمثل النطاق الأرضي، والحيز المالي، والمجال الهوائي، الذي تباشر عليه الدولة سيادتها، وتفرض فوقه نظامها وتطبق عليه قوانينها[168].

ويمثل إقليم الدولة مصدر قوتها ومنعتها، بما تنتجه أرضه من زراعة، وما يستخرج من باطنها من ثروات معدنية ومواد أولية، وما يؤخذ من شواطئه وبحيراته وأنهاره من ثروات بحرية ومائية. وبذلك، لا توجد دولة، كقاعدة عامة، بدون أن يكون لها إقليم محدد المعالم يستوطنه شعب هذه الدولة على سبيل الدوام.

ويتبع اعتبار الإقليم ركن من أركان الدولة، أنه لا يمكن أن تتمتع بهذا الوصف القبائل الرحل التي تتنقل من مكان إلى آخر، كما لا تعتبر في مرتبة الدول الجماعات القومية التي ليس لها إقليم خاص بها تستقر عليه وتنفرد به على وجه الدوام.

---

168 – عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، مصدر سابق، ص23.



ولإقليم كل دولة حدود تفصله عن أقاليم الدول الأخرى المحيطة به، وتعيين هذه الحدود يكتسب أهميته، نظراً لأنها تعين النطاق الذي تمارس الدولة سيادتها داخله، والحد الذي تنتهي عنده سلطة الدولة، لتبدأ سلطة دولة أخرى.

2- مشتملات الإقليم:

يشتمل إقليم الدولة على الإقليم الأرضي، والإقليم المائي، والإقليم الجوي[169].

أ- الإقليم الأرضي:

هو مساحة معينة من الأرض. بكل ما تتضمنه من معالم طبيعية كالسهول والوديان والهضاب والجبال. كما يشمل باطن الأرض (إلى مالا نهاية في العمق) وما تحويه من موارد وثروات طبيعية.

وقد يكون إقليم الدولة متصلاً في أجزائه، كما هو الشأن في أغلب دول العالم، وقد يكون منفصل الأجزاء، كالدول التي تتكون من عدة جزر، أو يدخل في مساحتها الإقليمية بعض الجزر مثل: بريطانيا، واندونيسيا، واليابان.

ولا يشترط في إقليم الدولة أن يبلغ مساحة معينة. فقد يكون إقليماً واسعاً مترامي الأطراف، كالصين والبرازيل. وقد يكون إقليماً ضيقاً محدود المساحة، كدولة الفاتيكان، وجمهورية سان مارينو.

169- محمد رفعت عبد الوهاب، مصدر سابق، ص27.



وإذا كانت مساحة إقليم الدولة لا تؤثر على شخصيتها القانونية، إلا أن انكماش المساحة الأرضية لإقليم الدولة سيؤدي يقيناً إلى تضاؤل أهمية هذه الدولة وضعف مكانتها بين دول العالم. وبالمقابل فإنه كلما كانت مساحة إقليم الدولة كبيرة كلما كان ذلك عوناً على تزايد قوة الدولة، وعاملاً هاماً على تقدمها ورقيها، واحتلالها مكانة مرموقة بين دول العالم.

ويشكل غنى الدولة بالموارد الطبيعية عامل قوة، يدعم اقتصاد هذه الدول ويزيد من استقلالية قرارها السياسي، ولكنه في الوقت ذاته، قد يجعل الدول الغنية بمواردها محل طمع واستهداف من قبل الدول الفقيرة بهذه الموارد، مما يجعلها محرِّضة للحروب والاضطرابات، ومثال على ذلك النفط العربي، الذي جعل الوطن العربي مستهدفاً بالحروب والمخططات والفتن لسرقة ثرواته ونهبه.

ب- الإقليم المائي:

ويشمل المسطحات المائية الواقعة في نطاق أرض الدولة، كالأنهار والبحيرات، بالإضافة إلى البحر الإقليمي، وهو الجزء الساحلي الملاصق لشواطئ الدولة من البحار العامة.

وتقوم فكرة البحر الإقليمي على أساس أن سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية، وإن من حق كل دولة أن تتولى الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة، ولا يتأتى ذلك إلا بسيطرتها على مساحة معينة من المياه المتاخمة لسواحلها.

وبالنسبة لتحديد مدى البحر الإقليمي الذي يعد جزءاً من إقليم الدولة، فإنه كان مجالاً للخلاف في الرأي بين دول العالم[170].

وكان الأمر قد انتهى إلى تحديد نطاق البحر الإقليمي بثلاثة أميال فقط، على أساس أن هذه المسافة كانت تمثل الحد الأقصى لمدى القذائف المدفعية في ذلك الحين.

ومع ذلك فإن تحديد مدى البحر الإقليمي بثلاثة أميال لا يمثل إلا الحد الأدنى، أما فيما يتعلق بالحد الأقصى فقد ظل محل اختلاف بين الدول، ولا توجد قاعدة ثابتة حتى الآن. حيث تحدد بعض الدول بحرها الإقليمي بستة أميال كإيطاليا وإسبانيا، ومنها ما تحدده باثني عشر ميلاً، مثل مصر والعراق، وبعضها يحدده بأكثر من ذلك، في حين ظلت بعض الدول متمسكة بقاعدة الثلاث أميال كحد أقصى كألمانيا واليابان.

ج- الإقليم الجوي:

---

170 - علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط7، 1965، ص381.



ويتمثل في الفضاء الذي يعلو كلا الإقليمين الأرضي والمائي للدولة، دون التقيد بارتفاع معين. ولكل دولة سيادة على إقليمها الجوي، وهذه السيادة لا يقيدها إلا حق المرور البريء للطائرات المدنية في إطار أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية، وكذلك الاتفاقيات متعددة الأطراف (كاتفاقية شيكاغو لعام 1944).

إلا أن جانباً من الفقه، يرى أن مبدأ السيادة الكاملة والانفرادية للدولة على طبقات الهواء والفضاء التي تعلو إقليمها إلى مالا نهاية في الارتفاع، هو مبدأ نظري بحت. خاصة وأنه مبدأ لم يعد يتواءم مع الأوضاع التي كشف عنها التقدم العلمي الحديث ولا يتفق مع ما يجري عليه العمل الآن في نطاق العلاقات الدولية. فقد توصل الإنسان إلى ارتياد الفضاء وأطلقت بعض الصواريخ والأقمار الصناعية ومركبات الفضاء، لتخترق طبقات الهواء والفضاء التابعة لكل دول العالم، دون الحصول على موافقتها، ودون احتجاج منها. لذلك رأى هذا الجانب من الفقه وجوب أن يحدد الإقليم الجوي بارتفاع معين، على أساس ما يثبت للدولة من قدرة على السيطرة في نطاقه، أما ما يعلوه فيبقى حراً طليقاً، وأن عُرف التعامل بين الدول سوف يقرر مدى هذا الارتفاع.

3- طبيعة حق الدولة على إقليمها:

تباينت الاتجاهات الفقهية الدستورية في تحديد حق الدولة على إقليمها، وهي تتلخص فيما يلي:

أ- حق ملكية:

يرى أنصار هذه النظرية أن طبيعة حق الدولة على إقليمها هو حق ملكية، يتمثل في تملك الدولة للإقليم ذاته بعناصره كافة، بحيث يكون للدولة حق التصرف في تلك العناصر، بكافة أنواع التصرفات من بيع ورهن وتنازل وهبه.. الخ[171].

ويؤخذ على هذه النظرية، أن اعتبار الدولة مالكة للإقليم يؤدي إلى منع الملكية الفردية للعقارات، ويتعارض مع وجود أموال لا مالك لها. ويرد جانب من الفقه على هذا الانتقاد، بأنه لا يوجد تعارض بين الملكية العامة للدولة وبين ملكية الأفراد الخاصة، إذ أن ملكية الدولة للإقليم، ملكية عليا، تنشر ظلها على جميع الممتلكات الخاصة وتسمو عليها[172].

وهذا الدفاع ليس كافياً لتبرير النظرية. فحق الدولة على إقليمها وإن كان حق ملكية، لكنه يختلف عن حق الملكية المعروف في القانون الداخلي، فهو حق ذا طبيعة سياسية، يقصد به ما للدولة من سلطة على الإقليم، وخضوعه لولايتها وحكمها وإدارتاها وتشريعها وقضائها.

ب - حق سيادة:

---

171 - سعيد السيد علي، مصدر سابق، ص54.

172 - علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص358.



يرى أنصار هذه النظرية أن طبيعة حق الدولة على إقليمها هو حق سيادة، وأن هذه السيادة تتحد بنطاق الإقليم.

ويمثل هذا التكييف الأساس القانوني الذي يفسر سلطة الدولة في نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، والاستيلاء المؤقت على العقارات، وفي تحديد حد أقصى للملكية[173].

وينتقد هذا التكييف، بأن السيادة إنما ترد على الأشخاص وليس على الأشياء، أي أن الدولة تمارس سيادتها على الأفراد الموجودين في الإقليم، وليس على الإقليم ذاته. ويرد جانب من الفقه على هذا الانتقاد، بأنه إذا كانت سيادة الدولة على الأشخاص أمراً مسلماً به، فإن هذه السيادة يمكن أن تنسحب على الإقليم وتفسر بما يتلاءم مع طبيعة الإقليم وإنه جماد، فتأخذ معنى السيطرة والهيمنة والإشراف عليه وحمايته. ومقتضى هذه السيادة والهيمنة على الإقليم، تملك الدولة حقوق واختصاصات تمارس في مواجهة الأفراد، وتنصب في نفس الوقت على الإقليم، كتقرير الملكية الخاصة، وحمايتها، وتحديدها ونزعها للمنفعة العامة[174].

ج-حق عيني نظامي:

إزاء الانتقادات الموجهة إلى كل من نظرية الملكية ونظرية السيادة، فقد اتجه الفقيه "بيردو" إلى تكييف حق الدولة على إقليمها بأنه حق عيني ذو طبيعة نظامية. فهو حق عيني ينصب على الأرض أي على الإقليم مباشرة، وهو حق نظامي يتحدد مضمونه وفقاً لما يقتضيه العمل على تحقيق النظام في الدولة[175].

---

173 – محمود حافظ، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، 1976، ص21.

174 – محمد كامل ليلة، مصدر سابق، ص35.

175 – Burdeau :Traite de Science Politique , T.11e me,ed.Paris,1967, p.83



وانتقد هذا الرأي بأنه يفتقر إلى الوضوح الكافي لتفسير طبيعة حق الدولة على إقليمها، نظراً لصعوبة تحديد مضمون هذا الحق ذو الطبيعة الخاصة.

ثانياً: الشعب

يعد وجود الشعب، ركن أساسي لابد منه لقيام الدولة[176]. ويقصد به مجموعة الأفراد الذين تتكون منهم الدولة، وهم الذين يقيمون على أرضها ويحملون جنسيتها[177]. ولا يشترط عدد معين كحد أدنى من الأفراد لقيام الدولة. فقد يقل العدد عن بضعة آلاف (كإمارة موناكو، وأندورا، وبعض الدول العربية). وقد يزيد العدد فيتجاوز عدة مئات من الملايين (كالهند والصين)، وإن كان يلاحظ أن كثرة عدد أفراد الشعب، تكون عاملاً في زيادة قوة الدول ونماء إنتاجها وثروتها وبسط سلطانها، كما أن الجماعة السياسية في العصر الحديث إن قل عدد سكانها إلى حد كبير فإنها لا تمثل الثقل السياسي الذي تمثله الدولة، رغم توافر عناصرها القانونية[178].

والغالب أن يسود بين أفراد الشعب، الانسجام المعنوي القائم على الجنس واللغة والدين أو غيرها من العوامل، ولكن هذا ليس شرطاً أساسياً، لأن الدولة يمكن أن تحتوي على عناصر لا تنسجم مع سائر المجموعة في الأصل أو اللغة أو الدين أو التقاليد، الأمر الذي يثير الآن مشكلة الأقليات.

---

176 – محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص25.

177 – محمود عاطف البنا، **الوسيط في النظم السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1988، ص14.

178– Marcel Pr elot : Institutions Politiqueset Constitutionel, Dalloz,6ee d ,1957.P.9.



وعلى كل حال، سواء وجدت الرابطة المعنوية أم لم توجد، فسائر أفراد الشعب يرتبطون برابطة سياسية وقانونية، وهي الجنسية أو الرعوية، وهي العلاقة التي تربط الرعايا بدولتهم.

1- مفهوم الشعب:

للشعب مفهومان، المفهوم الاجتماعي والمفهوم السياسي[179].

أ- **المفهوم الاجتماعي للشعب:** ويعني كافة الأفراد الذين يقيمون على إقليم الدولة، وينتمون إليها، ويتمتعون بجنسيتها، ويطلق على هؤلاء رعايا الدولة الوطنيين.

ب- **المفهوم السياسي للشعب:** يقصد به الأفراد الذين يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية، وعلى الأخص حق الانتخاب، أي الذين تدرج أسماؤهم في جداول الانتخابات، ويطلق عليهم جمهور الناخبين.

وعلى هذا يبقى الشعب بمعناه الاجتماعي، أوسع نطاقاً من الشعب بمعناه السياسي، الذي يستبعد فئات متعددة من أفراد الشعب، بحكم مركزهم القانوني، سواء تعلق الأمر بالناحية الذاتية كفاقدي الأهلية، أو الناحية الجنائية كمرتكبي بعض الجرائم. إلاّ أن أهم عامل يقرب أو يبعد مفهومي الشعب من بعضهما البعض هو النظام الدستوري.

---

[179] – عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي**، الاسكندرية: دار المعارف، 1990، ص19 .



فحيث يأخذ النظام الدستوري بنظام الاقتراع العام، يقرب الشعب بمفهومة السياسي من الشعب بمفهومه الاجتماعي، لأنه لا يشترط في مواطني الدولة إلا بعض الشروط التنظيمية، كالتي تتعلق بالجنسية، أو السن، أو الأهلية.

أما عندما يأخذ النظام السياسي بنظام الاقتراع المقيد، فإنه يباعد الشعب بمفهومه السياسي عن الشعب بمفهومه الاجتماعي، لأنه يشترط بالإضافة إلى الشروط التنظيمية السابقة، شروطاً أخرى في الناخب، كتوافر قسط محدد من المال، أو درجة معينة من التعليم، أو الانتماء إلى طبقة معينة من الطبقات.

2- الشعب والسكان:

إذا كان الشعب بمعناه العام، يشير إلى مجموع الأفراد الذين يستقرون على إقليم دولة معينة، وينتمون إليها بالجنسية، وهم الذين يطلق عليهم اصطلاح رعايا أو مواطنين. فإن لفظ السكان يتسع ليشمل كل من يقيم على إقليم الدولة، سواء أكان من شعب هذه الدولة (بمعناه الاجتماعي والسياسي) أو من الأجانب الذين لا ينتسبون إلى جنسية الدولة، والذين لا تربطهم بالدولة سوى رابطة الإقامة على إقليمها.

وهكذا يتضح اتساع مفهوم السكان عن مفهوم الشعب الاجتماعي، واتساع مفهوم الشعب الاجتماعي عن مفهوم الشعب السياسي.

خصائص السكان:

تتلخص خصائص السكان في الآتي[180]:

1- الخصائص الديموغرافية، وتشمل:

- معدل المواليد: إذ إنّه يختلف معدل المواليد من دولة إلى دولة أخرى ومن قارة إلى قارة أخرى، مثلاً ترتفع معدل المواليد في قارة إفريقيا بسبب انتشار العادات والتقاليد الخاطئة، وانتشار الأمية، والاعتماد في الاقتصاد على الرعي وعلى الزراعة البدائية، وانتشار الفقر.
- معدل الوفيات: حيث يبلغ عدد الوفيات في العالم أجمع ثمانية في الألف، كما تختلف نسبة الوفيات بين منطقة وأخرى.
- التركيب العمري: ويقصد به نسبة السكان وعدده في كل دولة بالنسبة إلى فئة عمرية معينة، ومن فئاته: فئة صغار السن، والفئة المتوسطة، وفئة كبار السن.

2- الخصائص التعليمية التي تبين نسبة الأمية ونسبة المتعلمين.

3- الخصائص الصحية، إذ تقسم الرعاية الصحية داخل الدول إلى كلٍ من دول ذات رعاية طبيّة فائقة، ودول ذات رعاية طبية مرتفعة، ودول ذات رعاية طبية منخفضة.

4- الخصائص الاقتصادية: وتختلف من خلال دخل السكان، والأنشطة التي يقوم بها السكان، وتقسم الدول في العالم من حيث الدخل إلى دول ذات دخل فوق المتوسط، و دول

---

180 - سميحة ناصر خليف، "**خصائص السكان**"، موقع موضوع كوم الإلكتروني، تاريخ 5 حزيران 2016، على الرابط: http://mawdoo3.com

صناعية ذات دخل اقتصادي مرتفع، ودول ذات مستوى اقتصادي أقل من المتوسط، ودول ذات اقتصاد زراعيّ منخفض.

فعدد السكان يشكل عنصراً أساسياً في دعم قوة الدولة، حيث إن زيادة عدد السكان قد يكون عامل قوة للدولة، خاصة إذا تناسب هذا العدد مع مساحة الدولة ومواردها بما لا يشكل ضغطاً سكانياً قد يؤدي إلى المنازعات بين الدول نتيجة المنافسة للسيطرة على الموارد الطبيعية والثروات النادرة، أو قد يؤدي تزايد السكان وضغطهم على الموارد الاقتصادية في خلق مشكلة الاكتظاظ السكاني، مما يزيد من نسب الهجرة، وخاصة إذا كانت هذه الهجرة من نوع هجرة العقول والكفاءات العلمية[181].

العوامل المؤثرة في توزيع السكان

هناك عاملين يؤثران في توزيع السكان، وهما[182]:

- **العوامل الطبيعيّة**

ويعد المناخ من أهم العوامل حيث أنّ هناك مناخ طارد للسكان، ومناخ جاذب للسكان، وتلعب التضاريس دوراً رئيساً في تشتيت السكان أو جذبهم، ومنها: المرتفعات الجبليّة التي تمتاز بقلة السكان، والمناطق السهلية تمتاز بكثافة سكانية عالية جداً، والمناطق الوسطية، ومناطق وفرة الموارد الطبيعيّة التي تجذب السكان وتطردهم مثل التربة الطينيّة، والتربة

---

181 – فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 100.

182 – أحمد على إسماعيل، **الجغرافية العامة: موضوعات مختارة**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1995.

الصحراوية، والمعادن، والنفط، والبعد أو القرب من المسطّحات المائية إذ يكثر السكان في المناطق الساحلية[183].

- **العوامل البشرية**

ومنها: العامل الديمغرافي الذي يتلخص في الهجرة بنوعيها، وعدد المواليد وعدد الوفيات، والمشكلات السياسيّة، والحروب، والحرفة، والمواصلات، والصناعة وتوفّر المراكز والمصانع الاقتصادية.

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة السكان من ناحيتين:

أ – الناحية الاثنوغرافية:

تشمل دراسة المواطنين من حيث السلالة أو العنصر، واللغة والدين أي المقومات المختلفة التي تجعل منهم أمة أو أكثر. وهي تعطي فكرة عن مقدار انسجام المواطنين وعلاقتهم بجيرانهم او بغيرهم من مواطني الدول الاخرى.

ب – الناحية الديموغرافية:

وهي أقل تعقيداً من الناحية الاثنوغرافية، لأنها دراسة تقوم على الاحصاء والتعداد وحساب الارقام. وهي تعطي فكرة عن مقدار قوة الدولة وقيمتها في المجال الدولي.

---

183 – عبد العزيز طريح شرف، **الجغرافية المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ أفريقيا ومناخ العالم**، ط 11، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.



3- الشعب والأمة والقومية:

الشعب هو مجموع الأفراد الذين يكونون الدولة. أي أنه ركن من أركان الدولة باعتباره مكوناً للعنصر البشري فيها. ولذا يرتبط بالدولة وجوداً وعدماً. فإذا مازالت الدولة لأي سبب كان كاندماجها في غيرها، فإن شعبها يصبح جزءاً من شعب الدولة الجديدة.

والأمة جماعة بشرية تجمعها روابط كوحدة الأصل واللغة والدين والتاريخ المشترك وغيرها من الروابط التي تجعل منها وحدة لها كيانها الذي يميزها، ويولد لدى أفرادها الإحساس بانتمائهم إلى هذه الوحدة الاجتماعية[184].

لقد نشأت في العصور الوسطى امبراطوريات لا تعتمد على القومية بل تعتمد على الدين، مثل الامبراطورية الاسلامية، وامبراطورية شارلمان في اوروبا ولكن ما لبثت ان تفككت وعادت القوميات المحلية الى الظهور في كل منها.

وكانت الامبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية والمجرية آخر أثر لدول لا تقوم على القومية، ورغم هذا فقد كان الصراع عنيفاً بين القومية العربية والقومية التركية في امبراطورية آل عثمان.

ويمتاز القرن التاسع عشر بانتصار القوميات، وشهد اتحاد القومية الألمانية والقومية الإيطالية، دولة فرنسا التي تضم القومية الفرنسية، والدولة القومية الاسبانية، والدولة القومية الروسية، ومن ثم طالبت كل قومية في اوروبا بأن تضمها حدود واحدة، وتعيش تحت علم واحد، وتكون دولة مستقلة، فرفع شعار حق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الاولى.

184 – –Geores Burdeau : Droit Constitionel et institutions Politique , Paris , 20e d , 1989. p.19.



فالحرب كانت كافية لخلق عالم جديد أدرك فيما بعد أن الحرب كحل سريع للنزاعات بين الدول، لم يعد الحل الأمثل، في العلاقات بين الدول خاصة في مجال الحدود السياسية والجغرافية، وتمثل الأيديولوجية القومية أيضاً أهم ركائز العصر الحديث، إذ لم تترك أي رؤية في العالم أثرها على الخريطة العالمية مثلما فعلت القومية، في تحريك الوجدان والوعي بالهوية والصراعات والتنافس. وقد أعد تيفي وسميث فرضيات حول الدولة والأمة تصلح للتحليل والقياس، وهي[185]:

1. يتألف العالم من فسيفساء من الأمم.
2. يتوقف النظام والاستقرار في المنظومة العالمية على التفاعل الحر لهذه الأمم.
3. الأمم هي الوحدات الطبيعية للتعبير عن المجتمعات.
4. تتمتع كل أمة بثقافتها الخاصة القائمة على نسب وتاريخ مشترك.
5. كل أمة تحتاج إلى دولتها السيادية التي تعبر من خلالها عن ثقافتها.
6. تتمتع الأمم (وليس الدول) بالحق المطلق في أرضها أو وطنها.
7. لابد لكل إنسان فرد أن ينتمي إلى أمة.
8. الولاء الأول لكل إنسان فرد إلى أمته.
9. لا حرية حقيقية للإنسان الفرد إلا من خلال أمته.

---

185 – ذبيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، ط1، 2002، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.



وتعمل الدولة– الأمة في جوهرها على تزويد مواطنيها وقومها بالمتطلبات الأساسية التي تؤكد لهم هويتهم المكانية– الزمانية وتحدد لنا الأبعاد الزمانية والمكانية التي تنتمي إليها.

4- النظريات التي تناولت موضوع الأمة:

ومن أهم النظريات التي تناولت موضوع الأمة وتحديد العناصر المكونة لها، نذكر:

أ- النظرية الألمانية.

تعتمد هذه النظرية على عنصر اللغة في تكوين الأمة، ومن أشهر القائلين بها المفكران فيختة (Fichte) وهردر (Herder) وذلك تلبية لرغبة الألمان في ضم الألزاس واللورين إلى السيادة الألمانية، لأنهما ناطقتان باللغة الألمانية[186].

ب- النظرية الفرنسية.

جاءت كرد على النظرية الألمانية، حيث ترى أن العنصر المميز للأمة عن الشعب هو الرغبة والإرادة المشتركة في العيش معاً داخل حدود معينة، وليس العرق ولا اللغة.

والنقد الذي وجه لهذه النظرية هو أن الرغبة في العيش المشترك هي نتيجة لظهور الأمة وليست عاملاً في تكوينها.

ج- النظرية الماركسية.

اقتصر أنصار الشيوعية في تحديد العناصر المكونة للأمة على العامل الاقتصادي. وهذه النظرية كذلك لاقت انتقاداً شديداً من جمهور الفقهاء، لأن العديد من الأمم استعمرت ولم

---

[186] – فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، 1966، ص24.



تصمد سوى الأمم التي بنيت على العوامل المعنوية، مثل العواطف والتاريخ المشترك واللغة والدين، ولكن العنصر المادي لم يكن له تأثير في تحريك الأمم ضد مستعمريها.

وعلى ذلك، فإن الفارق بين الشعب والأمة يتمثل في أن الرابطة التي تجمع بين أفراد الأمة رابطة طبيعية معنوية تستند إلى عوامل معينة هي الأصل البشري، واللغة، والدين، والتاريخ المشترك ... إلخ، ولكن لا يترتب عليها أي أثر قانوني[187].

أما الرابطة بين أفراد شعب الدولة فهي رابطة سياسية قانونية تفرض عليهم الولاء للدولة والخضوع لقانونها، وتفرض على الدولة في المقابل حماية أرواحهم وأموالهم وحقوقهم التي يقرها القانون كافة. ولا يشترط في الشعب، كركن في الدولة، أن تتوافر له خصائص الأمة ومقوماتها، إذ يوجد الشعب رغم اختلاف الأصل أو اللغة أو الدين وغيرها من العناصر التي تسهم في وجود الأمة، فالتجانس ليس شرطاً لوجود الشعب.

وهكذا لا تتطابق فكرة الأمة وفكرة الشعب[188]. فقد يكون شعب الدولة جزء من أمة موزعة بين عدد من الدول من ناحية، وقد يكون شعب الدولة خليطاً من عدة قوميات من ناحية أخرى، وتتمثل الحالة الأولى في الأمة العربية الموزعة بين (22) دولة، أما الحالة الثانية فتتمثل في الاتحاد السوفيتي.

---

187 – مصطفى أبو زيد فهمي، **النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة**، القاهرة: دار المعارف، 1965، ص12–13.

188 – ماجد راغب الحلو، **الدولة في ميزان الشريعة والنظم السياسية**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1966، ص36.



إلا أن اختلاف مفهوم الشعب عن الأمة لا ينفي إمكان التطابق بينهما، فقد يتكون شعب الدولة من أمة واحدة، وهذا هو الواقع في عدد من دول العالم وخاصة دول أوربا الغربية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا.

5- الأمة والدولة:

الأمة عبارة عن مجموعة من الأفراد، تستقر على إقليم معين، بحيث تجمع بين هؤلاء الأفراد الرغبة في العيش معاً نتيجة روابط وعوامل مشتركة.

أما الدولة فهي مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية.

يتضح من تعريف الأمة والدولة اشتراكهما في عنصري الأفراد والإقليم، لكنهما يختلفان في أمور عدة:

فالأمة هي حقيقة اجتماعية ونفسية قوامها التجانس والارتباط القومي نتيجة لخصائص ومقومات مشتركة. أما الدولة فهي حقيقة قانونية قوامها السلطة السياسية يخضع لها أفرادها.

وعلى ذلك، تختلف الأمة عن الدولة، والذي يميز بينهما هو السلطة السياسية، فالسلطة السياسية شرط ضروري لوجود الدولة، وليست كذلك بالنسبة للأمة، ومن ثم فالتلازم ليس حتمياً بين الأمة والدولة.

كما يظهر الاختلاف بين الأمة والدولة، في أن الأمة قد تسبق وجود الدولة[189]، وذلك إذا انقسمت الأمة الواحدة بين عدة دول، بمعنى أنه قد توجد أمة واحدة تربط بين أفرادها وحدة روحية، ولكن مع ذلك نجدها موزعة بين دول مختلفة. ومثال ذلك، الأمة العربية التي تكون منها الكثير من الدول، فهي سابقة على الدول، وكذلك الأمة الألمانية التي وزعت بين دولة ألمانيا، ودولة النمسا، وجزء من فرنسا هو الألزاس واللورين، وبالتالي فهي أمة سابقة على الدول سالفة الذكر[190]. ومن ناحية أخرى قد تسبق الدولة وجود الأمة، وذلك إذا تكونت دولة من عناصر كانت تابعة في الأصل لأمم مختلفة. ومثال ذلك، الدولة السويسرية التي تكونت من مجموعة أفراد ينتمون بعضهم إلى أصل فرنسي، والبعض إلى أصل ألماني، والبعض الآخر إلى أصل إيطالي[191].

ثالثاً: السلطة السياسية

يعد هذا الركن أهم أركان الدولة، والعنصر المميز لها، فهو الذي يميزها عن الأمة، وهو الذي يميزها عن التجمعات الإنسانية الأخرى، كالقبيلة أو العشيرة أو الأسرة، وأيضاً عن التقسيمات الإدارية الموجودة داخل الدولة، سواء كانت تقسيمات مركزية أو لا مركزية[192].

فلا يكفي لوجود الدولة أن يتوافر شعب يستقر على إقليم معين، إذ يتعين علاوة على ذلك توافر ركن ثالث يتمثل في وجود هيئة حاكمة تمارس السلطة السياسية بحيث يخضع

---

[189] – Andre Hauriou : Droit Constitutionel etInstitution Politiques , 1966 , p.92 ets

[190] – محمد كامل ليلة، **النظم السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1963، ص48.

[191] – صلاح الدين فوزي، **النظم السياسية**، المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 1983-1984، ص45.

[192] – رمضان محمد بطيخ، **مبادئ الأنظمة السياسية ونظم الحكم في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية، 2001، ص51.



الأفراد لها[193]. ولما كانت الهيئة لها حق ممارسة السلطة السياسية فيكون لها حق تنظيم أمور الجماعة وتولي شؤون الإقليم في مختلف نواحيه التنظيمية. الأمر الذي يتعين معه خضوع الأفراد لهذه الهيئة الأولى فيما تصدره من قواعد وأحكام.

ولا يشترط أن تتخذ هذه الهيئة الحاكمة شكلاً سياسياً معيناً، وإنما يجب أن تبسط سلطانها على الإقليم الذي تحكمه بما لا يسمح بوجود سلطة أخرى منافسه لها.

وهنا يحق التساؤل ما إذا كان يشترط رضاء الطبقة المحكومة لقيم ووجود الهيئة الحاكمة؟.

وقد أجاب الفقه بأنه لا يشترط أن تمارس هذه الهيئة الحاكمة السلطة برضا الشعب، ويكتفي أن تفرض احترام إرادتها والخضوع لها بالقوة، فإنه مما لا شك فيه أن عامل الرضا والاقتناع بالسلطة الحاكمة مسألة هامة لضمان بقائها وديمومتها وحتى لا تبقى غير قانونية، لهذا يميز الفقهاء بين السلطة الشرعية والسلطة المشروعة[194].

وقد صنف أفلاطون الأنظمة السياسية في خمس مستويات، كما يلي[195]:

1- الحكومة الأوتوقراطية Autocracy حيث يحكم الفلاسفة، وتغلب نزعة الحكمة والعقل.

2- الحكومة التيموقراطية Timocracy حيث تحكم أقلية عسكرية، وتغلب عليها نزعة الشجاعة.

---

193 – محمود عاطف البنا، مصدر سابق، ص41.

194 – ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2005، ص51.

195 – بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2002.

3- الحكومة الأوليجاركية Oligarchy حيث تحكم أقلية تغلب عليها النزعة المصلحية والمنفعية وحب التملك، والاستحواذ على الثروة.

4- الحكومة الديمقراطية: حيث يحكم الغوغاء، وتسود النزعة إلى المساواة بين الجميع.

5- الحكومة المستبدة Tyranny حيث يحكم الطغاة، وتسود النزعة نحو القوة.

بينما يرى د. جابر سعيد العوض أن التصنيف المعاصر لنطم الحكم، في الدولة المعاصرة ينقسم إلى أربعة أنواع، هي[196]:

1- الحكومة البرلمانية وكنموذج بريطانيا.

2- الحكومة الرئاسية كنموذج الولايات المتحدة الأمريكية.

3- الحكومة المختلطة كنموذج الحكومة الفرنسية.

4- حكومة الجمعية الوطنية وهي النموذج الذي اتبعته الأنظمة الاشتراكية.

1- السلطة الشرعية والسلطة المشروعة.

السلطة الشرعية هي السلطة التي تصل إلى سدة الحكم وفقاً للقانون الساري المفعول في الدولة. وعندما يقال هذا عمل شرعي أي يتطابق مع القانون بصفة عامة، كما يقال شرعية دستورية عندما تتطابق أعمال السلطة مع الدستور.

---

196 – جابر سعيد عوض، **النظم السياسية النظرية والتطبيق**، مصر، دار النشر غير مذكورة.



أما السلطة المشروعة، فهي صفة تطلق عادة على سلطة يعتقد الأفراد أنها جاءت وفق ما يؤمنون به من قيم ومعتقدات، وتأتي على العموم عند غياب الشرعية الدستورية، ولهذا تستعمل عبارات المشروعية الثورية والمشروعية التاريخية.

وعليه فمصطلح الشرعية يعد أكثر دقة ووضوحاً من مصطلح المشروعية الذي يعتمد على عوامل سياسية مختلفة.

2- مميزات السلطة:

يمكن إجمال مميزات السلطة باختصار، في[197]:

1- أنها سلطة عامة وشاملة، أي أنها ذات اختصاص يشمل جميع نواحي الحياة في الدولة، ويخضع لها جميع الأفراد دون استثناء.

2- أنها سلطة أصلية ومستقلة، بحيث لا تستمد وجودها من غيرها، ومنها تنبع جميع السلطات الأخرى وتكون تابعة لها.

3- أنها سلطة دائمة، لا تزول بزوال الحكام.

4- أنها سلطة تحتكر استخدام القوة العسكرية والمادية، والتي تجعلها تسيطر على جميع أرجاء الدولة، وهي تنفرد بوضع القوانين وتتولى توقيع الجزاء.

---

[197] - ثروت بدوي، النظم السياسية، الكتاب الأول، **تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية**، دار النهضة العربية، ط1، 1961، 185-186.





3- الاعتراف بالدولة:

إذا توافرت الأركان الثلاثة السابقة (الشعب- الإقليم- والسلطة السياسية الحاكمة) تنشأ الدولة ويتحقق لها الوجود القانوني. فإذا ما تم هذا الوجود يتعين أن تأخذ الدولة مكانها بين الدول الأخرى[198]. ويتحقق ذلك بالاعتراف بالدولة الجديدة، أي التسليم من جانب الدول القائمة بوجود هذه الدولة وقبولها كعضو في الجماعة الدولية[199].

وهنا يحق التساؤل عما إذا كان الاعتراف يعد من أركان تكوين الدولة، بحيث لا يمكن أن تنشأ هذه الأخيرة إلا إذا قامت باقي الدول بالاعتراف بها؟ .

إن الاعتراف لفظاً يحمل في مدلوله سبق وجود الشيء المعترف به، ولا يمكن أن ينصرف الاعتراف إلى شيء غير موجود من قبل. وإذا طرحنا جانباً منطق الألفاظ ومدلولها، ونظرنا إلى المسألة من الناحية الموضوعية، لما تغير الموقف، ولوجدنا أن الاعتراف لا يجدي شيئاً. إذا لم تكن الدولة قد اكتملت أركانها ووجدت من قبل، فإن لم تستكمل هذه الدولة هذه الأركان، فلا يمكن أن يجعل منها الاعتراف شخصاً دولياً، لأنه لا يخرج عن كونه إجراء قانوني لإقرار مركز فعلي سابق وجوده عليه.

لذا أصبح من المستقر عليه في الوقت الحاضر أن الاعتراف إجراء مستقل عن نشأة الدولة. وذلك أن الدولة تقوم وتنشأ ويتحقق لها الوجود القانوني بتوافر الأركان الثلاثة السابق

---

198 – محسن خليل، **النظم السياسية والدستور اللبناني**، مصدر سابق، ص60.

199 – علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص180 وما بعدها.

بيانها. أما الاعتراف فهو إقرار من الدول بالأمر الواقع، أي بأمر وجود الدولة الذي تحقق ونشأ قبل هذا الاعتراف[200].

ولما كان الاعتراف عبارة عن إقرار لحالة واقعية سابقة عليه، فهو لا يعتبر والحالة هذه من أركان الدولة. ومن ثم يكون للاعتراف صفة إقراريه لا صفة إنشائية. ويكون من أثره ظهور الدولة في المحيط الخارجي، حيث تأخذ مكانها مع باقي الدول الأخرى.

وبناءاً على ذلك، فإن الامتناع عن الاعتراف بدولة جديدة من جانب الدول القائمة، لا يمنع من أن تتمتع هذه الدولة بشخصيتها القانونية الدولية وما ترتبه من حقوق. وكل ما ينتج عن هذا الامتناع هو إعاقة مباشرتها لحقوقها، نظراً لعدم قيام علاقات سياسية بينها وبين الدول الممتنعة عن الاعتراف[201].

---

[200] – محمد رفعت عبد الوهاب، مصدر سابق، ص30.

[201] عبد الغني بسيوني عبد الله، مصدر سابق، ص35.

الفصل الرابع: شكل الدولة والعاصمة والحدود السياسية ومشكلاتها

للجغرافية السياسية أهمية كبيرة في السياسة الداخلية، فبناءً على فهمها توضع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف لتحقيق التنمية والاستقرار، كما أنه على ضوئها تُدرس مشكلات الحدود بين الدول، كما وتعنى الجغرافية السياسية بدراسة المشكلات الاستراتيجية للدول، كدراسة مشكلة الدول "المخنوقة"، والتي تتنفس من مسار ضيق كروسيا، وعدم توفر الموانئ على المياه الدافئة إلا من خلال ميناء واحد على البحر الأسود، إضافة لمشاكل الدول "الحبيسة" مثل أفغانستان وسويسرا، والتي لا منافذ بحرية لها[202].

ويؤثر شكل الدولة والحدود في قوة الدولة، فإما أن يمنحها ذلك الشكل قوة تعزز مكانتها العسكرية، أو أن يضعف قوتها ويهدد صمودها، ونفس الأمر بالنسبة للحدود التي قد تؤثر بالإيجاب أو السلب في قوة الدولة وممارستها لسيادتها.

إن الشكل المثالي للدولة أن تكون متماسكة متصلة الأجزاء، بحيث لا توجد نتوءات من الدولة داخل جسم دولة أخرى أو العكس، وهذه حالة من الصعب الوصل إليها إلا بإدخال بعض عناصر السكان من دولة داخل حدود دولة أخرى.

والشكل المثالي للدولة يساعد على انصهار سكان الدولة في بوتقة واحدة مما يؤدي إلى نمو الشعور القومي لديهم.

---

202 – جاسم سلطان، **الجيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا**، بيروت: تمكين للنشر والأبحاث، 2013، ص15.



المبحث الأول: اشكال الدولة

الدول في العالم متعددة الشكل، منها: الدول ذات الشكل الطولي أيّ المستطيل، أو الشكل الدائري، أو الشكل المربع، أو المتراص، أو المشتت أو المقطع، أو الشكل غير المنتظم.

1- الشكل الطولي (الدول الشريطية):

وهي الدول ذات الامتداد الطولي الشمالي- الجنوبي مثل تشيلي التي تعد أطول دولة في العالم، وذلك لأنّها تملك شكلاً مستطيلاً طوليّاً، مما جعل طولها يبلغ ستة أضعاف عرضها تقريباً (4160 إلى 160 ميل تقريباً).

وكذلك النرويج، السويد، توجو، جامبيا، إيطاليا، وملاوي، أو ذات الامتداد الشرقي- الغربي مثل تشيكوسلوفاكيا، روسيا، وبنما. فبالإضافة إلى مشاكل السيطرة الداخلية التي يفرضها مثل هذا الامتداد الطولي، فإن هذا الشكل يقف عائقاً كبيراً أمام عملية الدفاع عن حدود تلك الدولة في فترات الحرب، ويتوجب على القوات المسلحة لتلك الدول حماية حدود طويلة في ظروف جغرافية تحرمها من العمق الجغرافي الاستراتيجي.

وبرغم الامتداد الطولي لجمهورية روسيا الاتحادي، غير أن العمق الاستراتيجي الذي تتمتع به الدول نظراً لزيادة النسبة بين عرض الدولة وطولها، يقل من سلبيات شكلها الطولي. غير أن للشكل الطولي للدول وخاصة تلك التي تمتد باتجاه شمالي- جنوبي على طول عدد كبير من دوائر العرض، فوائد اقتصادية عظمى تتمثل في تنوع الموارد الزراعية، نظراً لتعدد

المناخات والأقاليم المناخية، ونتيجة لزيادة فرص توفر الثروات المعدنية التي قد تنعكس بمردود اقتصادي جيد، ينعكس على القوة العسكرية والاقتصادية للدولة.

2- الشكل المتراص (الدول ذات الشكل المثالي):

وهو الشكل المتماسك المندمج الأطراف، الدائري أو المربع، وكلما كانت الدولة مندمجة من حيث الشكل كان أفضل من الناحية السياسية. ويعد الشكل الدائري أو القريب منه، هو الشكل المثالي للدولة حيث تكون كل أطراف الدولة على ابعاد متساوية تقريباً.

ويمتاز هذا الشكل بقصر طول الحدود قياساً بالمساحة الكلية لأرض الدولة. أو انخفاض النسبة بين أطوال الحدود ومساحات الدول. ويسهل هذا الشكل عملية السيطرة على أجزاء الدولة. كما أن الشكل الدائري يساعد على سرعة نقل الجيوش والمعدات إلى أي مكان في الدولة عندما تتعرض لغزو خارجي، والشكل الدائري أيضاً يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية التي يمكن أن تتقهقر فيها إذا استدعت الظروف ذلك. كما أنه يعمل على تيسير انشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة في الدولة.

ومن الأمثلة العالمية على الدول المتراصة مثلاً: فرنسا وبلجيكا والمجر وبولندا، ومن الدول العربية مثلاً: مصر وليبيا.

3- الشكل المشتت

وفيه تتكون الدولة من عدد من الأجزاء غير المتصلة، أو المنفصلة عن بعضها البعض بواسطة البحر، أو بواسطة دول أخرى. ومن أمثلة تلك الدول إندونيسيا، التي تتكون من جزر جاوه، سومطره، سلويسي، كالمنتان، شرق تيمور، وغرب أريان، بالإضافة لعدد آخر



من الجزر الصغيرة. وماليزيا التي تتكون من شبه جزيرة الملايو، وجزء من جزيرة بورني التي تضم مقاطعتي صباح وسراوك. والباكستان قبل أن تستقل عنها بنغلادش، وإيطاليا التي تتكون من البر الإيطالي، وجزيرتي صقليا وسردينيا.

ومن مساوئ هذا الشكل الخارجي للدول، صعوبة السيطرة والدفاع عنها ضد أية تهديد خارجي، كما يسهل قطع أي جزء من هذه الأجزاء عن المركز الأم في حال الحرب.

4- الشكل غير المنتظم:

وفيه تتداخل بعض أراضي الدولة داخل دول أخرى على شكل قطاعات وأصابع، أو انبعاج حدودها للداخل ليسمح لإقليم دملة مجاورة بالتغلغل داخل حدودها. ومن أمثلة هذا الشكل حدود دولة الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) الدنوبية الشرقية التي تمتد على شكل إصبع (إقليم شابا– أو إقليم كاتنجا ذو الأهمية الاقتصادية) داخل حدود دولة زامبيا (روديسيا الشمالية سابقاً). والامتداد الغربي لدولة الكونغو الديمقراطية، الذي أتاح لها مجال الاتصال مع المحيط الأطلسي.

وبالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها هذا الإقليم الطولي الذي يمتد بين جمهورية الكونغو (الكونغو برازافيل سابقاً) وجمهورية أنغولا، فهو أيضاً يضم العاصمة كينشاسا. ويمتد قطاع كابريفي من دولة ناميبيا (جنوب غرب إفريقيا سابقاً) نحو الشرق ليصل إلى نهر الزمبيزي، ويمتد بين دولتي زامبيا وبتسوانا.

ومن الأمثلة العالمية الأخرى على هذا الشكل دولة بورما التى اشتهرت بقتل المسلمين من الروهينجا على يد البوذيين مؤخراً، التي يتوغل الشريط الجنوبي منها داخل شبه جزيرة الملايو.

إن عدم الانتظام في الشكل الخارجي للدول يخلق إرباكاً في عملية الدفاع عن تلك الأجزاء التي تمتد داخل الدول الأخرى في حالة الحرب، فهي بالإضافة إلى أنها تمتد داخل حدود دول قد تكون غير صديقة، فإنها تفتقر إلى العمق الاستراتيجي، ويسهل قطعها عن الدولة الأم. ويظهر ذلك الخطر حتى من خلال الثورات الداخلية، وحركات التمرد والعصيان، حيث يصعب على الحكومة المركزية إخماد الثورات وحركات العصيان داخل تلك الأقاليم. وهذا ما حدث بالفعل في الكونغو الديمقراطية، عندما حاول إقليم شابا الغني بالخدمات المعدنية والذي يعد عصب الحياة الاقتصادية فيها، الانفصال عنها بعد الاستقلال.

5- الشكل المحتوى:

والدول المحتواة هي التي تحتويها دول أخرى، بحيث تكون تلك الدول محاطة، ومن جميع جهاتها بدولة أخرى. ومن أمثلة بلك الدول دولة الفاتيكان، التي تقع في قلب روما، ودول الأفارقة الزنوج، في قلب جمهورية جنوب أفريقيا الوسطى (ليستو، سوازي لاند، ترانسكي، جسكي، وفندا)، ولا يخفى على أحد الوضع الاقتصادي والعسكري الهش، الذي تعيشه تلك الدول من خلال كونها تحت رحمة الدول التي تقع ضمن حدودها.

والشكل التالي يوضح أشكال بعض الدول:







6- الدول الحبيسة (المغلقة):

تختلف الدول المغلقة عن الدول المحتواة، والتي سبق وتحدثنا عنها، في أن الأولى محاطة بالحدود البرية لدولة أخرى من جميع الجهات، أما الدول المغلقة فهي التي تفتقر إلى منفذ بحري، ويحيط بها عدد من الدول. ويضم عالم اليوم عدداً كبيراً من الدول المغلقة (Land locked States) منها ما هو في قارة أفريقيا، مثل: مالي، النيجر، تشاد، بركينا فاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، أوغندا، رواندي، بوروندي، ملاوي، زامبيا، زيمبابوي، وبتسوانا وأثيوبيا. ومنها في آسيا مثل أفغانستان، نيبال، بوتن، منغوليا، ولاغوس وأوزبكستان طاجكستان وقرغيزيا، بينما تتصل كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان ببحر قزوين المغلق. ومنها في أوروبا مثل النمسا، سويسرا، جمهورية التشيك، جمهورية سلوفاكيا، وهنغاريا، وأخرى في أمريكا اللاتينية وهي: بوليفيا، والبراغواي.

وقد أنشئت تلك الدول وحرمت من المنافذ البحرية إما عقاباً لها ورغبة في القضاء على إمكانياتها في إنشاء قوى عسكرية واقتصادية عظمى، أو من أجل إقامة دول لمجموعات عرقية وقوميات ترغب في حكم نفسها بنفسها.

وفي الوطن العربي حرم الأردن والعراق من منافذ بحرية تمنحها أهمية استراتيجية وقوة إضافية إلى قوتها. بعكس فلسطين والمغرب مثلاً، ولذلك يمكن اعتبار كل من الأردن والعراق من الدول العربية شبه المغلقة. وتفتقر كل الدول المغلقة إلى عنصر الانفتاح على البحر الذي يمنحها قوة عسكرية واقتصادية كبيرة في زمن الحرب كما أشار لذلك المفكر الأمريكي الأدميرال ماهان. وعندما تم قياس معدل الدخل القومي GNP، وجد الباحثون أن الدول المغلقة من أقل دول العالم دخلاً. وغالباً ما تكون الدول المغلقة دول حماية للدول المحيطة بها، أو خاضعة لسيطرتها.

7- بعض مظاهر التطرف في شكل الدولة:

يرتبط بالشكل بعض الظاهرات الأرضية السياسية مثل: الجيب السياسي والنتوء الجبلي السياسي والقطاع السياسي ورأس الكوبري[203].

الجيب السياسي:

هو جزء من مساحة دولة ما ويحاط كلية بأراضي دولة أخرى، وفي معظم الأحوال فإن تعبيري Enclave, Exclave يستخدمان كلفظين متبادلين، فبرلين الغربية مثلاً هي جيب سياسي داخل ألمانيا الشرقية، كما أنه جيب سياسي خارج ألمانيا الغربية وكثير من هذه الجيوب بقايا تاريخ سياسي مضى أو كمناطق ذات وضع خاص في أعقاب حرب بين دولتين أو أكثر.

---

[203] – محمد متولي+ محمود أبو العلا، **الجغرافية السياسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986، ص64-66.



النتوء الجبلي السياسي:

هو امتداد السيطرة الإقليمية لدولة ما عبر حدود جبلية، وكان النتوء النمساوي الجبلي في التيرول الجنوبية قبل الحرب العالمية الأولى من أشهر هذه النتوءات السياسية، وكان يمتد جنوب ممر برنر الذي يعبر جبال الألب ويسكنه سكان ناطقون بالألمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى ضمت إيطاليا التيرول الجنوبي وإن كانت مشكلة السكان الناطقين بالألمانية لم تحل حلاً مرضياً بعد.

القطاع السياسي:

هو امتداد ضيق لدولة ما ويمتد فاصلاً بين دولتين أخريين إحداهما عن الأخرى، مثل البروز السياسي الأفغاني المشهور بين الاتحاد السوفيتي والباكستان.

رأس الجسر "الكوبري":

هو امتداد للسيطرة الإقليمية لدولة ما عبر نهر ما، ومن أمثلة ذلك رأس الجسر الهولندي عبر نهر الميز عند ماسترخت حيث تدخل السفن البلجيكية التي تستخدم الميز أراضي هولندية وتخرج منها عند هذه النقطة من النهر.

المبحث الثاني: الأقطاب السياسية (العاصمة) وأهميتها

الأقطاب السياسية: يقصد بالقطب السياسي العواصم التي تلعب دوراً في التحكم وبناء أقاليم الدول السياسية، كما أن كلمة القطب السياسي تعني ظواهر متعددة، بحيث قد نجد عواصم مغايرة لتلك التي تكون مصدر قرارات مركزية، ففي الواقع قد يكون لها دور سياسي،

اقتصادي، أو تكون عبارة عن مؤسسات عليا في الدولة، كما قد تكون أقطاب ثقافية، روحية، ورمزية.

فالأقطاب ذات بعد معقد مثلها مثل الحدود، وذلك من حيث الدور الوظيفي الذي تلعبه، أو الرمزي لقيمتها التمثيلية والاستراتيجية كرهانات كبرى للدول، ويمكن أن تنشأ هذه الأقطاب من رحم قيام الأقاليم السياسية للدول، أو أن إنشاء هذه الأقطاب هو الذي يمنحنا فيما بعد فرصة إنشاء أقاليم سياسية، فمثلاً قيام دولة اسبانيا ولد لنا العاصمة مدريد، وكذا بولونيا بالنسبة للعاصمة فرصوفيا، في حين أدى إنشاء العاصمة بيونس أيرس لقيام دولة الأرجنتين[204].

تعريف العاصمة:

العَاصِمَة هي المدينةُ التي يُدَارُ حُكم البلاد منها، وتقع فيها أهمُّ مؤسَّساتِ الدَّولة. والعاصمة في العلوم السياسية، هي المدينة التي تتركز فيها مقرات السلطة في الدولة، كما يوجد بها مقرات الوزارات عادة، ومقر إقامة رئيس أو ملك أو حاكم الدولة عامة، وكذلك سفارات الدول الأجنبية في أغلب الأحيان.

وتكون العاصمة أكبر المدن من حيث السكان في الدولة، ويمكن أن تكون المدينة عاصمة للدولة متى ما تركزت مقرات السلطة فيها.

إن أهمية العاصمة تتعدى كونها مركزاً إدارياً وتشريعياً للدولة، فالعاصمة هي التي تستقطب الشعور القومي للأمة, والشعور الوطني للشعب, وهي رباط عناصر الشعب

204 – Rosière (Stéphane) :Géographie politique et Géopolitique 2eme édition,Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007p173..



المختلفة, وتمثل رمزاً شبه مقدس لديهم, لأن سقوطها أو انهيارها يعني سقوط أو انهيار معنويات الشعب والدولة معاً.

اختيار العاصمة:

يرتبط بشكل الدولة موقع العاصمة بالنسبة للدولة، ويعد الموقع المتوسط في جسم الدولة أفضل موقع للعاصمة ويعرف بالموقع المركزي Central Location. حيث يكون موقع العاصمة في الوسط الهندسي للدولة، وذلك يسهل الدفاع عنها من جهة، ويسهل اتصالها بمختلف أنحاء الدولة من جهة ثانية.

ومن الأمثلة على بعض العواصم ذات المواقع المثالية: الرياض، القاهرة، الخرطوم، بغداد، مدريد، وارسو عاصمة بولندا.

ويعود اختيار مدينة ما لتكون عاصمة للدولة، بناء على مجموعة من العوامل، أهمها:

أ – العامل التاريخي: اكتسبت بعض المدن أهميتها كعاصمة نتيجة لأهميتها التاريخية، مثل روما عاصمة إيطاليا، باريس عاصمة فرنسا، القاهرة عاصمة مصر.

ب – سهولة المواصلات: تم اختيار كثير من العواصم على ضوء سهولة الاتصال بين العاصمة وبقية أجزاء الدولة، كمدريد عاصمة إسبانيا، أو يكون موقعها على نهر ملاحي كالخرطوم عاصمة السودان على نهر النيل، وقد تقع على سواحل بحار مثل: نواكشوط عاصمة موريتانيا على المحيط الأطلسي.

جـ – الحماية والدفاع: تحاول الدولة أن تكون عاصمتها بعيدة عن الحدود، فذلك يعطيها عمق جغرافي ويوفر لها الحماية، كاختيار أنقرة عاصمة لتركيا بدلاً من إستانبول.



د – السيادة القومية: تحرص الدول متعددة القوميات أن تكون العاصمة ضمن منطقة القوميات الكبرى، مثل موسكو عاصمة روسيا؛ حيث تقع في المنطقة ذات الغالبية السلافية.

وينبغي الإشارة إلى أن تحديد العاصمة قد يكون نهائي وأحياناً يكون مؤقت خاصة أثناء الأزمات السياسية والأمنية، فيتم إنشاء عاصمة مؤقتاً إلى جانب العاصمة المركزية التي تعجز عن تسيير شؤون أقاليمها للظروف التي ذكرناها، كقرار الحكومة الفرنسية بنقل إدارة العاصمة سنة 1940 من بوردو إلى جزيرة فيشي ببريطانيا لأسباب إدارية وأمنية[205].

سمات العاصمة:

1– أنها مركز للحكم والإدارة وتضم حشد للقوى السياسية، فهي ضابط إيقاع لكل أجزاء الدولة.

2– العاصمة مركز للقوة والسلطة في الدولة، حتى تتمكن من بسط سلطانها على كل أجزاء الدولة، بما فيها المناطق الهامشية وتحميها من أي تهديد.

3– تمثل العاصمة حلقة اتصال بين الدولة والعالم الخارجي.

4– أنها تمثل المركز الثقافي للدولة.

5– يكون موقعها عادة ملتقى طرق النقل والمواصلات في الدولة.

تصنيف العواصم:

تصنف العواصم وفقاً لاعتبارين، هما:

205– – Stéphane Rosière, Op.cit, p 174–175.




1- المعيار التاريخي:

تصنف العواصم وفقاً لاعتبارات تاريخية، إلى:

- العواصم الطبيعية: وهي عواصم لها بعد تاريخي، مثل: روما والقاهرة.
- العواصم الصناعية: التي أنشئت حديثاً بقرار لتكون عاصمة البلاد، فهي بلا جذور تاريخية، ولا سيادة اقتصادية، مثل: برازيليا عاصمة البرازيل، وكانبرا عاصمة أستراليا.

2- التصنيف المورفولوجي للعواصم وفقاً لموقعها:

1- **العواصم الدائمة:** ويطلق عليها العواصم التاريخية التي ظلت لقرون عدة المركز الاقتصادي والثقافي الرئيس في الدولة، ومثال ذلك: روما، لندن، باريس، القاهرة.

2- **العواصم المستحدثة:** وهي العواصم التي قررت بعض الحكومات نقلها من أماكنها إلى مدن أخرى لسبب أو لآخر، فاليابان نقلت عاصمتها من مدينة كيوتو الداخلية إلى طوكيو المدينة الساحلية التي تطل على المحيط الهادي مصدر الحياة لهذه الدولة التجارية العظيمة، فضلاً عن أنها كانت مركز حضاري كبير.

لقد نقلت بعض الدول عواصمها من مواقع ساحلية إلى داخل الدولة، كما حدث في:

- البرازيل عندما نقلت عاصمتها من ريو دي جانيرو إلى برازيليا.
- تركيا عندما نقلت عاصمتها من اسطنبول إلى أنقرة.

3- **العواصم المقسمة:** تتوزع فيها وظائف الحكومة وسلطات الدولة بين أكثر من عاصمة، ليعتبر هذا حلاً توافقياً أكثر منه مرضياً، ففي هولندا يقع مقر البرلمان في مدينة لاهاي وهي

العاصمة التنظيمية والتشريعية للبلاد، فى حين أن مقر الملك يقع في مدينة امستردام العاصمة الرسمية للبلاد.

نشأة العواصم:

لا نغالي إذا قلنا أن الوظيفة هي مبرر وجود المدينة، وهي محدد نمط العيش فيها, والأساس في قيامها وتشكيلها، وتقسم وظائف المدينة إلى أربع وظائف أساسية هي: الوظيفة السياسية، والوظيفة الثقافية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الحربية.

والعواصم هي تلك المدن التي تختص بالوظيفة الإدارية والسياسية, هاتان الوظيفتان, على خلاف باقي الوظائف المدنية الحديثة الأخرى، تختار بمعنى إنها لا تظهر وتنمو طبيعياً كما تنمو الوظائف الأخرى (التجارية والصناعية أو حتى الثقافية)، حيث لا توجد مدينة بلغت نهاية مراحل التطور تقوم بالإدارة وتحرك السياسة فحسب، فهاتان الوظيفتان تمارسان عادة إلي جانب وظائف أخرى، وعادةً ما توكل الوظيفة الإدارية والسياسية إلى المدينة الأولى في الإقليم السياسي أو الدولة، ولما كان من الصعب في أحيان كثيرة تحديد أية مدينة هي الأولى، فإن عملية الاختيار غالباً ما تكون مصحوبة ومشحونة بالحساسيات، حيث كان في السابق يتم اختيار المدينة ذات الموقع الوسط أو المتوسط، ومع تطور المواصلات والنقل بدأت فكرة الدولة الحديثة، ذات الشعور والحضارة المشتركة، ومعها ظهرت العواصم الوطنية، حيث لم تعد مجرد مركز إداري أكبر أو نقطة قيادة عليا، بل أصبحت داخلياً المركز الذي يتطلع نحوه كل البلد، (وضابط الإيقاع) الذي يحفظ التوازن والتكامل بين شعور الدولة، ويجمع عواطفها وتوجيهها، كما تصبح خارجياً الرمز السياسي الذي يعبر عن الحياة العميقة للدولة وعن آرائها وفلسفتها الحيوية، ونافذة الدولة التي تطل منها على العالم.

إن الشرط الرئيس العام لاختيار العواصم يلخصه العلماء في (الموقع البارز)، لأن العاصمة ليست مكتباً رئيساً في الداخل فحسب، بل هي نافذة على العالم الخارجي كما سبق القول: إن تحديد موقع العاصمة تتجاذبه فكرتان، وظيفة العاصمة الداخلية (كضابط إيقاع) لإقليم الدولة، ووظيفتها الخارجية (كولي أمر) للدولة مع الدول الأخرى, والفكرة الأولى تجنح بالعاصمة إلى مبدأ الرأس وبالتالي التوسط الجغرافي, والثانية إلى مبدأ البوابة، وبالتالي الموقع الهامشي، وفي كلا الحالتين لابد من الموقع البارز والذي يتحدد في العديد من الشروط، نحدد منها خمسة:

1- التوسط الهندسي:

إن النظرة المثالية للعاصمة هي توسطها للدولة، وبذلك تكون في مركز الثقل الهندسي وقد يكون سبباً في حمايتها من خطر الهجوم البري أو لإيجاد نوع من التوازن بين أجزاء الدولة, والتوسط الهندسي للعاصمة يتكئ بالأساس على علاقة العاصمة بالحدود السياسية للدولة, ومن ثم كل اضطراب في الحدود يهز توسط العاصمة.

2- الاكيومين:

ويقصد به الإقليم ذو الكثافة السكانية العالية في الدولة، حيث عادةً ما تتوسط العاصمة اكيومين الدولة, والذي تحدده ثلاثة عوامل رئيسة: الموقع والتضاريس والمناخ, فالموقع عادةً ما تتوسط العاصمة الاكيومين, أما التضاريس, فإن السهول والأودية وبالتالي الأماكن الخصبة هي التي توجه السكن في الإقليم, ومن ثم نشوء العاصمة, أما المناخ فتسعى العواصم أن تكون في الأقاليم الأمثل مناخاً في أغلب الأحيان.

3- النواة النووية (القلب):

إن العاملين السابقين لا يفسران جميع مواقع العواصم، فقد أطلق العالم هويتلزي مسمى (النواة النووية) إمعاناً في التأكيد، وهو أن تتم وحدة دولة حول إقليم معين منها، فيكون من الطبيعي لعاصمة هذه النواة النووية أن تصبح العاصمة القومية الموحدة للدولة.

وعلى الرغم من أهمية العاصمة بالنسبة للدولة، إلا أنه يوجد في الدولة مواقع أخرى ذات أهمية لا تقل أهميتها عن العاصمة، ويعبر عنها بالنواة أو قلب الدولة. والمقصود بقلب الدولة هو منطقة تشكل أهمية وثقل اقتصادي أو سكاني أو ثقافي أو سياسي في الدولة.

أنواع قلب الدولة على حسب الاهمية:

أولاً: منطقة القلب ذات الأهمية الاقتصادية: تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية المهمة فى الدولة، مثل إقليم البحيرات الخمس بين الولايات المتحدة وكندا.

ثانياً: منطقة القلب ذات الأهمية السياسية: تتركز فيها المقرات السياسية ومنها تصدر القرارات.

ثالثاً: منطقة القلب ذات الاهمية الثقافية والدينية: تتركز فيها المؤسسات الثقافية والمراكز الدينية كمكة المكرمة فى المملكة العربية السعودية.

رابعاً: منطقة القلب ذات التركيز السكاني: يتركز فيها معظم سكان الدولة، مثل: تركز السكان فى جنوب أفغانستان دون غيره من مناطقها.

4- التوجيه السياسي:

وهذا العامل يرتكز على توجه الدولة الخارجي، نحو تيارات الحضارة الرئيسة، أو محاور السياسة العالمية الكبرى، فبقدر ما تتوجه الدول إلى الخارج، تكون سهولة الاتصال بذلك الخارج، وهذ يشكل اعتباراً هاماً في مواقع العواصم.

5- العامل التاريخي:

إن تاريخ نشوء الدولة والقومية لبلد ما، لا يمكن تجاهله عند اختيار موقع العاصمة، حيث أن فقدان العامل والبعد التاريخي، يضفي على العاصمة عنصراً اصطناعياً ويعطيها صفة غير شخصية ومجردة.

فالعواصم السياسية البحتة هي في الواقع عواصم اصطناعية, وهنا لابد أن نذكر أن اختيار مدينة صغيرة أو متوسطة لتصبح عاصمة للدولة من حيث الحجم هو السبب الوحيد في اختيارها لهذه الوظيفة, عكس ما نعتقد لأول وهلة, وفي هذا الصدد هنالك اتجاهين متعارضين تماماً, اتخاذ أكبر مدينة كعاصمة، وتحاشي أن تكون أكبر مدينة هي العاصمة، حيث أخذت دول أسيا بالمبدأ الأول، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الكومنولث البريطاني بالمبدأ الثاني, إن خلاصة تأثير طبيعة الوظيفة السياسية, هي أن تجعل من العاصمة(لعبة الحكومة المدللة) كما يقول هويتلزي.

فإذا ما اعتبرنا العواصم هي المدن التي لها دور سياسي، وهي مركز الإدارة الرئيس في الدولة، والعواصم عادةً هي تلك المدن التي تشمل أكبر عدد من المؤسسات الوظيفية فهي تمارس عامل جذب كبير، ينعش النشاط الثقافي والسياحي بالدولة.

إن عدم وجود ضابط للإيقاع في حالات السلم، قد لا تكون له نتائج سلبية بقدر ما له من المزايا في حالة وجوده، ولكن في حالات اللا سلم فقد تكون له عواقبه الوخيمة، وخصوصاً في حال بروز أكثر من ضابط للإيقاع، وبالتالي أكثر من ولي للأمر.

إن العواصم الوطنية في أغلب دول العالم اليوم، هي أكبر المدن وأكثرها ثباتاً واستقراراً، من تلك التي عرفها العالم في الماضي، لأنها هي القبلة ورمز عزة وحضارة الشعب، وعادةً ما يتم اختيار العاصمة, ويرسخ اختيارها بالقوانين, والتشريعات والمراسيم المنظمة للدولة, فكما لكل دولة شعار ونشيد, كذلك لها عاصمة, إن نقل بعض أو جزء من الوظائف الأساسية للدولة, لا يعيق أو يقلل من هيبة أو مكانة العاصمة في شيء, حيث هنالك العديد من الدول التي توزع المهام الإدارية والسياسية على بعض المدن ولها عواصم معروفة.

حماية العاصمة

تعمل كل دولة على تأمين عاصمتها من أي غزو خارجي، أو من أي حركة ثورية من الداخل؛ لأن سقوط العاصمة فى يد قوة خارجية أو داخلية معناه نهاية السلطة وبداية سلطة حاكمة جديدة.

أجمل عاصمة في العالم

العواصم هي المدن الرئيسية في أية دولة من الدول، وهي في الغالب تكون أول شيء تقع عليه عين الزائر وعين الدارس لدولة معينة من دول العالم أجمع. والعواصم كالدول يتم تحديد جمالها وفقاً لمعايير وأسس جمال الدول والمناطق، فبعض الناس يحبون المناطق التي تكثر فيها الأماكن الطبيعية والبعض الآخر يحبون المناطق التي يكثر فيها الإرث الحضاري

والمعالم التاريخية، وهناك من يحب المناطق التي تتميز بأنها عصرية. لهذا السبب فمن الصعب أن يُرضي رأي شخص ما كافة أذواق الناس.

مما سبق يمكن القول أنّ المنطقة الأجمل في العالم أجمع هي منطقة بلاد الشام (فلسطين والأردن ولبنان وسوريا)، فحجم التنوّع الحضاري والتاريخي والطبيعي الذي يوجد على هذه الأرض لا يمكن أن يحصى، ففيها السهول والجبال والوديان وهي المناطق الساحرة بشهادة المستشرقين، ومن يأتون لزيارة هذه البلدان، أيضاَ فهذه المنطقة هي أصل الأديان، لهذا السبب فهي منطقة تسود فيها الروحانيات، ومن هنا فمن يزور هذه المنطقة يشعر على الفور براحة نفسية قل أن يجدها في أي منطقة أخرى في العالم، كما أنه يشعر على الفور بالحب والجمال.

ومن هنا، فإن الدول المكوّنة لمنطقة بلاد الشام هي أجمل الدول، ومن هنا أيضاً يمكن القول إن العواصم الأربعة هي أجمل العواصم على الإطلاق، ولا يمكن تفضيل واحدة على أخرى، إلا أنّه ربما تحتوي الواحدة منها على أمور تتميّز بها وتخصها لا توجد عن العواصم الأخرى.

فالقدس مثلاً تتميّز بأنها عاصمة المقدسات، فكل شبر فيها هو شبر مقدس، كما وتتميّز بجمال العمارة فيها نظراً إلى أنها مدينة عريقة تعاقبت الحضارة عليها عبر التاريخ.

أما عمان فهي جميلة لأنها شاهد على الحضارات كافة، فالحضارات وقبل زوالها أبت إلا أن تترك شيئاً من ذكراها في عمان، ففي عمان العديد من المعالم الأثرية منها جبل القلعة الذي يحتوي على العديد من المعالم الأثرية، وهناك المدرج الروماني، ومقامات الصحابة، وكهف أهل الكهف، وسبيل الحوريات، ووسط البلد، وجبل عمان، وجبل اللويبدة وغير ذلك



الكثير، وكل هذه الأماكن تشكّل القلب النابض لعمان وهي التي تعطي الروح لكل من يأتي لزيارة هذه العاصمة الجميلة.

أما دمشق وما أدراك ما دمشق، فهذه المدينة هي المدينة التي لم يستطع أن يجد الإنسان مثيلاً لها، فنسبة الجمال فيها مرتفعة جداً، إلى درجة يُشعر الإنسان أنه في الجنة وليس على الأرض، فبين البيوت القديمة وقبور العظماء والأسواق العريقة وقاسيون والمطاعم وكل حجر من حجارتها يتشكل قلب الإنسان وكل شيء فيه.

أخيراً نأتي إلى بيروت التي تصل الشرق بالغرب والتي تعد مدينة الثقافة التي لا تنضب، ومدينة الحضارة، ومدينة السحر والجمال، فهي من أجمل بقاع العالم على الإطلاق، فيكفي للإنسان أن يعرف أن بيروت هي موطن الفن والجمال ليقول على الفور أنها من أجمل عواصم الدنيا.

من هنا فهذه العواصم الأربع هي الأجمل في العالم كله، ولا يمكن أن تنفصل هذه البقاع عن بعضها البعض فهي تتكامل مع بعضها، لأنّ بلاد الشام كانت وستبقى رغم الحدود، هي وباقي بقاع العالم العربي وحدة واحدة لا تتجزأ.

المبحث الثالث: الحدود السياسية للدولة ومشكلاتها

الحدود السياسية هي خطوط وهمية لا وجود لها في الواقع ولكن وُضعت بواسطة الإنسان لتُحدد أراضي الدولة التي يحق لها ممارسة سلطتها وقوانينها عليها، تُرسم هذه الحدود على الخرائط في شكل خطوط متصلة أو متقطعة، وتضم كافة الأنهار والمسطحات المائية وجزء من مياه البحار والمحيطات التي تطل عليها أراضي الدولة وتعرف باسم المياه الإقليمية، كما تحدد أيضاً المجال الجوي التابع لهذه الدولة ولا يُسمح بالتحليق فيه إلا بإذن منها، كل رقعة محددة على الخريطة لها لغة وعملة رسمية، ودستور وحكومة خاص بها، كما يتفق أهلها في العادات والأعراف وفي أغلب السمات والملامح الشخصية أيضاً[206].

ويدخل من ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخل حدودها السياسية، سواء أكانت أنهاراً أو بحيرات أو قنوات مائية، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي تعرف بالمياه الإقليمية، وطبقة الجو التي تعلو هذه الرقعة السياسية المحددة. وعند هذه الحدود تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة لها بما لها من نظم سياسية واقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة.

الحدود والتخوم

الحدود والتخوم السياسية هي مرآة قوة الدولة أو ضعفها. وهي أحد مظاهر قوتها المورفولوجية أو الظاهرية. هذا ما قاله أبو الجغرافية السياسية فردريك راتزل.

---

206 – محمد فاتح عقل، **مشكلات الحدود السياسية**، ج1، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962، ص23.



قديماً كانت الممالك والإمبراطوريات تستخدم الحدود الطبيعية والأراضي غير الصالحة للعيش كحدود طبيعية بينها وبين الكيانات المجاورة فيما يُعرف باسم "التخوم"، ظل التخوم مستخدماً حتى القرن التاسع عشر حيث بدأت بعض المشاكل في الظهور خاصة مشاكل التنقل والسفر من مكان لآخر، فبدأت الحدود السياسية في الظهور[207].

وتختلف الحدود عن التخوم في أن الأخيرة هي عبارة عن مناطق جغرافية واسعة تفصل بين الوحدات السياسية. وتمتاز الحدود في أنها خطوط محددة ودقيقة، تفصل بين الدول على الخريطة. وقد كانت التخوم تفصل بين الدول الحديثة. كما كانت التخوم ولا زالت تفصل بين العشائر والقبائل البدوية.

ويعرف الحد في اللغة العربية بأنه الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أَحدهما بالآخر، أَو لئلا يتعدى أَحدهما على الآخر، وجمعه حُدود.

أما التخم، وجمعه تخوم، فهو الفصل بين الأرضين من الحدود والمعالم. والحدود كمصطلح جغرافي تعنى حافة الإقليم السياسي للدولة، كما أنَّ الحدود تسهم في خلق شخصيات جغرافية مميزة حضارية على جانبيه. ويتضمن المفهوم التاريخي للحدود على أنها تمثل انعكاسات لتعامل الدولة وتوسعها وانكماشها وتجزئتها، وتعبر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها خلال مراحل زمنية متتابعة.

---

207 – محمد زاهر سعيد السماك، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، أربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، ط11، 1998، ص107.



وهناك فروق جوهرية بين الحدود والتخوم. فكلمة تخوم توصف بأنها الواجهة المتقدمة لحضارةً ما. أما الحدود فهي توصف بأطراف الأراضي أو الإقليم الذي تحده. وبذلك تقوم التخوم في اتجاه الخارج، والحدود في اتجاه الداخل بالنسبة للدولة[208].

كذلك هناك عدة فروق اصطلاحية بين الحدود والتخوم، هي:

1- أن اصطلاح التخوم شاع في الماضي، بينما اصطلاح الحدود حديث نسبياً، حيث أن التخوم ظاهرة تاريخية اختفت في الوقت الحاضر، لأن يابس الأرض جرى تتبعه لكل الدول، وحلت الحدود السياسية محل الحدود.

2- تمثل الحدود خطوطاً واضحة المعالم، ومحددة في الفصل بين الدولتين، أما التخوم فهي مناطق وصل تشبه المنطقة المحايدة.

3- الحد السياسي ظاهرة بشرية لأغراض سياسية، بينما التخوم ظاهرة طبيعية ارتبطت بالمواقع الوعرة غير الصالحة للاستيطان البشري، كالصحاري والجبال الشاهقة الارتفاع[209].

وفي ظل الإمبراطوريات الكبرى القديمة، كانت مناطق التخوم تقع ما بين إمبراطورية وأخرى، أو كانت مناطق تجَاور مع كيانات خارجية أقل حجماً. وفي العصور الحديثة قد استبدلت التخوم بالحدود السياسية في كل أرجاء الأرض، إلا من آخر التخوم وهي الموجودة في القارة القطبية الجنوبية، وكذلك الحدود في أعالي البحار والفضاء الخارجي.

---

[208]- بيتر تايلور وكولن فلنت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2003، ص162.

[209]- ماهر حمدي عيش، **الجغرافية السياسية**، شبين الكوم: دار الوثائق، 2005، ص86.



معايير تخطيط الحدود السياسية

هناك خمسة معايير رئيسة لتخطيط الحدود، وهي[210]:

1- المعيار الطبيعي: وهو ما يتعلق بتخطيط الحدود حسب التضاريس.

2- المعيار القومي: وهو ما يتعلق بتأثير الحدود على الأمن القومي للبلاد.

3- المعيار التعاقدي.

4- المعيار الهندسي: أي شكل الحدود من الناحية الهندسية.

5- معيار القوة.

وهذه المعايير ليست في عزلة عن بعضها، إذ أن جميع الحدود في خريطة العالم السياسية إنما تعكس معيار قوة صانعها. أما فكرة الحدود الطبيعية، فهي وليدة فرنسا في القرن الثامن عشر الميلادي، عندما كانت تمثل إحدى أقوى الدول الأوربية، ورأت أن من حقها الادعاء بحيز أكبر من ما أسمته "الإقليم الطبيعي"[211].

وظهرت الحدود القومية كرد فعل ألماني لسياسة فرنسا التوسعية. أي أن ألمانيا حددت حدودها على أساس القومية الألمانية للحد من التوسع الفرنسي. أما الحدود التعاقدية الهندسية فترتبط بالقوى الاستعمارية وتنافسها العسكري، حيث كانت ترسم حدود المستعمرات بالتعاقد بين القوى الاستعمارية عندما كانت تتلاقى نفوذ القوى الاستعمارية، وذلك دون

---

210 – Jones, S S.P, Boundary Concepts in the Setting of place and Time, AAG, 1959,NO. 44, PP 241 – 255.

211– بيتر تايلور وكولن فلنت، مرجع سابق، ص279.



الاستناد لأي معيار طبيعي أو معيار قومي وبشري. ومن هنا ظهرت الحدود الهندسية التي تستند إلى خطوط الطول ودوائر العرض[212]. وبناءً على ذلك نجد أن العديد من الجماعات العرقية الواحدة أو الشعب الواحد على سبيل المثال قد قطعت أوصاله وشتت على دول مختلفة، وفق تجاهل لكل ما هو قومي أو طبيعي.

وهناك أربعة معايير أساسية لترسيم الحدود السياسية، أولهم المعيار الاستراتيجي في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، والمعيار الإثنوغرافي الحضاري في فترة ما بين الحربين العالميين، والمعيار الاقتصادي في الوقت الحاضر، أما المعيار الرابع فهو القوة والقهر والاتفاقات غير المتكافئة[213].

مراحل وضع الحدود السياسية

لا يُمكن لأي دولة أن تضع حدودها بمفرها دون استشارة الدول المجاورة وإلا وقعت في نزاعات وحروب لا نهاية لها خاصة إذا تعدت على ملكية وأراضي دولة أخرى، لذلك وجب وضع قواعد محددة لصياغة الحدود السياسية، ويمكن تقسيم مراحل تخطيط الحد السياسي بين دولتين إلى أربع مراحل، وهي[214]:

1- مرحلة التعريف: وهي مرحلة صياغة معاهدة الحدود بين الدول الأطراف، وتتضمن المعاهدة وصفاً للحد والمنطقة التي يخترقها ومساره. وكلما كان الوصف تفصيلياً ودقيقاً

---

212 - ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص87.

213 – محمد محمود إبراهيم الديب، **ماهية الجغرافية السياسية**، مجلة المنهل، العدد 538، مارس 1997، ص113.

214 – Weigert, H., Principle of Political Geography, New Yourk, PP. 92 –93.



ومتضمناً إحداثيات جغرافية تحدد مسار الحد السياسي، كلما كانت احتمالات النزاع بين الدولتين قليلة.

2- مرحلة التحديد: وتتضمن عملية نقل الحد من مجرد نص في المعاهدة إلى خط على الخرائط. ويمكن تضمين هذه المرحلة ضمن المرحلة السابقة.

3- مرحلة التعيين: تتضمن تحديد خط الحدود أو تعيينه على الطبيعة باستخدام طرق مختلفة، كالأسلاك الشائكة أو الأعمدة الخرسانية أو الأسوار وغير ذلك.

4- مرحلة إدارة الحد: وهي مرحلة دائمة تتضمن المحافظة على الحد الخطي السياسي، ودوام فاعليته وحراسته.

وظائف الحدود السياسية

تؤدي الحدود السياسية للدول عدة وظائف، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو دفاعي، ومنها ما هو ثقافي[215].

الوظيفة الأمنية للحدود

ارتبطت الوظيفة الأمنية بفكرة إنشاء الحدود السياسية الخطيّة، وكان الهدف هو تحقيق حدود آمنة بإقامة تحصينات عسكرية دفاعية، مثل خط بارليف الذي حاولت إسرائيل تطبيقه لفصل سيناء عن مصر بعد نكسة 1967، حتى انهياره في بداية حرب أكتوبر

---

215 – ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص103.





1973. ومع التطورات التقنية الحديثة في فنون الحرب وصناعة السلاح من حيث المدى والسرعة والفاعلية، سقطت نظرية الحدود الآمنة.

وكلما كان طول حدود الدولة قصيراً بالنسبة لمساحتها، كلما قل ذلك من أعباء الدفاع عن حدود تلك الدولة، ويحقق الشكل الدائري للدولة أقصر حدود سياسية ممكنة. وكلما انحرف شكل الدولة عن الشكل الدائري كلما زادت الأعباء الدفاعية من جراء زيادة طول الحدود السياسية، ويمكن التعرف على مدى الأعباء الإضافية التي تتحملها الدولة بزيادة أطوال حدودها بمقارنة طول الحدود الفعلية للدولة بطول حدودها النظرية في حال افتراض اتخاذ الدولة بذات مساحتها الدائري.

فالحدود تلعب دوراً مهماً في قوة الدولة أو إضعافها، ففي الوقت الذي تشكل فيه الحدود ميزة للدولة من حيث زيادة الأهمية الاقتصادية والتبادل التجاري وزيادة النشاط السياحي، إلا أنها في وقت الحروب والاضطرابات تشكل عاملاً سلبياً يهدد الأمن القومي للدول، ومثال على ذلك ما شكله عامل الحدود الطويلة من عامل ضاغط وسلبي على الأزمة السورية التي بدأت عام 2011، حيث استغلَّت "الجماعات الإرهابية" و"التنظيمات المسلحة" الحدود الطويلة بين سورية وكلٍّ من تركيا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة، لتهريب المقاتلين والسلاح والنفط السوري الذي قامت بنهبه، إضافةً إلى قيام تنظيم "داعش" بإزالة الحدود الفاصلة بين سورية والعراق في بعض المناطق، ولهذا، شكلت الحدود فيما يتعلق بالأزمة السورية عاملاً سلبياً في تصعيد الأزمة واستمرارها وتهديد الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة.

وقد وضع بوجز (Boggs) معامل احتكاك الحدود بضرب الكثافة الحسابية العامة لسكان الدولة في نسبة حدودها البرية إلى مساحتها وذلك للاستدلال على منعه الحدود من عدمه. وكلما زادت قيمة هذا المعامل كلما زادت فرصة الاحتكاك على الحدود، وليس لهذا المعامل قيمة فهو نسبي بمقارنة الدول ببعضها[216].

ولا تقتصر الوظيفة الأمنية الاستراتيجية للحدود على النواحي العسكرية، بل تمتد إلى النواحي المدنية، إذ تقام على الحدود المحاجر الصحية ونقاط التفتيش الصحي، وذلك لمنع دخول الأمراض القادمة من الخارج عن طريق الأفراد أو الحيوانات، والتي قد تصيب الإنسان أو النبات أو الحيوان داخل الدولة، ويمكن أن يُحدِث وباء واسع الانتشار. كما توجد على طول الحدود نقاط المراقبة لحماية أراضي الدولة من كل معتدٍ أثيم. وبذلك تمنع، نسبياً، دخول الأشخاص غير المرغوب فيهم وتحول دون هروب المواطنين منها لسبب أو لآخر[217].

الوظيفة الاقتصادية للحدود

تحيط الحدود السياسية بالأراضي التي يحق للدولة استغلالها اقتصادياً، كذلك تحدد لحماية موارد الدولة المالية العامة كالتعريفات الجمركية والدعم السلعي والمواصفات والقواعد القانونية والرقابية، كذلك التفاوت الاقتصادي بين دولة وأخرى بسبب العوامل الجغرافية. وأيضاً لمنع تضارب مصالح الدول عند استغلال مواردها الاقتصادية في مناطق الحدود. فإنه ينبغي التدقيق في عملية تخطيط الحدود السياسية لمنع نشوب منازعات مع دول الجوار بشأن استغلال تلك الموارد، إلا أن تحقيق ذلك يصبح متعذراً أحياناً في حالة وجود موارد تمتد عبر

---

216 – Boggs, S.W., International Boudaries Astudy of Boundary Functaions and Problems, New York, 1940, P. 25.

217 – محمد محمود إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص525.



الحدود، مثل وجود حقل بترول، كحقل الرميلة بين الكويت والعراق، وهنا تطرح بدائل لمواجهة تلك المشكلة، إما باقتسام العوائد الصافية للإنتاج، أو بتحديد حصص متكافئة من الإنتاج لكل دولة.

وتلعب الحدود دوراً مهماً في حماية النظم الاقتصادية المتميزة للدولة، وتنطوي تلك النظم على قوانين وسياسات تتعلق بالأجور وسعر العملة والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، كما تنظم تلك الحدود التبادل التجاري بين الدول بأشكاله المختلفة[218].

الوظيفة الثقافية للحدود

من الأمور المنوطة بالحدود السياسية تنظيم انتقال الأفراد والأفكار بقدر تنظيمها لانتقال السلع، وبالتالي فإن أحد أهم وظائف الحدود هو الحفاظ على الهوية الثقافية للدولة، بقدر حمايتها لمصالحها الاقتصادية، إلا أن هناك بعض الحدود السياسية التي ساهم في صنعها الاستعمار في الحقبة الاستعمارية، رُسمت في واقع ثقافي لا يمت لها بِصلة، لأنها خلقت حدوداً مصطنعة، وكيانات سياسية جديدة، لذلك كانت المشكلات التي خلفها الاستعمار معقدة ومتشابكة. فالمشكلات لا تعني الحدود السياسية فقط، بل تعني كل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية، كالحدود التي تفصل بين الدول العربية مثلاً الذي هو في الأصل أمة واحدة مزقتها الدول الاستعمارية[219].

---

218 – ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص104.

219 – "**الحدود العربية الإقليمية: الحدود الجنوبية للوطن العربي**"، الأهرام الرقمي، نقلاً عن مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 1 أبريل 1993.

وقد ترتب على التقدم الكبير في تقنيات الاتصالات، وخاصةً الفضائيات، تحطم الحواجز الجغرافيّة والحدود السياسية أمام الوارد الثقافي من خارج البلاد، ولم يعد أمام الدول التي تحرص على الحفاظ على هويتها الثقافية إلا أن تتقدم في العلم لتقديم بديل ثقافي أرقى، أو لسد منافذ الاقتحام الثقافي والإعلامي الخارجي غير المرغوب فيه[220].

تصنيف الحدود السياسية

يمكن تصنيف الحدود إلى حدود طبيعية وحدود غير طبيعية، والأساس في التمييز بينها أن الحدود الطبيعية تتبع ظاهرات طبيعية مثل: البحار والبحيرات والأنهار والجبال والصحاري وغيرها، في حين تتناول الحدود غير الطبيعية الحدود الأثنوغرافية والهندسية والفلكية[221].

أولاً: الحدود الطبيعية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الحدود الطبيعية، وهي الحدود البحرية والحدود البرية والحدود الجوية:

---

220 – ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص105.

221 – محمد مرسي الحريري، **دراسات الجغرافية السياسية**، مرجع سابق، ص329.



أ- الحدود البريّة:

وهي التي تفصل بين الدول على يابس الخريطة السياسية للعالم، أي أنها تقتصر على الحدود بين الدول في قارات العالم، ويُطلق عليها أيضاً الحدود في الرمال[222].

ب- الحدود البحرية:

وهي الحدود التي تحدد نطاق الولاية البحرية للدولة التي تطل على ساحل بحر أو محيط. ويطلق عليها أحياناً خطوط في البحر، وهي تتضمن خطوط الأساس، وحدود الحافة القارية، أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، والحدود بين الدول ذات السواحل المتجاورة والمتقابلة[223].

ويجمع بين الحدود البرية والحدود البحرية أوجه شبه، كما يميز بينهما نقط تباين واختلاف. ووجوه الشبه قليلة، منها أن الهدف من رسم الحدود سواء في البر أو البحر واحد، وهو تأمين حدود الدولة. وأن الأسانيد والحجج المستخدمة في الحالتين متشابهة، كالأسانيد التقنية والتاريخية والاقتصادية والثقافية والقانونية. وأنه في حالة عدم توصل الدول الأطراف إلى اتفاق ثنائي، فإنها تلجأ إلى التحكيم، أو إقامة منطقة محايدة تقتسم مواردها.

ج- الحدود الجوية:

وهي الحدود في الفضاء الجوي، أي أن لكل دولة لها الحق في السيادة الكاملة الخالصة على الفضاء الجوي فوق إقليمها. وبناء على ذلك فإن الامتداد الأفقي للفضاء الجوي

---

222 – Thomas, B.L., International Boundares: Lines in the sand (and the sea), Oxford, 1994, P. 87.

223 – Prescott, J.R.V., Political Frontiers and Boundaories, London, 1987, PP. 1 – 14.



يتحدد على اليابس بحدود الدولة البرية، بينما يتحدد في البحر بالحد الخارجي للمياه الإقليمية. أما في حالة الدول الحبيسة فيتم تحديد الامتداد الأفقي بالحدود مع الدول المجاورة. وبطبيعة الحال فإنه في حالة وجود بعض النزاعات حول امتداد الحدود السياسية أو نشوب نزاعات إقليمية، فإن تلك النزاعات سوف تمتد إلى الفضاء الجوي فوق منطقة النزاع[224].

ثانياً: الحدود غير الطبيعية

وسوف نتناول الحدود الأثنوغرافية والحدود الهندسية والفلكية:

أ- الحدود الاثنوغرافية (الحضارية):

وتسمى أيضاً بالحدود الاثنوغرافية، وهي الحدود التي رُسمت لفصل مجتمعين سياسيين متجاورين يتحدث كل منهما بلغة مختلفة، أو يدين كل منهما بدين مختلف، أو يميز بينهما عوامل ثقافية أخرى. وظهر هذا النوع من الحدود بعد الحرب العالمية الأولى. ويعده بعض الجغرافيون من أفضل أنواع الحدود السياسية لقلة المشكلات الحدودية به[225].

ومن أشهر الأمثلة على الحدود الحضارية هي الحدود في قارة أوروبا، خصوصاً في وسط أوروبا، فقد رسمت على أساس اختلاف اللغات بين شعوب أوروبا.

224- ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص116- 118.

225 - ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص116



ب- الحدود الاصطناعية (الهندسية)

اتجه الانسان قديماً نحو وضع حدود اصطناعية بهدف توفير الحماية له ولأسرته أو مجتمعه، كما اتجهت المجتمعات والدول قديماً نحو بناء حدود اصطناعية تسهم بدور فعال في توفير الحماية من هجمات الأعداء.

فالحدود الاصطناعية هي خطوط حدود مستقيمة تتبع خطوط الطول ودوائر العرض، وأحياناً تكون في شكل أقواس مركزها نقط ثابتة. وهي التي صنعها الإنسان لتسير مع مظاهر بشرية ثقافية، وتبدو الحدود الهندسية في أشكال مختلفة، وهي[226]:

أ- حدود فلكية بحتة تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض، ويشيع هذا النمط في أفريقيا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. وأطول الحدود الفلكية في العالم هي الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- خطوط مستقيمة تصل بين نقطتين معلومتين، أو مماسات دوائر، أو أقواس في دائرة معلومة المركز.

ج- حدود على أبعاد متساوية من ساحل أو سلسلة جبلية.

وتتميز الحدود الهندسية بالاستقامة الواضحة، وتجاهلها للظروف الطبيعية والبشرية التي تمر بها، وإن تميزت كذلك بسهولة التخطيط. فقد ظهرت على قطاعات من تلك الحدود الهندسية مشكلات الفصل بين مناطق متصلة بشرياً واقتصادياً، كالحد المصري السوداني الذي يسير مع خط عرض 22° شمالاً، وفي طرفه الشرقي تكمن مشكلة مثلث حلايب

226 – محمد محمود إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص556.



القاطنة بقبائل البشارية والعبابدة والبجا التي تجول ما بين مصر والسودان دون اعتبار للحدود[227].

وتعد الحدود التي تفصل بين تركيا وسوريا مثالاً على الحدود البشرية، والتي رسمت موازية لسكة حديد بغداد، تبعاً لاتفاقية عقدت بين فرنسا وتركيا عام 1926. كما تبعت الحدود بين الجزائر وتونس طريق تجارة الكرفان التي كانت تصل بين الساحل وداخل إفريقيا.

ومن أمثلة الحدود الاصطناعية:

- **سور الصين العظيم:** الذي يعد أحد الحدود الاصطناعية التاريخية المحصنة، وكان الهدف من بنائه حماية الحدود الشمالية الشرقية للصين، بين منغوليا والصين، ويبلغ طوله 1600 ميل (2575 كم).

- **الجدار العازل بين كلاً من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية:** والذي يبلغ طوله 150 ميلاً (250 كم)، وبعرض يصل إلى 2.5 ميل (4 كم)، ويعد هذا الجدار من أكثر المناطق تسليحاً على وجه الأرض, حيث يعسكر حوله نحو مليون جندي كوري شمالي و 650.000 جندي كوري جنوبي، يدعمهم نحو 45 ألف جندي أمريكي، بالإضافة الى حقول الألغام والأسلاك الشائكة التي تحيط بهذا الجدار.

---

227 – **"مثلث حلايب" يفجر أزمة مكتومة بين القاهرة والخرطوم**. شبكة الإعلام العربية، بتاريخ 5 سبتمبر 2009.

- **جدار ثعبان النار:** ويقع بين كلاً من جنوب أفريقيا وجارتيها موزنبيق وزمبابوي، ويهدف بناء هذا الجدار إلى منع تسلل سكان موزنبيق وزمبابوي إلى جنوب أفريقيا، واحتوى هذا الجدار على اسلاك شائكة مكهربة.

- **جدار الفصل العنصري:** الذي بنته إسرائيل في الأراضي المحتلة، لمنع تسلل الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل.

ثالثاً: التصنيف المورفولوجي للحدود السياسية

يبنى على أساس شكل الحدود الدولية، وتصنف الحدود إلى نوعين:

1- الحدود الطبيعية: وهي التي تسير مع ظواهر طبيعية مختلفة.

2- الحدود الاصطناعية: وهي التي صنعها الإنسان لتسير مع مظاهر بشرية ثقافية.

1- الحدود الطبيعية

هي الحدود التي رسمت بالاعتماد على بعض الظاهرات الجغرافية الطبيعية كالجبال والأنهار وغيرها، ويطلق عليها أيضاً الحدود الفيزيوغرافية. إلا أن التصنيف غير دقيق في واقع الأمر، لأن كل الحدود صناعية غير طبيعية لأنها من صنع الإنسان، ولا توجد حدود تفصل بين البلدان في الأصل. ومن الأمثلة على الحدود الطبيعية[228]:

---

[228] – جودة حسنين جودة، **الجغرافية الطبيعية والخرائط**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993.



أ- الحدود الجبلية

تمتاز الجبال بأنها ظاهرة بارزة ووعرة وصعبة العبور، مما جعلها تكون حدوداً فاصلة بين الدول. وهناك أمثلة كثيرة على الحدود مع الجبال. كالحدود بين الصين والهند مع جبال الهيمالايا، والحدود بين تشيلي والأرجنتين مع جبال الإنديز. وتتميز الحدود الجبلية بالمنعة النسبية.

وهناك بعض العوائق والعقبات التي قد تواجه عملية تخطيط حد سياسي في الجبال، لأن الجبال تشغل مساحات؛ بينما الحدود تمثل خطوط. لذلك فإن الأمر يتطلب اتفاق الدولتين الطرفين في الحد السياسي على خط سير الحد عبر السلسلة الجبلية أو الجبل، ومدى اتفاق الحد السياسي مع خط تقسيم المياه، أو سيره عند أقدام الجبل.

ويعيب الحدود الجبلية تمزيقها لأوصال بعض الجماعات البشرية المتجانسة وتقسيمها بين عدة دول، وعرقلة حركتها، بالإضافة إلى بعض العقبات الفنية حول تحديد ضيق لبعض الاصطلاحات المستخدمة، كخط تقسيم المياه والحواف وأقدام الجبال وأعلى القمم. فضلاً عن تأثير عوامل التعرية مع الزمن على تغير موضع الحد السياسي بتغير موضع خط تقسيم المياه[229].

ب- الأنهار كحدود دولية

برغم ما تتمتع به الأنهار من مميزات، من حيث كونها ظاهرات واضحة على الخرائط وفي الطبيعة، إلا أن هناك بعض العوائق التي تعتري اتخاذ مجاري الأنهار حدوداً سياسية،

229 – ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص112.





منها أن الأنهار في الأصل هي عوامل وصل وتوحيد أكثر منها عوامل فصل وتقسيم. مما يترتب عليه الفصل التعسفي بين جماعة عرقية واحدة حول المجرى النهري. مثال ذلك مشكلة عربستان[230]، حيث تفصل الحدود في شط العرب بين مجموعات عربية أصلها في العراق وامتدادها في إيران[231].

ويسير خط الحدود في الأنهار إما مع ضفة من ضفتي النهر، أو مع الخط الأوسط للنهر، أو مع خط وسط المجرى الملاحي، وهو ما يعرف بخط الثالوج.

ومن الملاحظ أن الأنهار غير مستقرة، حيث أنها تغير مجراها كل فترة من الزمن، كما أن ضفافها غير ثابتة بسبب الفيضان والنحت والإرساب. ويعد نهر الريو غراند الذي تسير معه الحدود السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة المكسيكية من أوضح الأمثلة على تغيير الأنهار لمجاريها.

ومن أمثلة الحدود النهرية التي تفصل بين الدول العربية نهر الأردن الذي يفصل بين الأردن وفلسطين، ونهر اليرموك الذي يفصل بين الأردن وسوريا. ومن الأمثلة العالمية، الحدود بين الأرجنتين وتشيلي، حيث تشكل جبال الأنديز الحدود بين البلدين.

وتقف الأنهار كموانع طبيعية صعبة الاجتياز أمام الجيوش مهما كانت صغيرة. فالوقت والجهد والإمكانات اللازم توفرها لاجتياز حدود طبيعية كالأنهار مثلاً هي أكبر بكثير

230– خالد المسالمة، **الأرض العربية المحتلة: الأحواز**، ألمانيا: مطبعة جامعة الرور، بوخوم، ط2، 2008، ص12.

231– صلاح عبد الجابر عيسى، **مدخل إلى جغرافية الوطن العربي**، شبين الكوم: مطابع جامعة المنوفية، 2004، ص122.

من تلك اللازمة لاجتياز حدود برية. ولذلك توجب على القوات المصرية بناء جسور ومعابر عائمة على قناة السويس عند اجتيازها في حرب 6 أكتوبر عام 1973. ولولا وجود العائق الطبيعي الممثل بالقناة لكانت عملة الاجتياز أسهل واقل تكلفة.

وقد اتخذت العديد من الدول مجاري الأنهار أو قطاعات منها حدوداً سياسية بينها، معظمها في صراعات حدودية فيما بينها، ومن أمثلة ذلك[232]:

نهر الدانوب وروافده بين دول شرقي أوروبا.

نهر السنغال بين السنغال وموريتانيا.

نهر ميكونغ بين كل من تايلاند وكمبوديا وفيتنام ولاوس وميانمار.

نهر شط العرب بين العراق وإيران.

رابعاً: التصنيف الوظيفي

وهو التصنيف القائم على أساس العلاقات الحضارية، أي أنه ينظر إلى علاقة الحدود بالمظاهر البشرية، كأنماط الاستيطان واستخدام الأرض، وتوزيع السكان، وهو من هذه الناحية يقسم إلى ثلاثة أقسام:

[232] – بين ضفتي نهر السنغال. جريدة الغد الأردنية، بتاريخ 31 مارس 2011.



أ- الحدود السابقة لمظاهر الحياة البشرية:

وهي حدود رسمت قبل الاستيطان وتطور معظم المظاهر البشرية الحضارية، وهي حدود شائعة في دول العالم الجديد (مثل الحدود بين دولتي كندا والولايات المتحدة الامريكية) عينت بالاتفاق بين الدول الاستعمارية.

ب- الحدود التالية لمظاهر الحياة البشرية:

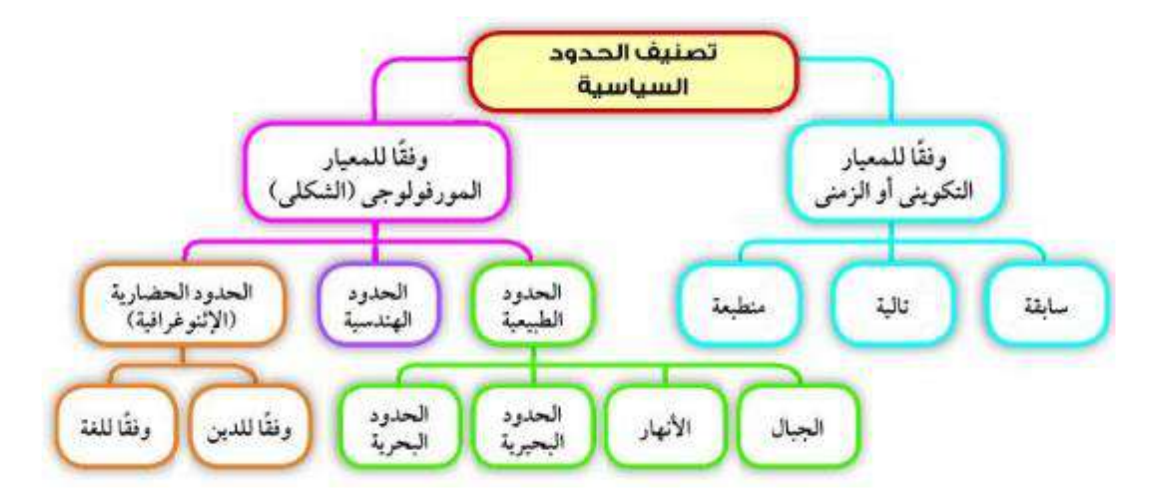
وهي حدود تم تحديدها وتخطيطها بعد تطور المعالم الحضارية أو تقدمها. خططت وفقاً لتقسيمات السياسية العريقة، وخاصة تقسيمات اللغات والأديان (مثل الحدود في شرق أوروبا، والحدود بين دولتي الهند وباكستان).

ج- الحدود المفروضة:

حدود تم فرضها على المجتمعات المعنية بواسطة قوى خارجية أو بواسطة الدولة الأقوى (مثل الحدود الاستعمارية في افريقيا التي تقسم المجتمع الافريقي الواحد أو أفراد القبيلة الواحدة بين دولتين أو أكثر، كحدود السودان مع معظم جيرانها).

والشكل التالي يلخص تصنيف الحدود:





أهم المشكلات الحدودية في العالم:

تعد مشكلة الحدود بطابعها السياسي والجغرافي معضلة عالمية في السياسة الدولية، ومما لا شك فيه أن كل دول العالم دونما استثناء لديها مشكلات تتعلق بالحدود، سواءً أكان ذلك على صعيد دول أمريكا اللاتينية أو دول آسيا وأفريقيا، أو الدول الأوروبية وكذلك الدول العربية. فأحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت على صلة وثيقة بجزر اللورانس أو ما يعرف بنهر الدانوب، وهو ما يعني أن نزاعات الحدود باعتبارها مشكلة دولية تداخلت على صعيد (المياه) و(اليابسة).. فهناك نزاعات بين الدول على (الحدود المائية) وما لذلك من علاقة وثيقة الصلة بالجزر المختلفة التي تمثل موضوع (صراعات) دائماً ما تنشب من وقتاً لآخر وتأخذ طابع (التصعيد) و(التهدئة) في كلتا الحالين.

سوف نتناول في هذا الفصل أسوأ النزاعات الحدودية في العالم وأشدها خطورة، حيث يتربص الآلاف من حرس الحدود بالعدد والعتاد وأصابعهم على الزناد.

1- النزاع الحدودي بين الكوريتين

يبلغ طول الحدود بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية 150 ميلًا، عرفت توتراً شديداً في السنوات الأخيرة بعدما قصفت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية بصاروخ لترد عليها الأخيرة بطلقات المدفعية، وتجري محاولات دبلوماسية للتهدئة خشية تكرار سيناريو الحرب التي جرت بينهما ما بين سنتي 1950- 1953.

وتعود قصة العداوة بينهما إلى سنة 1910، حيث كانت كوريا الموحدة في فترة استعمار دامت 36 سنة من قبل اليابان، وبعد هزيمة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء، حصلت كوريا مباشرة على استقلالها سنة 1945، لتصبح البلاد مسرحاً للصراع بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، تم على أثر ذلك تقسيم كوريا إلى دولتين، واحدة شمالية تابعة للاتحاد السوفيتي وأخرى جنوبية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وبحلول منتصف سنة 1949 انسحبت القوات الأمريكية والسوفيتية من البلاد الكورية، دون أن يعني ذلك انحلال رابط الولاء للحكومتين الشمالية والجنوبية مع المعسكرين.

2- النزاع الهندي- الباكستاني

الباكستان والهند العدوان التاريخيان اللدودان، تصل حدودهما إلى 1800 ميل، لا تتوقف المناوشات بينهما، وطالما يحبس العالم أنفاسه في لحظات ذروة التوتر بينهما خشية اندلاع حرب نووية بسبب نزاع كشمير.

خاضت باكستان والهند ثلاثة حروب ضروسة، ناهيك عن المناوشات المستمرة، الأولى كانت سنة 1947، والثانية في 1965، والثالثة سنة 1971 وهي التي انتهت باقتطاع

الأراضي الشرقية لباكستان وقيام جمهورية بنغلاديش، وخلفت تلك الحروب أكثر من 115 ألف قتيل بينهما.

3- حدود سوريا مع دول الجوار

تمثل الحدود التي تطوق سوريا من كل الجهات حزاماً ناريّاً، وخاصة بعد الحرب الأخيرة على سورية، ولا يزال مجلس الأمن عاجزاً عن حل المشكلة السورية رغم مفاوضات جنيف وأستانة بين الحكومة السورية والمعارضة.

وتزداد خطورة الحدود السورية مع البلدان المحيطة بها كون معظمها غير مؤمنة وتستولي عليها جماعات متطرفة على رأسها داعش التي أزالت الحدود بين سوريا والعراق.

4- النزاع الحدودي بين السعودية واليمن

تعد المنطقة التي تفصل بين أغنى بلد في الدول العربية وأفقر دولها منطقة ملتهبة، وذلك بعد أن شنت السعودية عملية عسكرية سمتها "عاصفة الحزم" لكسر شوكة الحوثيين في اليمن، بذريعة إبعاد الخطر الإيراني عن حدودها وإرجاع "السلطة الشرعية"، ولا تزال العملية مستمرة حتى الساعة.

ولطالما كانت الحدود السعودية اليمنية ملاذاً لمقاتلي القاعدة ومهربي المخدرات والأسلحة، بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون العبور نحو الأراضي السعودية.

5- الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك

بخلاف حدود البلدان السابقة التي تعود خطورتها إلى النزاع بينها، ترجع خطورة الحدود الأمريكية المكسيكية إلى نشاط عصابات المخدرات المكثف، حيث شن الجيش الأمريكي العديد من الحملات العسكرية للقضاء على تلك العصابات، سقط خلالها عشرات الآلاف من تجار المخدرات.

كما تضع وزارة الدفاع الأمريكية آلاف الجنود المجهزين في الحدود مع المكسيك البالغة 1950 ميلاً، لاعتراض مهربي المخدرات والأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين من أمريكا اللاتينية، المتسللين نحو أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

6- النزاع بين أفغانستان وباكستان

لدى باكستان أيضاً حدود ساخنة مع أفغانستان بالإضافة إلى حدودها مع الهند، نظراً لتمركز الجماعات المسلحة مثل القاعدة وطالبان في تلك المساحة، والتي بسببها تعاني باكستان من غياب الاستقرار منذ سنوات.

وتبلغ الحدود الأفغانية الباكستانية 1500 ميل، وفي ظل عدم وجود سلطات مركزية قوية قادرة على تأمين تلك الحدود ولا سيما من الجانب الأفغاني، فإنها أصبحت مرتعاً للجماعات المسلحة التي تخطط لتنفيذ هجمات داخل عمق البلدين.

7- النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر

الحدود مغلقة بين البلدين الشقيقين منذ ما يزيد عن 20 سنة، حيث وقع انفجار بفندق أطلس آسني بمدينة مراكش سنة 1994، اتهم المغرب حينئذ الجزائر بالتورط في ذلك، ما



جعله يفرض التأشيرة على مواطنيها، الأخيرة لم تتأخر في الرد فأغلقت الحدود مباشرة، حالياً يعكف البلدان على بناء جدران إسمنتية وأسلاك شائكة في الحدود بينهما.

ويعود النزاع المغربي الجزائري إلى سنة 1963، حين خاض البلدان حرباً ضروساً سميت بـ "حرب الرمال" بسبب الاختلاف في ترسيم الحدود، ومنذ تلك الفترة لا يزال العداء مستمراً.

وتنشط في الحدود المغربية الجزائرية تحركات مهربي المخدرات والبنزين، ويخلف هذا العداء الحدودي أحياناً قنص مواطنين بالرصاص الحي، ما يؤجج الوضع الحدودي بين الفينة والأخرى، وينخرط البلدان في سباق تسلح منذ سنوات.

8- النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان

يخوض الجيش السوداني منذ عقود حرباً مع العديد من الجماعات المسلحة، وعلى رأسها الحركة الشعبية، كان من آثارها انقسام السودان وقيام دولة جنوب السودان في تموز 2011، خلف النزاع أكثر من مليون ونصف قتيل، ولا تزال الأمم المتحدة تتابع قضايا "الجرائم ضد الإنسانية" التي اقترفتها الجهات المتقاتلة في دارفور.

ويبلغ طول الحدود بين السودان وجنوب السودان 1350 ميلاً، وحتى الآن لا زالت بعض المناطق الحدودية بينهما مشتعلة مثل منطقة أبيي، رغم الجهود الأممية لحل النزاع وإرساء الاستقرار في تلك المناطق التي عانى سكانها من ويلات المعارك.

9- النزاع الحدودي بين تايلاند وكمبوديا

يعود النزاع الحدودي بين تايلاند وكمبوديا إلى حزيران 2008، حيث اختلفا في ترسيم الحدود حول منطقة بحرية، مما كاد أن يتسبب في مواجهة عسكرية بينهما لولا تدخل المحكمة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ولا يزال الوضع بينهما متوتراً في المناطق الحدودية البالغ طولها 500 ميل، والتي يحشد كل منهما جنوده بها، وتسبب الوضع المتوتر في تلك المناطق في نزوح آلاف المدنيين.

10- روسيا – أوكرانيا

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، شهدت منطقة البلطيق عموماً وضعاً حساساً للغاية، ولا سيما بعد ضم روسيا لجزيرة القرم مستخدمة القوة العسكرية، وهو الأمر الذي أثار كثيراً حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الحلف الأطلسي.

وتتهم كييف روسيا بدعم المتمردين على حدودها، لكن موسكو تنفي الأمر وتدعي أن الغرب يحاول تقويض أمنها القومي بدعم الحكومة الأوكرانية بالتدريب والعتاد.

ويشهد بحر البلطيق الممتد على الحدود الأكرانية السويدية الرومانية تواجداً عسكريّاً مخيفاً من قبل روسيا وحلف الناتو، اللذين يصران على القيام بمناورات حربية ضخمة في المناطق الحدودية الأطلسية، بهدف تنافس عرض القوة.

خاتمة:

لقد مثلت الحدود الأهمية الرئيسية للمجتمع الدولي في منتصف القرن الماضي, وذلك لما تمثله الحدود من مجال حيوي للدول, خاصة الحدود الطبيعية وبالأخص الحدود البحرية التي تعرف بتعقيد ترسيم حدودها وتنوع الحدود فيها, إضافة لأهمية الثروات التي تزخر بها المحيطات وهو ما يشكل عامل قوة بالنسبة للدول العظمى, باعتبارها ممرات مائية للتجارة العالمية, وتواجد عسكري عبر تواجد حاملا ت الطائرات الأمريكية أو الأوروبية أو الروسية...الخ, وبشكل خاص الأسطول الأمريكي السادس في منطقة الخليج العربي والذي لا يغادرها حفاظاً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي في المنطقة وتحديداً البترول, وتبرز هذه الأهمية في مناطق النزاع كالقرن الإفريقي, حيث تتعرض السفن التجارية للقرصنة من طرف القراصنة الصوماليين. وفي مناطق وحدود أخري عديدة.

الفصل الخامس: تصنيف الأقاليم السياسية

يتساءل الكثير من الجغرافيين، وبعض المنظّمات المتخصّصة عن عدد دول العالم؛ حيث أثار تساؤلهم خلافاً كبيراً فيما بينهم، وفي عام 1998 أظهر إحصاء قام به مجموعة من الدارسين أنّ عدد دول العالم "230 دولة"، من ضمنها الدول التي تتمتع بالحكم الذاتي وعددها 25 دولة، أمّا صحيفة الإيكونوميست قالت إنّ دول العالم تتراوح بين 168 و254 دولة، وتفصيل هذه الدول كالتالي: 46 دولة في قارة آسيا، 54 دولة في قارة إفريقيا من ضمنها الصحراء الغربية، 47 دولة في قارة أوروبا، 27 دولة في قارة أمريكا الشمالية والوسطى، 12 دولة في قارة أمريكا الجنوبية، 19 دولة في قارة أستراليا[233].

وتعد دولة الفاتيكان أصغر دولة؛ بحيث تبلغ مساحتها 0.44 كم مربّع، وتليها موناكو، وتعد روسيا أكبر دولة من حيث المساحة.

المبحث الأول: العوالم الثلاثة أثناء الحرب الباردة

تم تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم، وهي:

233 - Diamond, Jared (2005). Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed. New York: Penguin (Non-Classics). pp. 495-496



1- العالم الأول

العالم الأول أو المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الغربي مفهوم برز خلال الحرب الباردة، حيث كان يستخدم لوصف الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، تلك الدول كانت " ديمقراطية ورأسمالية".

وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، تغير معنى مصطلح العالم الأول وأصبح معناه مرادفاً إلى حد ما مع الدول المتقدمة أو الدول المتقدمة جداً، وهي الدول التي تتمتع باقتصاد متقدم ومؤشرات تنمية بشرية عالية وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى. وقد عرَّفت هيئة الأمم المتحدة العالم الأول على حسب مقياس الناتج القومي الإجمالي[234].

2- العالم الثاني:

دول العالم الثاني أو المعسكر الشيوعي أو المعسكر الشرقي هي مجموعة الدول الداخلة تحت نطاق الاتحاد السوفييتي، أو تلك البلدان التي تتميز باقتصاد مخطط مسبقاً الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول.

استخدم مصطلح العالم الأول ومصطلح العالم الثالث بالإضافة إلى هذا المصطلح لتقسيم العالم إلى ثلاث فئات واسعة. وبعبارة أخرى فإن مصطلح العالم الثاني نشأ بسبب الحرب الباردة. وهذا المصطلح قد انخفض استخدامه بشكل كبير منذ ثورة 1989. على الرغم

---

[234] – Daniels, John (2007). International business: environments and operations. Prentice Hall. p. 126.



من ذلك فإنه لا يزال يستخدم لوصف الدول التي ما بين الفقر والرخاء، وكثير منها دول شيوعية ودول شيوعية سابقة.

وتتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها للثقافة الليبرالية وللثقافة الرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية. والمعنى الفعلي لتلك المصطلحات قد تغير من كونها مبنية على الفكر السياسي، وأصبحت تعتمد على النظام الاقتصادي في الدولة.

3- العالم الثالث:

دول العالم الثالث يقصد بها الدول النامية، وهي التي تنتج المواد الأولية ولا تقوم بتحويلها إلى منتجات أخرى لأنها لا تملك القدرة المالية ولا التقنية ولا التدريبية. وهي تبيع السلع الأولية رخيصة إلى دول العالم المتقدم ثم تشتري المنتجات التي صنعت من سلعها الأولية بأغلى الأسعار من نفس الدول وهي مستغلة من الدول المتقدمة.

والدول النامية ينتشر فيها الأمية والفقر ومعظم شعبها يشتغل بالزراعة لأنهم لا يتقنون سواها، فأغلبهم أميون لم يتعلموا وليس عندهم أي تدريب أو تطوير فلا يجيدون سوى الزراعة أو الأعمال المشابهة لها.

وللأسف معظم الشعوب العربية، إن لم تكن كلها، هي من الدول النامية، وإن ركبوا أفخم السيارات وسكنوا أفخم القصور لأنهم لا يصنعون السلع ولا ينتجون التقنية، إنما يشترون المستهلك النهائي من العالم المتقدم، فنحن شعوب لا تنتج بل تستهلك فقط وهذا سبب تخلفنا.

والشكل التالي يوضح العوالم الثلاثة في فترة الحرب الباردة:



العوالم الثلاثة أثناء الحرب الباردة



ولا تهتم الجغرافية السياسية بتركيب الدولة من حيث وظائف سلطاتها الثلاث: (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، سواء أكانت الحكومات ديمقراطية أو ديكتاتورية. فتلك كلها تدخل في مجال علم السياسة، ولكن الجغرافية تهتم بنوع السيطرة الحكومية على جزء معين من سطح الأرض ودرجة السيطرة ومدى فعاليتها وانعكاسها على شكل الدولة ودورها في تقويم القوة الاقتصادية والسكانية.

ويصنف فقهاء القانون الدولي العام الدول على أساس معيار السيادة، بينما يصنفها فقهاء القانون الدستوري على أساس معيار الشكل أو التكوين وطبيعة السلطة السائدة فيها.



المبحث الثاني: أنواع الدولة من حيث السيادة:

تقسم الدول من حيث السيادة إلى نوعين هما: الدول كاملة السيادة، والدول ناقصة السيادة.

المطلب الأول: الدول كاملة السيادة:

يقصد بالدولة كاملة السيادة على أنها الدولة التي تملك مباشرة جميع الاختصاصات النابعة من قواعد القانون الدولي العام، فالدولة تتصرف بحرية في شؤونها الداخلية والخارجية بدون تدخل أو اشراف من دولة أخرى.

وهكذا فالدولة كاملة السيادة هي تلك الدولة التي تتمتع باستقلال تام في مباشرة شؤونها الداخلية والخارجية وممارسة سلطاتها، دون خضوعها لتأثير أو رقابة أو هيمنة أو توجيه دولة نافذة أخرى أو منظمة دولية. أي هي الدولة التي تتمتع بكافة حقوقها وتلتزم بكافة واجباتها الدولية، وهي في مباشرتها لذلك لا تخضع سلطتها لأي سلطات أخرى داخلية كانت أم خارجية، خضوعاً مقرراً بقاعدة قانونية، إلاّ ما تفرضه عليها قواعد القانون الدولي العام من قيود على حريتها في التصرف، أو ما قد تفرضه التزامات تعاهديه أو اتفاقية كانت قد أبرمتها الدولة بمحض ارادتها.

ومن مظاهر الاستقلال الداخلي، على سبيل المثال لا الحصر هي: حرية اختيار الحكام، واختيار نظام الحكم المناسب لشعب الدولة، وكتابة دستورها، واصدار القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات التي تضمن تحقيق مصالح وأهداف الشعب الآنية والمستقبلية.



أما من مظاهر الاستقلال الخارجي، فهي: حرية الدولة في اقامة علاقاتها الدولية مع أشخاص القانون الدولي، وخاصة الدول والمنظمات الدولية والوكالات الدولية المتخصصة، بدأً من الانتماء إليها مروراً في الاشتراك في أنشطتها وانتهاءً في الانسحاب منها، إن قررت ذلك بإرادتها. ومن المظاهر الأخرى نجدها أيضاً في حرية الدولة بإعلانها الحرب أو وقفها وعقد الصلح، وفي عقد المعاهدات والاتفاقيات أو الانضمام إليها أو الانسحاب منها.

ويرى البعض ان جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة هي دول كاملة السيادة، مستندين إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق، التي نصت على أن: " الهيئة تقوم على مبدأ السيادة بين أعضائها". إلا أن التطور الذي حصل على مفهوم السيادة بفعل متغيرات استراتيجية دولية، قد جعلته يتصف بسمة المرونة والنسبية. فضلاً عما نلاحظه من تناقضات فيما بين النص القانوني الدولي المذكور وتطبيقاته العملية على أرض الواقع وخاصة من قبل الدول الكبرى راعية الميثاق نفسه والتي تعد أكثر الجهات الدولية اختراقاً لسيادة الدول الأخرى.

ويدخل ضمن إطار هذا التقسيم نوعين متميزين من الدول هما: الدول القومية أو الدول ذات النظام الموحد والدول الاتحادية.

أولاً: الدول القومية (الدول الموحدة):

تتفق معظم الآراء على أن أول اعتراف رسمي بالدولة الحديثة كان قد تحقق من خلال معاهدة (ويستفاليا) عام1648م التي أنهت الحروب الدينية الطاحنة في أوروبا (حرب الثلاثين عام)، كما أنها قننت أسس التعامل بين الدول الأوروبية التي كانت تتكون منها

الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضلاً عن كونها أرست معالم نظام دولي جديد قوامه (الدولة القومية).

وهكذا، فقد ظهرت (الدولة القومية) في بعض دول أوروبا كمحصلة لمسيرة التطور الاجتماعي، والاقتصادي، والأحداث السياسية، ومن ثم انتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي إلى بقية أرجاء القارة.

إذاً، فالحديث عن الدولة الحديثة في دول العالم الغربي، إنما هو حديث عن (الدولة القومية) أو (الدولة–الأمة) كشكل سياسي– قانوني متميز عن الأشكال التي سبقته.

وفي واقع الأمر، لم يأت ظهور الدولة القومية من فراغ، بل إنه كان مصاحباً لعملية تحولات عميقة عدت بمثابة انتقال من عصر إلى آخر، من المجتمع الزراعي التقليدي (الإقطاعي)، إلى المجتمع الصناعي الحديث (الرأسمالي) وهو مجتمع أطلق تحولات اجتماعية–اقتصادية وثقافية ديناميكية.

فقد استطاعت الأمم والشعوب التي تطور فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي أن تسبق غيرها من الشعوب والأمم في بناء دولتها الحديثة، بعد أن استكملت وحدتها القومية، وإقامة المؤسسات التمثيلية والتنفيذية والبيروقراطية التي شكلت دعائم وأسس هذه الدولة. ومن ثم فإن حياتها السياسية قد تطورت بالتوازي مع اتساع الدائرة المدنية، وانفصل لديها ما هو سياسي عما هو ديني، من خلال إضعاف السطوة الشمولية للكنيسة، وتحقيق نوع من الاستقلال النسبي للأصعدة المتراكمة السياسية، والثقافية والاقتصادية. في حين اعترف المجتمع المدني الذي تشكّل كنقيض للدولة الإقطاعية وعلى أنقاضها بهذا الكيان وخضع له، على أنه نتاج طبيعي وممثل عضوي لأهدافه.

وبهذا المعنى، فإن الدولة الحديثة انبثقت من صميم إرادة الجماهير وخرجت من صلب المجتمعات التي تشكلت فيها. ومن ثم فإن ولادتها جاءت متسّقة مع ثقافة تلك المجتمعات ومستوى تطورها السياسي ولم تكن مفروضة عليها من الخارج.

ثانياً: الدول الاتحادية أو التعاهدية:

النظام الاتحادي: هو شكل من أشكال الأنظمة السياسية لجأت إليه كثير من الدول لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة كالحاجة إلى تدعيم استقلالها وتنمية اقتصادياتها والاستفادة من عناصر التقارب، سواء في التركيب السكاني العرقي أو اللغوي أو الديني أو التشابه في الموارد والامكانيات التي يمكن استغلالها بسهولة. ومن مميزات هذا النظام توفير قسط الحماية ضد السلطة المركزية الزائدة للعاصمة القومية، ومحاولة استيعاب الاختلافات الاقليمية في الدولة والاستفادة من إيجابياتها[235].

والدول التعاهدية هي الدولة التي تتكون من دولتين أو أكثر أي هي مجموعة من الدول المترابطة أو المتحدة فيما بينها ضمن أشكال متعددة، والتي تتمثل في الاتحادات الكونفدرالية والاتحادات الفيدرالية، وسنقوم بالبحث في كل اتحاد من هاذين الاتحادين على حدة، وذلك في المطلبين التاليين:

---

235 – فتحي محمد أبو عيانة، **الجغرافية السياسية**، مرجع سابق، ص137.



وتنقسم الدول الاتحادية إلى عدة أنواع، أهمها نوعان[236]:

- الدول الفدرالية:
- الدول الكونفدرالية أو التعاهدية:

أ- الدول الفدرالية:

الفدرالية نمط من أنماط التنظيم السياسي والمؤسساتي للدول، تتحد بموجبه مجموعة وحدات سياسية مستقلة (دول، ولايات، كانتونات... إلخ) في دولة فدرالية واحدة، على أن تتمتع الوحدات السياسية باستقلالية واسعة في تدبير شؤونها وبهياكل مؤسساتية مستقلة تماماً عن الحكومة الفدرالية، مع أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تبقى محكومة بمبدأ تقاسم السلطة والسيادة[237].

وفي النظام الفدرالي تتوفرُ الوحدات الفيدرالية على حكومات كاملة الصلاحيات في تدبيرها للشأن المحلي، في حين تؤول للحكومة المركزية السلطات المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع، كما تتولى جميع الشؤون المالية كتحصيل الضرائب ووضع الميزانية الفدرالية، ويكون للوحدات السياسية الفدرالية نصيب من عائدات الضرائب والنشاط الاقتصادي والاستثماري الذي يتم على أراضيها.

---

236 – الشافعي بشير، نظرية الاتحاد بين الدول، ص8.

237 – محمد الهماوندي، **الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسة**، ط1، 1990، ص159.



نشأة الفدرالية

نجد الأصول النظرية للنظام الفدرالي أو الفدرالية في كتابات الفيلسوف ورجل الدين الألماني جوهان ألتيزيوس (1557–1638) حول التنظيم السياسي في إطار اتحادي تضامني. وضمَّن ألتيزيوس أفكارَه بشأن النظام التضامني في كتاب صدر عام 1603 وحمل عنوان "السياسة: عرض منهجي ومعزز بنماذج شاهدة ومقارنة"[238].

عرض ألتيزيوس في كتابه أفكاراً حول الفدرالية لم تكن ليبرالية مطلقاً، إذ ركز على حرية المجموعات المؤلفة للفدرالية أكثر من تركيزه على حرية الفرد داخل النظام الفدرالي. ومع ذلك، فإنه يبقى الأب المعنوي لفكرة النظام الفدرالي الذي تعود نشأته في الواقع إلى ما قبل صدور كتابه ذاك بأربعة قرون.

ويُمكن القول إن الفدرالية وُجدت على أرض الواقع قبل أن يُنظر لها الفلاسفة في كتاباتهم، وبالتالي فهي تجربة سياسية واجتماعية حية أكثر منها نظرية فلسفية ألهمت خيارات سياسية لاحقاً. ففي عام 1291، قام عهد دفاعي بين كانتونين في سويسرا هما شويز وأنتروالد أسس لاحقاً لقيام الفدرالية السويسرية التي اعتمدت في البداية النظام الكونفدرالي القائم على اتحاد كيانات سياسية مستقلة، وتفويضها صلاحيات سياسية وتنفيذية لحكومة مركزية تُمثل فيها تلك الكيانات. بيد أن الدولة الفدرالية كما هي معروفة اليوم قامت لأول مرة بموجب دستور الولايات المتحدة الأميركية الصادر في 1787.

---

238 – علي أبو هيف، **القانون الدولي العام**، ط10، ص127.

طرق توزيع وتحديد الاختصاصات

هناك ثلاثة طرق يتم بموجبها تحديد وتوزيع الاختصاصات، وهذه الطرق هي:

الطريقة الأولى:

تحدد في الدستور الفيدرالي اختصاص الدولة الفيدرالية (الحكومة المركزية)، وما يتبقى منها يكون من اختصاص الحكومة المحلية، وهذه الطريقة هي أكثر الطرق شيوعاً بين الدول بل هي المتبعة في الغالبية، منها: سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والهند.

الطريقة الثانية:

تحديد اختصاصات الحكومة المحلية (الإقليمية)، وماعداها سيكون من اختصاص الحكومة المركزية (الفيدرالية) وهو ما متبع في كندا[239].

الطريقة الثالثة:

بموجب هذه الطريقة يتم بيان اختصاصات الحكومة المركزية (الفيدرالية) واختصاصات الحكومة المحلية (الإقليمية) أي هناك قائمتان:

القائمة الأولى تبين فيها اختصاصات الدولة الفيدرالية(المركزية).

---

239 – روبرت م. ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة: حسن صعب، منشورات دار العلم للملايين، ط2، 1984، ص203.



القائمة الثانية تبين فيها اختصاصات الحكومة المحلية (الإقليمية).

وتوجه إلى هذه الطريقة انتقادات كثيرة، لأن هناك اختصاصات رهينة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تفقد عدد من المسائل صفتها المحلية لتصبح شأناً قومياً والحال هذه تستدعي تدخل الدولة الفيدرالية، لذا فإن الطريقة الأولى هي الطريقة الأكثر نجاحاً وشيوعاً[240].

والشكل التالي يوضح شكل الإدارة في النظام الفيدرالي وكيف تنشأ الفيدرالية وأنواع الفيدرالية والدول التي تطبق فيها الفيدرالية:



240 – حسن النصار، **النظام السياسي والقانون الدستوري**، القاهرة: مطبعة دار العالم العربي، ص119.



من الكونفدرالية إلى الفدرالية

دفع تطور الدولة الحديثة وتشعب التزاماتها وبُناها السياسية والمؤسساتية الدول الفدرالية إلى التخلي تدريجياً عن النهج الكونفدرالي لفائدة الفدرالية القائمة على اتحاد كيانات مستقلة وذات سيادة، في اتحاد فدرالي تقوده حكومة تتقاسم الصلاحيات والسيادة الوطنية مع حكومات الوحدات المشكلة للدولة.

وقام النظام الكونفدرالي على اتحاد كيانات سياسية وترابية داخل اتحادي مشترك يقوده مجلس فدرالي تمثل فيه الكيانات المشكلة للاتحاد ويتمتع بصلاحيات ذات طبيعة تنسيقية فقط، لكن لهذا النظام محدوديتَه مع النزعة المركبة المتنامية لطبيعة بنية الدولة والوظائف التي تقوم بها، لاسيما مع تطور آليات تسيير الشأن المحلي واتساع نطاقه ليشمل عدداً من الخدمات الأساسية.

محاسن النظام الفدرالي

يضمن النظام الفدرالي قدراً من سهولة التبادل التجاري والاقتصادي بين مكونات الدولة وهذا أحد الأسباب التي قام من أجلها في الأصل، كما يُتيح الإبداع والتنوع في الممارسة الإدارية بين الوحدات الفدرالية، وهو ما يُنتج في المحصلة نماذج أكثر تطوراً وقادرة على ابتكار أساليب فعالة لتقديم مزيد من الخدمات وبجودة أفضل.

يقوم النظام الفدرالي على تكريس التعددية والتنوع، وهذا مصدر إثراء للدولة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية وعلى مستوى الحكامة.



كما يضمن هذا النظام إسناد تسيير الشؤون المحلية للوحدات الفدرالية وحكوماتها ملاءمة الخدمات والضرائب والإطار العام للحياة مع خصوصيات السكان في كل منطقة، وتجنب النماذج الجاهزة المصدرة من المركز والتي لا تكون غالبا واعية بالخصوصيات المحلية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مساوئ النظام الفدرالي

لا يخلو النظام الفدرالي من مثالب، فمثلا السلطات الواسعة للحكومات المحلية تعوق بلورةَ رؤية تنموية شاملة على المستوى الوطني، كما أن التنوع الكبير الذي تُعززه السياسات المحلية يُعسّر صوغ هوية وطنية مع مرجعيات موحدة، وهو ما يَطرح بشكل مزمن إشكالية الاندماج الوطني.

ومن المآخذ الجوهرية على النظام الفدرالي الخلافات بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية خاصة عند نشوب اضطرابات، إذ يُثير التداخل بين سلطة وسيادة الحكومة المركزية والصلاحيات الخاصة بالحكومة المحلية إشكالاتٍ قد تتحول إلى مواجهة سياسية بين الجانبين.

وفي بعض الأحيان تنشأ خلافات بين الطرفين حول الضرائب وتوزيعها، وحول استفادة الحكومة المحلية من الاستثمارات المباشرة في الحوزة الترابية التابعة لها.

وفي هذا الصدد، يمكن الاستشهاد بالنزعة الانفصالية المتنامية في إقليم كتالونيا بإسبانيا والتي تعود في أصلها إلى استياء الحكومة المحلية مما تعتبرهُ غبنا تمارسه حكومة



مدريد ضدها في توزيع عائدات الضرائب، وهو ما ترد عليه حكومة مدريد دائما بأن الإقليم غني وليس في حاجة إلى الجزء الأكبر من عائداته من

الضرائب، وبالتالي ترى أنه من الأنفع توجيهه لدعم التنمية في أقاليم أخرى أكثر فقراً.

ب- الدول الكونفدرالية:

يمكن تعريف الاتحاد الكونفدرالي بأنه: " اتحاد بين دولتين أو أكثر وتخضع جميعها لرئيس دولة واحدة، وتندمج جميعها في شخصية دولة خارجية واحدة يكون لها وحدها حق ممارسة الشئون الخارجية والتمثيل السياسي الخارجي، وذلك مع استقلال كل دولة من الدول الأعضاء بنظامها السياسي الداخلي الخاص بها".

فالاتحاد ينشأ نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة تتفق على تنظيم علاقتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية مع بعضها البعض، فتنشأ علاقة اتحادية تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها واستقلالها وحكامها وحكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها، وتمتلك حق الانسحاب من الاتحاد، ويعد دخولها في نزاع مع إحدى الدول نزاعاً دولياً.

وينتهي الاتحاد الكونفدرالي إما بانسحاب الدول الأعضاء، أو انحلال الاتحاد، أو زيادة تماسكها وترابطها ودخولها في اتحاد فيدرالي عوضاً عن الاتحاد الكونفدرالي.



وبمعنى أخر، تكون في هذا الاتحاد هيئة سياسية مشتركة للدول الاعضاء الداخلة في هذا الشكل الاتحادي. وهذه الهيئة قد تكون مؤتمراً أو مجلساً، أي مجموعة مندوبين يشكلون دول الاتحاد. ومهمة الهيئة تحديد سياسة مشتركة للدول الاعضاء وتتخذ التوصيات بشأنها.

وتحتفظ كل دولة من دول الاتحاد باستقلالها الخارجي ونظامها السياسي الداخلي دون أي تغيير. ولا يتجاوز الغرض من ذلك سوى تحقيق مصالح مشتركة قد تكون اقتصادية أو أمنية أو غيرها. وينظم كل ذلك بمعاهدة أو ميثاق بين الاعضاء. وإن أي توصية أو قرار تتخذه الهيئة الاتحادية يشترط لنفاذه موافقة كل دول الاتحاد. وعليه لا تعد الهيئة العليا دولة مركزية تضم الدول الاعضاء؛ اذ إن حق الانفصال مكفول وثابت لكل دولة عضو وحتى دون اشتراط النص عليه في المعاهدة[241].

وعليه، فإن المعاهدة أو الاتفاقية هي أساس نشأة الاتحاد الاستقلالي وتبين الأهداف المشتركة للدول مثل ضمان استقلال كل دولة والدفاع عن أمنها الخارجي والعمل على تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة وهذا تشرف عليه الهيئة سواء كانت جمعية أو مؤتمر أو مجلس يتكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء بغض النظر عن قوتها أو مساهمتها أو عدد سكانها، ولا تغير الهيئة فرق دول الأعضاء ولكن تبقى مجرد مؤتمر سياسي والقرارات التي تصدرها بإجماع الدول في الغالبية.

ومن جهة أخرى، فإن الهيئة المشرفة على الاتحاد يقتصر دورها على الدور الاستشاري، وذلك من خلال تحديد السياسة المشتركة للدول الأعضاء، ويتم هذا التحديد عادة

[241] – محمد مرسي الحريري، **دراسات في الجغرافية السياسية**، مرجع سابق، ص224.



من خلال توصيات لا تكون قابلة للتنفيذ ما لم تحصل على موافقة الدول الأعضاء فيها، ولذا لا تكون هذه الهيئة بمثابة دولة فوق الدول الأعضاء.

كذلك، تبقى كل دولة محتفظة ومتمتعة بسيادتها الداخلية كاملة، وشخصيتها الدولية لها الحق في التمثيل السياسي مع الغير وعقد المعاهدات بشرط ألا تتعارض مع مصالح وأهداف الاتحاد.

أما رعايا كل دولة من الاتحاد، فيظلون محتفظين بجنسيتهم الخاصة لأن العلاقة بينهم مجرد ارتباط تعاهدي، وحسب رأي الفقه أن حق الانفصال للدول تقرره حسب ما تراه مناسباً ومتماشياً مع مصالحها الوطنية. ويأتي ذلك انطلاقاً من أن كل الدول الأعضاء تحتفظ بسيادتها فإنه يترتب على ذلك حق كل دولة منها في رفض الالتزام بأي عمل أو قرار أو إجراء من جانب السلطات الكونفدرالية إذا ما وجدت الدولة ذات العلاقة بأن ذلك خارج عن أحكام وثيقة الاتحاد، كما يترتب عليه أيضاً حقها في الانفصال عن الاتحاد إذا رأت في بقائها واستمرار عضويتها ما يخل بسيادتها وحقوقها الاقليمية.

ولكل دولة من دول الاتحاد تصريف شؤونها الخارجية مستقلة عن باقي الدول الأخرى في الاتحاد، والذي يتبع أن القرارات التي يتخذها الاتحاد الكونفدرالي لا تكون ملزمة إلا إذا وافق عليها الأعضاء بالإجماع، وأن الدول التي لم توافق عليها لا يمكن أن تجبر على تنفيذها.

ويوصف الاتحاد الكونفدرالي بالاتحاد الضعيف أو المفكك، وله صفة مؤقتة، باعتباره يجب أن يتحول إلى اتحاد مركزي فدرالي، وبخلاف ذلك يتفكك الرابط الاتحادية وتنفصل



الدول الأعضاء، وهو ما استقر عليه أغلب الفقه، والذي يضيفون في هذا الخصوص إلى أن حق الانفصال ممنوح للدول الأعضاء تقرره حسب ما تراه مناسباً ومتمشياً مع مصالحها الوطنية.

ونظام الاتحاد الكونفدرالي ذو طبيعة مؤقتة في الغالب، بحيث لا يمكن أن يستمر بوضعه دائماً، وعليه، ينتظر هذا الاتحاد مصيرين، فإما أن ينتهي بالانفصال وانفراط عقد الاتحاد كما حصل للاتحاد الكونفدرالي الألماني من عام 1815م إلى عام 1866م، وإما أن يتحول إلى اتحاد فدرالي كما حصل للاتحاد الكونفدرالي السويسري القائم سنة 1815م والذي تحول إلى اتحاد فدرالي عام 1848م[242].

والجدول التالي يوضح الفروقات بين الفيدرالية والكونفيدرالية:

242 – الشافعي بشير، مرجع سابق، ص32.





الفيدرالية	الكونفيدرالية
تعني الاتحاد الاختياري أي التعايش المشترك بين الشعوب والأقليات، وحتى بين الشعب الواحد في أقاليم متعددة.	اتحاد بين دولتين أو أكثر من الدول ذات الاستقلال والسيادة الكاملة.
أعضاء الدولة الفيدرالية لا يحق لهم ممارسة السياسة الخارجية، ويكون التمثيل الدبلوماسي من اختصاص السلطة التنفيذية في الدولة الفيدرالية.	لكل دولة عضو من أعضاء الاتحاد الكونفيدرالي ممارسة السياسة الخارجية
لا يحق لأعضاء الدولة الفيدرالية إعلان الحرب	يحق لأعضاء الدولة الكونفيدرالية إعلان الحرب
الحرب التي تحدث بين أعضاء الدولة الفيدرالية، هي حرب داخلية.	الحرب التي تحدث بين أعضاء الدولة الكونفيدرالية، هي حرب دولية.
مواطنو الدولة الفيدرالية يتمتعون بجنسية الدولة الاتحادية الفيدرالية	مواطنو الدولة الكونفيدرالية يتمتعون بجنسية بلدهم، وليست هناك جنسية موحدة للدولة الكونفيدرالية.
لا يحق لأعضاء الدولة الفيدرالية الانسحاب من الدولة، لأنهم يعتبرون أقاليم فيها.	يحق لكل دولة عضو في الاتحاد الكونفيدرالي الانسحاب متى شاءت، لأنها دولة مستقلة.



المطلب الثاني: الأقاليم التابعة(ناقصة السيادة):

الدولة ناقصة السيادة هي تلك الدولة التي لا تتمتع بكافة اختصاصات الدولة الأساسية، وذلك لتبعيتها لدولة أجنبية، حيث تباشر الأخيرة بعض اختصاصاتها الخارجية والداخلية.

وعادة ما تكون تلك الدول ناقصة السيادة خاضعة لإشراف دولة اخرى أو منظمة دولية تقوم بمشاركتها في مباشرة بعض شؤونها الداخلية أو الخارجية، لذا توجد فيما بين الدولة ناقصة السيادة وبين دولة أخرى أو منظمة دولية، علاقة قانونية تحد من سيادتها داخلياً أم خارجياً سواء أكانت تلك العلاقة القانونية برضاها أو بدون رضاها.

وتقسم الدول ناقصة السيادة إلى عدة أنواع، هي: الدول التابعة، والمحمية، والموضوعة تحت الانتداب، والدول المشمولة بالوصاية، والدول الموضوعة في حالة حياد دائم، والدول المرتبطة بمعاهدات غير متكافئة.

أ- الدول التابعة:

تعد التبعية نظاماً قانونياً، تنشأ بموجبه رابطة بين دولتين إحداهما متبوعة والأخرى تابعة، بحيث تباشر الدولة المتبوعة عن الدولة التابعة بعض أو كل اختصاصاتها الدولية والداخلية. ولا يوجد في الوقت الحاضر دول تابعة. ومن أهم الامثلة التاريخية على ذلك هي تبعية كل من صربيا، ورومانيا، وبلغاريا، ومصر للدولة العثمانية.

ب-الدول المحمية:

تعد الحماية بمثابة علاقة قانونية ناتجة عن معاهدة دولية، تضع بموجبها دولة نفسها في حماية دولة أخرى أكثر منها قوة، على أن تلتزم الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية، مقابل منحها حق الاشراف على الشؤون الخارجية للدولة المحمية والتدخل في ادارة اقليمها. والحماية على شكلين، هي:

1- الحماية الدولية (الاتفاقية):

وهي الحماية التي تنشأ بموجب معاهدة تعقد لتنظيم العلاقة بين دولتين متجاورتين تجمع بينهما روابط مشتركة وينتميان إلى حضارة واحدة وتكون إحداهما ضعيفة والأخرى قوية تقوم بالدفاع عنها ضد أي عدوان أجنبي، كما تقوم برعاية مصالحها الخارجية. ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من الحماية، هي حماية فرنسا لإمارة موناكو بموجب معاهدة عام 1918، وحماية إيطاليا لجمهورية سان مارينو بموجب معاهدة عام 1898، والحماية المشتركة بين فرنسا واسبانيا على أندورا، وحماية سويسرا لإمارة ليخشتشاين.

2-الحماية الاستعمارية:

وهي الحماية التي تفرض لتحقيق أغراض استعمارية وتهدف إلى ضم الاقليم الذي يوضع تحت الحماية إلى الدولة الحامية. وتفرض هذه الحماية من جانب واحد، أو من خلال استخلاص موافقة الدولة المحمية على ابرام معاهدة الحماية لتضفي على مركزها شيئاً من الشرعية يمكنها من مواجهة الدول الاجنبية. ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من الحماية، هي حماية بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر لإمارات ومشايخ الخليج العربي، وإمارات عمان

بموجب معاهدة عام 1891، وقطر بموجب اتفاقية عام 1916، والبحرين بموجب معاهدة عام 1820، والساحل المتصالح ومحميات عدن. وحماية بريطانيا لمصر في 18 كانون الثاني 1914 التي استمرت حتى 1922. وحماية فرنسا لتونس عام 1881، ولمراكش عام 1912 التي استمرت حتى 1956.

ويتوجب على الدول الحامية التزامات، وهي:

1- تتولى الدولة الحامية القيام بالتمثيل الدبلوماسي للدولة المحمية.

2- تقوم الدولة الحامية بإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية باسم الدولة المحمية.

3- تقوم الدولة الحامية بتمثيل الدولة المحمية في المنظمات والمحافل الدولية.

4- تتولى الدولة الحامية الدفاع عن إقليم الدولة المحمية ضد أي اعتداء خارجي والحفاظ على كيان حكومتها.

5- تتحمل الدولة الحامية تبعة المسئولية أمام الدولة الأجنبية والمنظمات الدولية عن تصرفات الدولة المحمية.

أما حقوق الدولة المحمية، فهي:

1- عدم فدان الدولة المحمية لشخصيتها الدولية.

2- إشراف الدولة المحمية على شئونها الداخلية عن طريق حكومة محلية.

3- لمواطني الدولة المحمية جنسية مستقلة عن جنسية الدولة الحامية.



ج- الدول الموضوعة تحت الانتداب:

ظهر نظام الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى، ليطبق من قبل الدول المنتصرة بإشراف عصبة الأمم على الولايات التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية، وعلى المستعمرات الألمانية، بعد خسارتهم لتلك الحرب.

ووفقاً لنصوص فقرات المادة (22) من عهد العصبة، يكون طابع الانتداب متفاوتاً بحسب مرحلة تقدم الشعب والموقع الجغرافي للإقليم وأحواله الاقتصادية. لذا فقد قسم الانتداب إلى ثلاث فئات، هي:

1- الانتداب من فئة (أ): يشمل الولايات التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية، وبلغت درجة من التطور بحيث يمكن الاعتراف بها مؤقتاً كأمم مستقلة، شريطة أن تسترشد في إدارة شؤونها بمساعدة الدول المنتدبة، حتى تتمكن من الحصول على استقلالها. وقد طبق هذا النوع من الانتداب على العراق وشرق الأردن وفلسطين فقد وضعت تحت الانتداب البريطاني، ولبنان وضعت تحت الانتداب الفرنسي.

2- الانتداب من فئة (ب): يشمل شعوب أقاليم وسط قارة افريقيا، حيث أخضعت مباشرة لإدارة الدولة المنتدبة. وقد طبق هذا النوع من الانتداب على الكاميرون وتوغو وتنجانيقا ورواندا.

3-الانتداب من فئة (ج): يشمل شعوب أقاليم جنوب غرب قارة افريقيا وبعض جزر المحيط الهادي، حيث تقرر اخضاعها إلى قوانين الدولة المنتدبة باعتبارها جزءاً من أراضيها.

ويجمع المؤرخون على أن الانتداب اتخذ ستاراً لرغبة دول الحلفاء في السيطرة على البلاد التي كانت واقعة تحت السيطرة العثمانية. وفي تموز 1920 احتلت فرنسا سوريا بالقوة وفرضت عليها الانتداب عملياً. وبعد ذلك بعامين، اعترفت عصبة الأمم رسمياً بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. ولم تعترف فرنسا بالاستقلال السوري إلا عام 1943 في الحرب العالمية الثانية، ولم تجلُ القوات الفرنسية جيوشها عن الأراضي السورية حتى نيسان 1946.

د- الدول المشمولة بالوصاية:

الوصاية الدولية مصطلح سياسي قانوني دولي؛ يقصد به خضوع إقليم معين لإدارة دولة أخرى، طبقاً لشروط خاصة تتضمنها اتفاقية تعقد بينهما ويشرف على تنفيذها "مجلس الوصاية" التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

أنشأت منظمة الأمم المتحدة نظام الوصاية الدولي ليطبق تحت اشرافها، ولقد نظم الميثاق هذا النظام، حيث حدد الأقاليم التي يجوز وضعها تحت هذا النظام أو تطبيقه عليها، وهي:

1- الأقاليم التي كانت خاضعة تحت نظام الانتداب أو المشمولة به.
2- الأقاليم التي اقتطعت من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية.
3- الأقاليم التي تضعها بمحض اختيارها دولا مسؤولة عن ادارتها، تحت نظام الوصاية الدولي.

لقد أدخلت في نظام الوصاية الدولي الأقاليم التي كانت مشمولة بنظام الانتداب من فئتي (ب و ج) في عامي 1946-1947. كما وضعت تحت الوصاية كل من الصومال حتى

استقلاله عام 1960، وليبيا حتى استقلالها عام 1952، واريتيريا حتى دخولها في اتحاد فيدرالي مع الحبشة عام 1952، ومن ثم استقلالها عام 1993.

ومهما كانت شروط الوصاية فهي لا تعطي الدولة التي يعهد إليها بالوصاية، حق السيادة على الاقليم، بل فقط حق الادارة، لتحقيق أهداف نظام الوصاية الدولي، وقد يتسع مدى هذا الحق أو يضيق وفقاً لظروف كل اقليم دون أن يؤثر ذلك على بقاء الاقليم محتفظاً بكيانه القانوني الخاص، وفي احتفاظ سكانه بجنسيتهم.

أهداف نظام الوصاية الدولي:

تجسدت أهداف نظام الوصاية الدولي، بما يأتي:

1- توطيد السلم والأمن الدولي.

2- العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها وطبقاً لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية.

3- التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.

4- كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء "الأمم المتحدة " وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالي أيضاً فيما يتعلق بإجراء القضاء.



هـ- الدول الموضوعة في حالة حياد دائم:

يعرف الحياد على أنه الوضع الذي تمنع بموجبه دولة ما من المشاركة في الحرب ومن التحيز لأي من الفريقين المتحاربين. وهو على نوعين: مؤقت ودائم.

فالحياد المؤقت الذي تعلنه إحدى الدول عندما تكون هنالك حرب قائمة بين دول أخرى، وهذا الحياد اختياري ويكون لفترة زمنية محدودة بفترة الحرب ذاتها. كما فعلت البرتغال وتركيا والسويد خلال الحرب العالمية الثانية، أو قد تنتهي بقرار الدولة بالخروج من الحياد بالوقوف إلى جانب أحد الأطراف المتحاربة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أما الحياد الدائم فهو الحياد الذي تلتزم بموجبه الدولة بصورة دائمة، استناداً إلى معاهدة دولية، بعدم ممارسة اختصاصات الحرب عند قيامها بين دول أخرى، وذلك مقابل ضمان سلامتها. وقد تبني نظام الحياد الدائم في أوربا خلال القرن التاسع عشر لتحقيق غرضين، هما[243]:

1- حماية الدول الضعيفة التي يعد وجودها ضرورياً للمحافظة على التوازن الدولي.

2- حماية السلم الدولي بإيجاد دولة عازلة تفصل بين دولتين قويتين أو معروفتين بعدائهما الدائم لبعضهما.

ومن أمثلة الدول التي تبنت نظام الحياد الدائم في الوقت الحاضر، هي: سويسرا والنمسا. فلقد تقرر وضع سويسرا في حالة الحياد الدائم منذ مؤتمر فيينا لعام 1815، وتم تأكيده في

243 – علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي الحديث**، ط11، ص879- 887.



المادة (435) من معاهدة فرساي، والمادة (375) من معاهدة سان جيرمان. وتم احترام حياد سويسرا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. أما النمسا فقد وضعت في حالة الحياد الدائم منذ معاهدة الصلح التي أبرمت معها عام 1955. وصدر الدستور النمساوي بتاريخ 26 تشرين الأول 1955، معلناً الحياد الدائم للنمسا واستقلالها، وقد اعترفت الدول الكبرى لها بذلك.

و- الدول المرتبطة بمعاهدات أو اتفاقيات غير متكافئة:

يعد أسلوب ربط الدول الضعيفة بمعاهدات غير متكافئة من الأساليب الحديثة التي تعتمدها الدول القوية في الحفاظ على مصالحها الحيوية. ولعل من أبرز أنواع هذه المعاهدات هي: معاهدات اقامة القواعد العسكرية، ومعاهدات تقديم المساعدات العسكرية، ومعاهدات المساعدات الفنية والاقتصادية، وغيرها.

الأصل هو أن تعقد الدول فيما بينها اتفاقيات متكافئة، في المراكز التعاقدية وفي الالتزامات والامتيازات، وفي الحقوق والواجبات الناجمة عنها. وبعكس ذلك، تكون الاتفاقيات غير المتكافئة، منطوية على انعدام التوازن بين المراكز التعاقدية، وعلى قدر معين من الغبن، وعدم العدالة، وقد يمتد تأثيرها السلبي إلى الحد من حرية الدولة الطرف الأضعف في التصرف أو في ممارسة سلطتها فيما يتعلق ببعض المسائل خاصة في ميادين السياسة الأمنية والعسكرية والاقتصادية ... وغيرها.

ولنتذكر هنا المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة، التي كان جوهرها نظام الامتيازات الأجنبية، وقد استخدم هذا النظام كذريعة يخفي ورائه هدف التمهيد للاستعمار بمختلف أشكاله وأنواعه، أو الإبقاء عليه، واستغلال بعض الدول الضعيفة من قبل الدول الكبرى.



إن مواضيع مثل: الضمان الأمني، والحماية، والقواعد العسكرية، والمعونة والمساعدات الاقتصادية، يمكن أن تكون محلاً لاتفاقية غير متكافئة خاصة إذا تم عقدها بين إحدى الدول الكبرى ودولة صغرى.

ومن أمثلة تلك المعاهدات أو الاتفاقيات غير المتكافئة، معاهدة التحالف البريطانية – العراقية لعام 1930، ومعاهدة التحالف البريطانية– المصرية لعام 1936، ومعاهدة التحالف البريطانية– شرق الأردن لعام 1948، ومعاهدة الولايات المتحدة الامريكية– الليبية لعام 1954 المتعلقة بإقامة القواعد العسكرية في ليبيا، والاتفاقية الامريكية– العراقية للمساعدات العسكرية لعام 1954.

إن الاتفاقية غير المتكافئة يمكن أن تكون حينما تفرضها دولة أقوى على دولة أضعف، ويترتب عليها انتقاصاً مؤقتاً من سيادة الدولة الأضعف في إقليمها وفي شؤون أخرى. وقد تكون تلك الاتفاقيات مقبولة ظاهرياً لكنها في حقيقتها تعد أدوات للاستغلال، والإخضاع السياسي والاقتصادي، بما يمارس فيها من وسائل الضغط المختلفة: العسكرية والسياسية والاقتصادية.

إن الاتفاقيات غير المتكافئة هي تلك التي تتضمن أحد العوامل الآتية:

1- إذا تضمنت نص يحد من مظاهر سيادة الدولة الداخلية والخارجية.
2- إذا تضمنت نص يمنح الطرف الأقوى فرصة عملية للتدخل في الشؤون الداخلية: الأمنية، العسكرية، الاقتصادية، السياسية...
3- إذا تضمنت نص يؤدي إلى خضوع الأنظمة القانونية الوطنية إلى أنظمة قانونية أجنبية.



4- إذا وجد فيها عدم تكافؤ في توزيع الحقوق والالتزامات بين الدول المتعاقدة.

ونخلص إلى إنه يتضح في الاتفاقيات غير المتكافئة الاختلال في المراكز التعاقدية، بما يؤدي إلى إهدار المصالح الحيوية لأحد الأطراف نتيجة للتباين في القوى التفاوضية بين الأطراف وقت عقدها، مما يحول دون تعبيره عن إرادته الحقيقية. خاصة وأنه في عقد كل اتفاقية دولية، لابد أن يراعي مبدأ المصالح المتبادلة، ومبدأ الأهداف المشتركة.

إن الاتفاقيات غير المتكافئة تشكل انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة بسبب ما تقوم عليه من انعدام التكافؤ بين التزامات الطرفين، مما يسبب للشعوب التي ترى حقوقها ومصالحها قد هضمت في هذه الاتفاقيات شعوراً بالغضب والكراهية فتؤدي بذلك إلى تهديد السلم العالمي. لذا استقر العمل الدولي وما أكدته التجارب التاريخية في هذا الشأن، على أن أية معاهدة أو اتفاقية تقيد في نظر أي طرف من أطرافها استقلال الدولة وسيادتها تعد باطلة ولاغية. ولعل من أمثلة ذلك ما يأتي:

- إلغاء الصين بتاريخ 27 تشرين الأول 1926 لمعاهدة 1865 المعقودة مع بلجيكا، بسب عدم التكافؤ، وتغيير الظروف.

- عدم مشروعية معاهدة الضمان المعقودة بين قبرص من جهة واليونان وتركيا والمملكة المتحدة من جهة أخرى في 16 آب 1960، ومخالفتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

- معاهدة التحالف البريطانية العراقية لعام 1930 التي ألغيت في 5 نيسان 1955.

المبحث الثالث: المناطق السياسية الخاصة

هناك أشكال من السيطرة السياسية تندرج تحت تصنيف المناطق السياسية الخاصة في العالم، ومن هذه المناطق:

المطلب الأول: المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي حيّز جغرافي محدد تستفيد فيه الشركات من مجموعة من التحفيزات بالمقارنة مع الشركات العاملة في وسط ضريبي وقانوني عادي. وتعمل المناطق الحرة بطرق مختلفة منها الموانئ الحرة والمناطق التجارية الحرة (التي تشكل المجموعة الأقدم من المناطق الحرة).

برز مفهوم المنطقة الحرة على الوجه الذي نعرفه اليوم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تقريباً، ونعني هنا بالمنطقة الحرة: المنطقة الاقتصادية أو التجارية المنشأة داخل بلد معين بحيث تكون مسورة (محاطة بحاجر حقيقي أو وهمي)، الهدف منها تسهيل وتنمية التجارة الخارجية، حيث تعد هذه المنطقة المسورة وكأنها خارج حدود أراضي الدولة، فكل ما يدخل إليها من سلع يعد كأنه لم يلج أرض الدولة بعد، فيعلق بناء على ذلك استيفاء أية رسوم أو ضرائب أو جمارك على تلك السلع (كونها لا تزال تعد وكأنها خارج أرض الدولة)، والهدف من ذلك كما قلنا هو تنشيط التجارة الخارجية وتسهيل دخول السلع للدولة وكذلك تقوية تجارة الترانزيت، حيث تعمل المنطقة الحرة في حالة تجارة الترانزيت كمحطة بين مصدر ومستورد في بلدين غير البلد الذي فيه المنطقة الحرة وعلى سبيل المثال قيام تاجر في المنطقة الحرة في دبي باستيراد ألعاب مثلاً من بكين من أجل إعادة تصديرها إلى القاهرة مثلاً.

لقد أنشئت المناطق الحرة لتكون آلية للتخطيط بغية المساهمة في التنمية الاقتصادية. وإن للمناطق الحرة إيجابياتها كما أن لها سلبياتها. ورغم أن العصور الوسطى، وملوك الامبراطورية الرومانية، عرفوا نوعا من المناطق الحرة التي خلقوها لتزيد في تدفق البضاعة في بلدانهم، إلا أن العصر الحديث شهد تطوراً لافتاً لهذه الظاهرة الاقتصادية. وقد مثلت شنزهين في الصين (التي أنشئت سنة 1979) إحدى أشهر المناطق الحرة في العالم.

تتميز المناطق الحرة بعظم رقعة أرضها، واشتمالها على كل ما يمكن أن يخطر ببال الزائر لها من التجار، فأنت لو كنت في بلد معين وتريد أن تبدأ تجارة ولا تريد المغامرة بالاستيراد مباشرة من بلد المصدر فيمكنك زيارة المنطقة الحرة في بلدك فستجدها محتوية على سلع كثيرة أتي بها من بلاد مصادرها ويعرضها التجار للبيع بأسعار متدنية مقارنة بسعر السوق حيث أنها كما قلنا لم تدفع عليها أية رسوم او ضرائب أو جمارك، وإنما تجدها متحملة أجور النقل فقط وهامش ربح بسيط لتاجر المنطقة الحرة، فإذا ما أردت شراء مثل تلك السلع وبيعها في السوق المحلي عندك فوجب عليك دفع كامل رسومها وجماركها ومن ثم تطرحها للبيع بهامش ربح مناسب لك وحسب وضع السوق المحلي في بلدك.

وتعد زيادة الصادرات واحداً من أهم أهداف المناطق الحرة، فغالبية هذه المناطق عبارة عن تجمعات محددة المكان، معفية من الحقوق الوطنية المترتبة على الإيراد والتصدير، وهي تعمل رسمياً خارج نطاق جمارك البلد الذي توجد فيه. وتقوم الحكومات في البلدان التي توجد بها مناطق حرة بالكثير من التحفيزات من بينها ما هو ضريبي وما هو تنظيمي وما هو إداري وما هو مالي بغية جلب الاستثمارات.

أولاً: أنواع المناطق الحرة

يوجد أربعة أنواع من المناطق الحرة: مناطق التبادل الحر، المناطق الحرة الصناعية للتصدير، المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية[244].

1- مناطق التبادل الحر: توجد في الغالب بمحاذاة الموانئ أو المطارات، وتمنح فرصاً للإعفاء من الضرائب الوطنية على الاستيراد والتصدير بخصوص المواد التي يعاد تصديرها.

2- المناطق الحرة الصناعية للتصدير: متخصصة في تصدير المواد ذات القيمة المضافة العالية.

3- المناطق "الاقتصادية الخاصة": فإنها عادة ما تطبق استراتيجية متعددة القطاعات، وهي موجهة إلى السوق الداخلي والسوق الخارجي. وتقدم هي الأخرى تحفيزات كبيرة على شكل بنى تحتية وإعفاء من الضرائب وحقوق الجمركة، كما تستفيد من الإجراءات الإدارية المسهلة.

4- المناطق الصناعية: متخصصة في النشاطات الاقتصادية الخاصة، مثل الإعلام والأقمشة مع بنية تحتية ملائمة.

وتوجد اليوم مئات المناطق الحرة في العالم بأسره. وتعد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المثال الأبرز على نجاحات المناطق التجارية الحرة. فمن مدينة دبي الإماراتية (رائدة الاقتصاد الرقمي في مجال الإعلام والانترنيت)، إلى منطقة طنجة الحرة (بالمملكة المغربية)،

---

244 – Millen, Joyce and Timoth Holtz, "Dying for Growth, Part I, The Politics of Globalization, ed. Mark Kesselman, Hougton Mifflin, 2007



مروراً بمنطقة خليج السويد بمصر، هناك إنجازات اقتصادية ملموسة حققتها فكرة المنطقة الحرة على صعيد التبادل التجاري والاستثمارات.

ثانياً: الفوائد المترتبة على المناطق الحرة[245]

المنطقة الحرة تمنح جملة من الاستفادات من بينها، بالنسبة للأجانب، مرونة القوانين المتعلقة بالملكية العقارية، وسهولة الإجراءات الإدارية، وشفافية سوق العمل، وإلغاء القوانين والنظم الخاصة بالعقود المحدودة زمنياً.

ولإعطاء أمثلة على التشجيعات التي تقدمها المناطق الحرة نأخذ الجزائر ومصر والكويت والإمارات التي تعفي تماماً من الضرائب كل العائدات والشركات الأجنبية المستثمرة في مناطقها الحرة. وفي لبنان والمغرب واليمن يُعد المستثمرون معفيين من الضرائب على الشركات لمدد تختلف من بلد لآخر. وبالنسبة لليمن فإن الدولة تلغي تماماً ضريبة عائدات العمال الأجانب، فيما تعفيهم الأردن من تلك الضرائب لمدة 12 سنة.

ثالثاً: شروط نجاح المنطقة الحرة

لا يمكن للمنطقة الحرة أن تنجح إلا إذا كان الوسط ملائماً من حيث السياسات المايكرو اقتصادية، وأسعار الصرف، وقوانين الملكية الخاصة، وقوانين الاستثمار، والنظم المتعلقة بسوق العمل، ومردودية الرأسمال البشري، وتوفر الأمن، واستقلال وصرامة القضاء.

---

245 – محمد فال ولد سيدي ميله، **المنطقة الحرة: أهدافها، فوائدها وشروط نجاحها**، وكالة صحفي للأنباء، 1 تموز 2013، على الرابط: http://www.souhoufi.com/article9039.html

ويجب أن يكون سعر المكالمات والماء والكهرباء رخيصاً إن لم يكن مجانياً على الأقل في السنوات الأولى لقيام أية منشأة صناعية أو استثمارية من أجل تشجيعها على البقاء وتشجيع مثيلاتها على الاستثمار في المنطقة.

ومعروف أن المناطق الحرة تمنع ميزانية الدولة من جزء من الضرائب والرسوم. وبالتالي فقبل البدء في العمل بأية منطقة حرة يكون لزاماً تحليل المردودية الاستفادات ومقارنتها بما ستخسره الدولة من نقص في الضرائب ومن بنى تحتية مسؤولة عن إقامتها على نفقتها كشرط لقيام منطقة حرة قادرة على جلب المستثمرين والموردين والمصدرين.

إن جذب الاستثمارات والمستثمرين يظل هدفاً كبيراً بالنسبة للمناطق الحرة، لكنه يشكل وبالاً إن لم يتم استغلاله لصالح الاقتصاد الوطني بشكل عام وبكل قطاعاته وعلى عموم التراب الوطني.

ويجب على المناطق الحرة أن توفر بنى تحتية جيدة ومقنعة ومنافسة في ميادين الطرق والاتصالات وشبكة المياه والنقل العمومي والمستشفيات والمدارس... ما ستكون فاتورته باهظة على الدولة.

ولابد لحكومة تريد صنع منطقة حرة قادرة على منافسة المناطق الحرة المنتشرة في العالم أن تقيم منشآت جيدة وتقدم سياسة مقنعة بالنسبة لأصحاب الاستثمارات. وقد يتطلب الأمر، مثلاً، منح قطع أرضية مجانية للشركات الأجنبية وضمان معاملة إدارية متميزة لصالح هذه الشركات...

رابعاً: المآخذ على المنطقة الحرة



يعتبر مناهضو الليبرالية أن المناطق الحرة ليست إلا طعاما مسمماً يقدمه الفكر الرأسمالي إلى البلدان النامية للاستفادة منها على حسابها. ويرى هؤلاء أن المؤسسات القوية، الغربية أساساً، تتحرر في مثل هذه المناطق من وصاية وسلطة وحضور الدولة التي عادة ما تحرجها في نشاطاتها الاقتصادية من خلال الإكراهات الإدارية والقانونية والضريبية. ويؤكد هؤلاء أن المناطق الحرة تمنح الشركات إمكانية استغلال العمال ببشاعة لصالح أصحاب الأسهم.

ويرى الليبراليون أن تراجع الدولة لصالح الاستثمار شيء مفيد في المناطق الحرة، وأن هذه المناطق هي أحسن وسيلة لخلق ميكانيزمات عملية تخفف من سلطان الدولة الذي يشكل عبئاً على الاستثمارات، وأن المناطق الحرة تعد وسيلة مثلى للتخفيف من وطأة الأزمات الاقتصادية وتنمية البلدان.

خامساً: الفقراء والمناطق الحرة

بعض الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية، تختار المناطق الحرة حسب حاجة البلدات والمدن. ويُنظر عند اختيار المنطقة الحرة في مثل هذه البلدان إلى مستوى الفقر الذي يجب أن يتجاوز الـ 25% من عدد السكان كي تتمكن المنطقة وساكنوها من الاستفادة الفعلية مما توفره المنطقة الحرة، كما أن هذه البلدان تنظر أيضاً إلى مستوى البطالة الذي يجب أن يتجاوز الـ 50% من المعدل الوطني ليكون من حق المنطقة الحصول على منطقة حرة خاصة بها عن بقية مقاطعات وولايات الوطن. إن مثل هذه المعايير يضمن للأماكن الأكثر فقراً أن تستفيد، ويمنع الأماكن الأكثر رفاهية من أن تستفيد حصرياً على حساب المناطق الفقيرة. فالدولة في مثل هذه الحالة تقوم بموازنة لصالح المناطق الأكثر فقراً وهشاشة.



وترفض الدول التي تعتمد هذه الصيغة تطبيق بعض المعايير اللازمة في المناطق الحرة عموماً مثل النظافة وتحديد عتبة الرواتب، وتكتفي بتخفيف الضرائب وتسهيل بعض الإجراءات في مجالات الإدارة والعقارات.

سادساً: المناطق الحرة الحضرية

يوجد في بعض البلدان، كفرنسا، ما يعرف بـ"المناطق الحضرية الحرة" التي يزيد سكانها على 10 آلاف نسمة وتعتبر على المستوى الوطني مهمشة بحيث تكثر فيها البطالة ويكثر فيها التسرب المدرسي. وتتمتع المؤسسات العاملة في مثل هذه المناطق بجملة من الاستفادات كالإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات لصالح الأسعار والعمالة وبالتالي لصالح السكان الذين يعتبرون فقراء في بلدهم.

المطلب الثاني: المناطق المدولة

طبقاً لمعجم المصطلحات القانونية (كورنو، جيرار) فإن مفهوم التدويل مشتق من الفعل (internationalize) والذي يعني: نظام يطبقه فريق من الدول أو منظمة دولية على مدى معين، مدينة، إقليم،.. الخ[246].

فالتدويل يعني الاشتراك بين طرفين دوليين في تنظيم شأن قانوني معين، أو نقل أمر قانوني داخلي إلى أمر دولي، ويعني أن المنطقة المدولة تخرج من السلطة والنطاق الوطني إلى النطاق الدولي بما يشمله ذلك من مشاركة دولية في إدارة المنطقة المدولة خارج نطاق القضاء الوطني الذي كانت تخضع له المنطقة قبل التدويل، مما يقيد سيادة الدولة التي يقع

---

[246] – محمد مدحت جابر، **معجم المصطلحات الجغرافية والبيئة**، جامعة المنيا، 2006 .



فيها الإقليم وينتقص منها بخضوعه إلى إدارة مشتركة بين دول تجمعهم اتفاقية إدارة وتوزيع المسؤوليات عن الإقليم الدولي المستحدث.

وقد تطور مفهوم التدويل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح الاتجاه إلى المؤسسات الدولية كوسيلة لحل الأزمات وتجنب الحروب والمواجهات العسكرية بين الدول لحل المشاكل والتقليل والتخفيف من النزاعات.

المطلب الثالث: مناطق الإدارة المشتركة (الكوندومنيوم)

الكوندومينيوم مصطلح لاتيني في السياسة الدولية – الدولة التى يتقاسم سيادتها قوتان/ دولتان أو أكثر دون أن يتم تجزئتها إلى أقاليم وطنية. ويعاب على أنموذج الحكم الثنائي اسرافه فى الحالة النظرية وعدم الواقعية لعدم وجود المثالات الواقعية بحكم قلة التوافق بين إرادات السيادات المتصارعة على لعبة المصالح الوطنية. وانتقل المفهوم إلى الانجليزية عام 1714 من أصل لاتيني بعد أن اشتق من الألمانية من عبارة "كوم" عام 1700 وتعنى " سوياً وأضيف إليها عبارة " دومينيوم" وتعنى " حق الملكية ".

ومن أمثلة الكوندومينيات المعاصرة بحر قزوين المطل على 5 دول وأجزاء من خليج فونسيكا والبحر الإقليمي الذي يشكل نطاقاً ثالوثياً بين سلفادور ونيكاراجوا وهندوراس، واندورا التى تعد بحكم القانون الفرنسي نطاقاً سيادياً ثنائياً بين فرنسا واسبانيا، ولكنها الآن إمارة ذات سيادة لا تخضع لملكية أي دولة أجنبية؛ ولكن يتقاسم منصب رأس الدولة فيها أجنبيان.

ودولة كرواتيا المستقلة حالياً كانت تحت الحكم الثنائي الألماني- الإيطالي على أيام النازية والفاشية خلال الفترة التى امتدت ما بين (1941-1943)؛ والبوسنة والهرسك كانت محكومة ثنائياً من قبل النمسا والمجر خلال الفترة (1908-1918).

ومن أمثلة الكوندومينيات القديمة الاتفاق الذي توصل إليه عام 688 م الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان مع الامبراطور الروماني جوستينيان والذى بموجبه تم فرض الحكم الثنائي العربي- الروماني على جزيرة قبرص المشطورة حالياً بين تركيا واليونان؛ وتم اقتسام العائدات الضريبية مدة 300 عام. وهنالك جيب إقليمي فى جزيرة العرب تتقاسم سيادته كل من عمان وإمارة عجمان. وفى أفريقيا كانت توغو-لا ند تحت الحماية الثنائية البريطانية-الفرنسية عام 1914، بعد أن كانت محمية ألمانية منذ عام 1905. وظلت محكومة ثنائياً إلى تاريخ تقسيمها عام 1916 إلى دوائر نفوذ بريطاني وفرنسي لتنبثق منها دولتان.



الفصل السادس: نماذج عن الدراسات الجيوبولتيكية:

ظهرت منظورات جديدة للجيوبولوتيك، حيث راح الجغرافيون السياسيون فيما بعد يطورون من الموضوعات التي يدرسها الجيوبولتيك، من خلال إجراء البحوث في جغرافيا الموضوعات التقليدية في العلاقات الدولية.

وبالنظر للتباين الحاصل في وجهات النظر التفسيرية للأحداث، من وجهة نظر الجيوبولتيكيين، فقد أصبح هناك لكل نظام جيوبوليتيكي قواعده الجيوبوليتيكية التي تحدد مسارات التفسيرات والاستنتاجات، وهذه القواعد كما يقول بيتر تايلور، تمثل مبادئَ إجرائيةً تتألف من مجموعة من الفروض الجيوسياسية التي تنطلق منها الدولة في صياغة سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الدولية، وهذه القواعد تتضمن[247]:

1- تحديد مصالح الدولة.

2- تحديد مصادر التهديد التي تتعرض لها هذه المصالح

3- الرد المخطط لمواجهة هذه التهديدات إن وقعت.

4- المبررات التي تُقَدم لاتخاذ مثل هذا الرد.

فقد ركز مثلاً الباحث نيجمان على دراسة الجغرافية الديناميكية للحرب الباردة، في حين درس غرنت وأنو Grant et Agnew سنة 1966 جغرافيا التجارة، ودرس أيضاً غرنت ونيجمان سنة 1979 مع هولدر Holdar سنة 1994، جيوبولتيك المساعدات الخارجية.

[247] – محمد حمزة علوان، "**الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك**"، تاريخ الدخول: 2014/12/29، على الرابط: http//www.alnabaa.org



كما وفرت دراسة دودز Dodds سنة 1997، للقارة المجهولة في منطقة القطب الجنوبي (أنتاركتيكا) إستبصارات جديدة في أقدم قضايا الجيوبولتيكا عهداً، في حين دمجت بعض موضوعات الاقتصاد السياسي في الجيوبولتيكا، وبخاصة موضوع الهيمنة من طرف أنو وتايلور سنة 1996 بوضعها علم جديد للاقتصاد السياسي الدولي، كما نجد فريق من الباحثين وقد طور "جيوبولتيك نقدية" تستخدم التفسيرات "ما بعد البنيوية" للممارسات الجيوبولتيكية، ناهيك عن فرع الجيوبولتيكا الجغرافية.

وضمن هذه الفروع والدراسات، سنناقش مضمون جغرافيا الانتخابات وجغرافيا الموارد المائية وجغرافيا الحرب.

المبحث الأول: جغرافية الانتخابات

تعد الانتخابات إحدى طرق تداول السلطة من فريق لآخر، وهي مقياس لأيديولوجية الصراع السلمي للوصول للحكم. وتهتم جغرافية الانتخابات بدراسة البعد المكاني لسلوك الأفراد في عملية التصويت.

لقد تطورت الجغرافية السياسية من دراسة الدولة كونها وحدة سياسية، إلى دراسات عديدة متعمقة ترتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية والعالمية التي طرأت على الساحة السياسية في الفترة الأخيرة، ومن ثم فالجزء التالي يعرض ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها وأهميتها ومجالاتها ومناهج دراستها وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول: تعريف جغرافية الانتخابات:

جغرافية الانتخابات، فرع من فروع الجغرافية البشرية، يهتم بتحليل الأساليب والسلوك ونتائج الانتخابات في سياق جغرافي وباستخدام مناهج تحليلية جغرافية. أو على وجه التحديد، هو دراسة التفاعل المزدوج بموجب السمات الجغرافية للإقليم المراد دراسته؛ كذلك تأثير القرارات السياسية والتوزيع الجغرافي على نظام ونتائج الانتخابات. والغرض من هذا التحليل هو تحديد وفهم العوامل المسببة لانتخابات سكان الأراضي بأسلوب متكامل[248].

إن عملية الانتخابات لها جوانب جغرافية كثيرة، منها[249]:

- تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية.
- البرامج الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب.
- الحملة الانتخابية.
- اتخاذ قرار التصويت.
- نتائج الانتخابات.

---

248 – Agnew, John. 1996. "Mapping politics: how context counts in electoral geography". In Political Geography, Volume 15, Issue 2, pp. 129-146. Elsevier: London, United Kingdom.

249 – كامل أبو ضاهر، **جغرافية الانتخابات**، قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية، الجامعة الإسلامية بغزة، على الرابط: http://site.iugaza.edu.ps/kabudaher/files/2014/10/%D8

المطلب الثاني: ماهية جغرافية الانتخابات:

من أحد نتائج الاتجاهات المعاصرة في الجغرافية السياسية هو ظهور فروع جديدة لها، ومن أهم هذه الفروع " جغرافية الانتخابات "Electoral Geography والتي وجدت على يد أندريه سيجفريد "Endre Sigfreid" من المدرسة الفرنسية، لذا يعد أباً لجغرافية الانتخابات[250].

ماذا يدرس الجغرافي[251]:

- دراسة التباين الوزني المكاني في الانتخابات.
- القواعد التي يجرى على أساسها الانتخاب.
- فحص التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية.
- دراسة السلوك الانتخابي للناخبين.
- الآثار البيئية الطبيعية والظروف البشرية والاقتصادية على سلوك الانتخابي للفرد.
- أثر الانتخابات على تغيير الظروف الطبيعية والبشرية في المنطقة.

وتدرس جغرافية الانتخابات النشاط الانتخابي داخل الدولة عن طريق تحليل الدوائر الانتخابية، التعرف على التباين المكاني في التصويت والتأثيرات الجغرافية التي نتج عنها هذا التباين، دراسة الحملات الانتخابية للمرشحين والبعد الجغرافي لها، ودراسة السلوك التصويتي

---

250 – Siegfied, A. "Geographie Electorale de l'Ardeche Sous La IIIe Republique".1949,Paries: Colin

251 - كامل أبو ضاهر، مرجع سابق.



للأفراد والجماعات وذلك بالتعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية وغيرها من الأمور التي تشكل الرأي العام للناخبين[252].

وقد عرف " جاسم كرم " جغرافية الانتخابات بأنه ذلك الفرع المعاصر للجغرافيا السياسية والذي عن طريقه نستطيع تفسير التباين في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين، ودراسة وتحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان لآخر، أو من دائرة انتخابية لأخرى، ومعرفة أسباب هذا التغيير[253].

كما عرفها محمد محمود الديب بأنها العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول للحكم[254].

وهناك من يرى أنه لا علاقة لجغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية، وأنها أقرب إلى علمي الاجتماع والسياسة أكثر من علم الجغرافية، في حين يرى فريق آخر أنها تدخل في صلب هيكل الجغرافية السياسية الحديثة لتكون فرعاً تطبيقياً مستقلاً بذاته. هذا بالإضافة إلى الجدل عما يكون أن تضيفه جغرافية الانتخابات للجغرافيا السياسية، وحول النهاية التي ترمي إليها الدراسات من غايات.

---

[252] – غانم النجار وجاسم كرم، "**السلوك الانتخابي في الكويت**"، مجلة السياسة الدولية، 1987، العدد89، ص38-50.

[253] – جاسم محمد كرم، "**جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد16، العدد3، 1988، الكويت، ص97.

[254] – محمد محمود الديب، **الجغرافية السياسية منظور معاصر**، القاهرة 1997، ص763.

ويمكن القول أن جغرافية الانتخابات هي الفرع الجغرافي الذى يتناول العوامل الجغرافية المؤثرة على العملية الانتخابية، عن طريق دراسة خصائص العملية الانتخابية ومشكلاتها من جوانبها كافة، ودراسة القوى السياسية المؤثرة في الانتخابات ومدى تأثيرها على الناخبين والبحث في أسباب ذلك.

والشكل التالي يوضح الجغرافية الانتخابية اللبنانية:

المطلب الثالث: نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها:



ظهرت جغرافية الانتخابات كموضوع في إطار الجغرافية السياسية في العقد الثاني من القرن العشرين، وتزامن ذلك مع ظهور الجغرافية السياسية كونها علماً مستقلاً ذا منهج محدد ومنظم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث نشر عالم الجغرافية البشرية الألماني فريدريك راتزل "F. Ratzel" كتابه الشهير تحت عنوان "الجغرافية السياسية" عام 1897.

وأول دراسة في مجال جغرافية الانتخابات كانت عام 1913، عندما أجرى سيجفريد بحث عن الانتخابات في إقليم " أردش "Ardeche" بغرب فرنسا وعلاقتها بالظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي عام 1916 قدم Krehbiel دراسة عن دلالة المؤثرات الجغرافية في تحليل النتائج البرلمانية البريطانية بين 1885 – 1910، واهتمت الدراسة بدراسة العلاقات المتبادلة بين نتائج الانتخابات والاحصاءات المهنية.

وفي عام 1918 قام Carl Sauer بدراسة تقسيم الدوائر الانتخابية للكونجرس بهدف اظهار الجريماندرية Gerrymander · وحدد العوامل الطبيعية المؤثرة على التقسيم بضمه عوامل وهي: الموقع– طبوغرافية سطح الأرض– أنواع التربة– الصرف– مصادر المعادن؛ وكلها عوامل تميز الدوائر الانتخابية.

وفي عام 1932 تم نشر سلسلة من الخرائط تبين انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية، والطريقة التي صوت بها أعضاء المقاطعة، وأظهرت هذه الخرائط الفروق الإقليمية التي لا يستطيع المعلقون السياسيون إدراكها، وذلك من خلال أطلس الجغرافية التاريخية للولايات المتحدة.



وفي عام 1949 درس سيجفريد التطور التاريخي للانتخابات في الفترة 1871 – 1940 في منطقة تقع على الضفة الغربية لنهر الرون، ورسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات، وقارن بينها وبين المظاهر الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وتوالت الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أغلبها على أيدي جغرافيين فرنسيين وأمريكيين، ففي عام 1959 قدم بريسكوت Prescott دراسة في وظيفة وطريقة جغرافية الانتخابات، وفيها اقترح أن تكون الدراسات الانتخابية نقطة البداية للبحث العلمي في الجغرافية السياسية عن طريق إيجاد معيار للتقسيم الإقليمي للدولة، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون النظام الانتخابي خالياً من الانحياز إلى طرف دون الآخر، وإن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة تجرى من الاحصائيات الانتخابية.

وفي السبعينيات من القرن العشرين، ظهرت العديد من الدراسات كما في ألمانيا والهند واليابان وانجلترا ودول ما بعد الشيوعية وهولندا، وفي أواخر السبعينيات اهتم الجغرافيين بدراسة الحملات الانتخابية للمرشحين.

المطلب الرابع: الصعوبات في تطور الدراسات حول جغرافية الانتخابات[255]؟

نقص التعميمات: لكل دولة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والجغرافية التي تختلف بها عن الدول الأخرى.

صعوبة ربط الدراسات حول الانتخابات بين الدول.

صعوبة التحليل الجغرافي للانتخابات على مستوي العالم بسبب:

كل دولة لها خصوصياتها من أحزاب ومؤسسات وترتيب للدوائر .

كل دولة لها نظرتها الخاصة بالانتخابات.

وزاد الاهتمام بدراسة جغرافية الانتخابات في دول العالم المتقدم لأنها تأخذ بنظام الديموقراطية الليبرالية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة اكتسب موضوع الانتخابات بعداً جديداً، حيث أصبحت الديموقراطية هدفاً عالمياً تطمح إليه الشعوب كافة؛ خاصة البلدان التي كانت تحت وطأة أنظمة الحكم الشمولية التي كانت سائدة في الدول التي أخذت بالنهج السوفيتي في الحكم.

وتتميز جغرافية الانتخابات في الوقت الحاضر بطابع العالمية تبعاً لإشاعة الديموقراطية، إلا أنها تعاني من صعوبات كثيرة في وجه محاولات وضع أسس وقواعد هامة تنطبق على كل دول العالم، نظراً لكون عملية الانتخابات عبارة عن قضية داخلية ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة، كما أن هذه الظروف عرضة للتغير

---

255 – كامل أبو ضاهر، مرجع سابق.



المستمر؛ وبالتالي تتعدد وتتغير أنظمة العمليات الانتخابية؛ مما يعرقل التحليل الجغرافي للانتخابات على مستوى العالم، ولا يؤدي في النهاية إلى خلاصة عامة يمكن الاستناد عليها كحجة علمية.

فالعوامل التي أدت إلى تطور جغرافية الانتخابات، هي[256]**:**

- ظهور الأسلوب الكمي والتحليل المكاني.
- المنهج السلوكي الذي يتخذ من سلوك الفرد وحدة تحليل ودراسة.
- نشر نتائج الانتخابات وسهولة الحصول عليها.

المطلب الخامس: مجالات دراسة جغرافية الانتخابات:

يمكن تحديد ميادين دراسة جغرافية الانتخابات في الآتي:

- التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية.
- التباين المكاني للتصويت وأسبابه وتغيره.
- النظام الانتخابي ومغزاه الجغرافي.
- البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشتركة في المنافسة، ليستدل منها على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على الأفراد عند اتخاذ قرارات التصويت.
- الخصائص الديموغرافية والسياسية للناخبين والمرشحين.

---

256 – المرجع السابق.



- طريقة توزيع المقاعد الممثلة للدوائر الانتخابية.

- الدعاية ومدى تأثيرها بالبيئة المحلية؛ وأثرها في خلق توجهات معينة لدى الناخبين.

- تخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين.

- البيئة الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدوائر الانتخابية، وتأثيرها على السلوك الانتخابي.

- السلوك التصويتي للفرد والجماعة، بهدف الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر على السلوك التصويتي.

وهناك موضوعات أخرى جذبت اهتمام الجغرافيين المهتمين بالانتخابات في السنوات الأخيرة، كدراسة الأحزاب السياسية وأقاليم الدعم الجغرافي لها، وأشكال التصويت في المجالس التشريعية، ودور الأيدولوجيات في توجيه السلوك الانتخابي للسكان.

المطلب السادس: مناهج الدراسة في جغرافية الانتخابات:

المنهج هو التنظيم الجيد أو الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي يقوم بها الباحث عند دراسة مشكلة ما بهدف الكشف عن حقيقتها والبرهنة عليها. كما يمكن تعريفه بأنه أساليب معروفة لنا تستخدم في عمليات تحصيل المعرفة الخاصة بظاهرة معينة.

تغيرت مناهج البحث في جغرافية الانتخابات لإبراز وتأكيد علاقتها الحميمة بالجغرافية معتمدين على التفسير والتحليل ورسم الخرائط لنتائج الانتخابات، والتي توضح

التباين في أنماط التصويت، ويمكن حصر هذه الطرق في منهجين هما المنهج المساحي والمنهج المكاني.[257]

أ- المنهج المساحي "Areal approach":

وهو المنهج الذى اعتمد عليه سيجفريد في دراسته للانتخابات في منطقة أردش بفرنسا علم 1913، وتتلخص طريقة هذا المنهج في تحليل نمط السلوك البشرى واظهار التباين المكاني للناخبين وعلاقتهم بالمتغيرات الجغرافية، كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية في نتائج التصويت من خلال استخدام العلاقات المساحية، مع الآخذ في الاعتبار تحديد المتغيرات الجغرافية التي تساهم في صياغة المواقف السياسية والسلوك الانتخابي للسكان، كما يهدف هذا المنهج إلى تحليل الأنماط المكانية كنتائج الانتخابات في ضوء علاقتها الأيكولوجية، وعلى الباحث في هذا المنهج أن يكشف عن خصائص الناخبين وتحليل شخصياتهم التي أثرت في عملية التصويت، ومن ثم يتضح الصالح العام لهذا الحزب أو ذلك، ويدخل في هذه الخصائص التباين المكاني في الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ب- المنهج المكاني "Spatial approach":

اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام 1960 إلى نفس الاتجاه الحديث الذي اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة، فقد انتقل محور التركيز من التركيز المساحي

---

257 – محمد محمود الديب، **الجغرافية السياسية منظور معاصر**، القاهرة 1997، ص763-798.



"Areal" إلى التحليل المكاني "Spatial"، ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني.

لذا المنهج المكاني – السلوكي يهتم بقياس التغيرات المكانية وتحليلها، مثل المسافة والرابطة والصلة وأثر الجوار في السلوك الانتخابي للفرد. وبناء عليه فإن ذلك المنهج يرى أن السلوك الانتخابي للفرد لا يرجع إلى التغيرات المكانية في الوحدة المساحية فقط؛ وإنما لوجوده في وسط جغرافي متميز يؤدي إلى الاستجابة الانتخابية للفرد[258].

كلاً من المنهجين المساحي والمكاني– السلوكي يهتمان بأثر التباين المكاني على السلوك التصويتي للناخب في ضوء جغرافية المكان الذي يعيش في ظله، أو دراسة إجماليات نتائج التصويت في كل منطقة في ضوء ظروفها الجغرافية.

بالإضافة للمنهجين السابقين لا يمكن الاستغناء عن المناهج الأساسية في الجغرافية السياسية، والتي تمكن الباحث من تفسير العديد من العناصر في العملية الانتخابية، ومنها المنهج الأصولي "Principle approach" والذي يبحث في مفاهيم وأسس جغرافية الانتخابات وطرق البحث فيها وأهدافها، والمنهج التاريخي "Chronological approach" والذي يوضح التطور التاريخي لظاهرة الانتخابات، وما يتعلق بها من تقسيم الدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي المتبع، حيث أن ظاهرة الانتخابات ظاهرة مستمرة وتتغير من فترة لأخرى. والمنهج الوظيفي "Functional approach" ويمكن من خلاله تحليل التقسيمات الانتخابية

---

258 – ياسر يحيى عبد الحميد عبد الحليم، **"جغرافية الانتخابات.. استقراء السلوك الانتخابي"**، صحيفة الراية، تاريخ 2014/6/3، على الرابط: http://www.raya.com/news/pages/be73-454e-b521903afb5



والقوانين التي ترتبط بالعملية الانتخابية، وأيضاً تحديد الاتجاهات السياسية وتحليلها في الدولة ورصد مدى التباين الإقليمي فيها.

وبالرغم من تعدد المناهج فهذا لا يعنى تضارب، بل أن لكل منها ضرورته وأهميته؛ فقد لا يصلح أحدهم دون الآخر لحاجة البحث إليه.

المطلب السابع: علاقة جغرافية الانتخابات بالعلوم الأخرى:

ترتبط جغرافية الانتخابات بالعديد من العلوم الأخرى، شأنها في ذلك شأن علم الجغرافية الذي يتصف بالشمولية نتيجة الارتباط بالعديد من العلوم الأخرى الناتج عن عملية الامتصاص الفكري لتلك العلوم.

ونجد جغرافية الانتخابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي وعلم القانون وعلم النفس البيئي والذي يهتم بدراسة العلاقة بين السلوك البشري والبيئة التي يعيش فيها ويتفاعل معها.

إن جغرافية الانتخابات بما تحتويه من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي، قد أضافت بعداً جديداً للجغرافية السياسية بشكل خاص وللجغرافية بشكل عام. فجغرافية الانتخابات هي جزء أساسي من الجغرافية السياسية، ذلك لأنها تهتم بدراسة تباين الأنماط الانتخابية من مكان إلى آخر، وتحليل أسباب هذا الاختلاف. وتستطيع جغرافية الانتخابات هذه أن تستفيد من البيانات والإحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافية بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة إلى أخرى، وأن تتبع هذه الظاهرة ومتغيراتها يحقق هذا الإثراء.

ولكي تستطيع جغرافية الانتخابات أن تؤدي دورها بشكل أفضل وتتحاشى النقد الموجه إليها فإنه يجب على المهتمين بها أن يبتعدوا عن الأساليب التقليدية في دراسة العموميات الكلية ويركزوا بشكل أكبر على دراسة السلوك الفردي وأسباب تغيره من مكان إلى آخر. وعلى هذا الحقل أن يستحدث طرقاً جديدة ونماذج علمية تثبت بواسطتها الصلة بين بيئة التصويت الانتخابي[259].

المبحث الثاني: جغرافية الموارد المائية:

جغرافية الموارد المائية هي فرع من فروع الجغرافية، تتكون من شقين هما[260]:

الجغرافية: وهي علم موضوعه دراسة توزيع الظواهر الطبيعية والبشرية فوق سطح الكرة الأرضة اعتماداً على الملاحظة والوصف والتفسير، ويتكون من أربعة فروع هي: الجغرافية الطبيعة، الجغرافية البشرية، الجغرافية الاقتصادية ثم الجغرافية السياسية.

أما بالنسبة للموارد المائية فنقصد بها كل الغطاء المائي الموجود فوق سطح الكرة الأرضية، من مياه جوفية أو باطنية ومياه سطحية ومياه البحار والمحيطات.

وجغرافية الموارد المائية هي فرع ضمن الجغرافية الطبيعية التي تهتم بدراسة توزيع الغطاءات المائية فوق سطح الكرة الأرضية وكيفية المحافظة عليه من التدهور والاستنزاف والتلوث من أجل توفير متطلبات الأجيال الحالية ومتطلبات الأجيال اللاحقة.

---

259 – جاسم محمد كرم، **"جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية"**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد16، العدد3، 1988، الكويت، ص97.

260 – محمد خميس الزوكة، **جغرافية المياه**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.



فهي علم يدرس مكان تواجد المياه، مصدرها ومسارها، ونسبتها واستشراف الصور المستقبلية للكميات التي يمكن الحصول عليها في مختلف المناطق سواء من الأنهار، أو الأمطار، أو البحيرات، والبحار...الخ.

والاهتمام بدراسة الجغرافيين للماء يأتي من كونه عنصر أساسي للحياة، وأصبح ضمن الملفات والقضايا التي تطرح للنقاش وتهم الإنسانية جمعاء في إطار ما يسمى بالعجز المائي أو الفقر المائي، والذي كثيراً ما يؤدي إلى صراعات ونزاعات ذات رهانات جيوبولتيكية.

وما يزيد من أهمية هذا الفرع من الجغرافية السياسية هو اهتمام المنظمات الدولية، خاصة الوكالات التابعة للأمم المتحدة بملف الماء، وهو ما تأكد في مؤتمر دوبلن سنة 1992، ومؤتمر ريودي جانيرو عام 1994 حيث تمت الإشارة إلى أن صحة الإنسان ورفاهه والأمن الغذائي والتنمية الصناعية والنظم الايكولوجية، معرضة كلها للخطر ما لم تتم إدارة الموارد المائية والأراضي بفعالية تزيد عما كانت عليه في الماضي[261].

والمياه في الطبيعة توجد على شكل بخار وسائل كالأنهار والبحار والمحيطات، أو على شكل صلب (في شكل جليد).

[261] – حسن أبو سمورود وحامد الخطيب، **جغرافية الموارد المائية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص9.



وتبلغ مساحة الكرة الأرضية إجمالا 510 مليون كلم مربع، توجد فيها كمية من المياه تقدر ب 1455 مليون كلم مكعب، منها 1370 كلم مكعب موجودة في مساحة البحار والمحيطات أي: خارج اليابسة[262].

المبحث الثالث: جغرافيا الحرب: (علاقة جغرافية المكان بالأنشطة العسكرية)

جغرافيا الحرب أو الجغرافية الحربية وتُعرف أحياناً بالجغرافية العسكرية، هي فرع في الجغرافية السياسية، يهتم في الأساس بالدور الحيوي الذي تلعبه العوامل المكانية والجغرافية في الحروب والنزاعات المسلحة. كذلك ارتقاء فن الحرب للتمكن من قيادة جيش رهن بمعرفة أساسيات الجغرافية ومحددات شخصية المكان. فعلاقة الجغرافية بالحرب مبنية على الحكمة لإحراز النصر العسكري وتحقيق مغانم السياسة والاقتصاد[263].

تدرس الجغرافية الحربية أو العسكرية الاتجاهات المكانية للحروب العالمية والمحلية وتعليل حدوثها وتوزيعها الجغرافي، أي دراسة علاقة جغرافية المكان بكافة الأنشطة العسكرية، وذلك لفك شفرة النسق المكاني وتفعيل الخريطة الذهنية لدى أفراد القوات المسلحة. كذلك تهتم باهتمامات جيوبولتيكية كخطط المعارك، والتحليل الأرضي والجيوستراتيجي والمعدات الحربية والإمكانات التسليحية. فالتاريخ العسكري يحكي لنا بالضبط ما هي الأحداث وقعت، أما الجغرافية فهي المسؤولة عن تسليط الضوء على علامات الاستفهام حول لماذا، وكيف، وأين وقعت الحرب. وذلك لأن الجغرافية تلعب دوراً رئيساً في نتائج الحرب[264].

---

262 – حسن أبو سمورود وحامد الخطيب، مرجع سابق، ص10.

263 – ماهر حمدي عيش، **الجغرافية السياسية**، دار الوثائق، شبين الكوم، 2005، ص313.

264 – Geography of war: the significance of physical and human geography principles. High Beam.



المطلب الأول: علاقة الجغرافية بالحرب

يملك علم الجغرافية الكثير للمساهمة في فهم الحروب، فالجغرافية تمثل للحرب عمقاً أساسياً لكل التحركات العسكرية وسير العمليات الحربيّة، إذ أنه من المستحيل فصل العمليات العسكرية عن ظروف البيئة الجغرافية؛ حيث تمثل الأرض بواقعها الطبيعي والبشري مسرحاً للعمليات العسكريّة.

وهناك عدة جوانب توضح أهمية الجغرافية في تحليل الحروب، مثل الدور الذي تلعبه العوامل الاستراتيجية المكانية قبل وأثناء الحرب، مثل تأثير تلك العوامل على حركة المعدات العسكرية عبر المضايق الدولية ونقاط الاختناق، وتوزيع القوات والأسلحة من أجل المعركة، وتحليل موارد وقدرات الدولة، ودرجة انكشاف وتعرض خطوط التجارة والإمداد للخطر الخارجي، ويمكن للحكومات أن تستعين بالجغرافيين كمحترفين للقيام بهذه التحليلات الاقتصادية والعسكرية. وهناك الكثير من الحروب عبر التاريخ تنبثق عن نزاعات حدودية، ويصنف الجغرافيون ويصفون الأنماط المختلفة للحدود.

المطلب الثاني: مناهج الدراسة في جغرافيا الحرب

أدرك الجغرافيون أن الحروب لا تحدث عشوائياً، حيث تلعب المسافة دوراً مهماً في معظم الحروب عبر التاريخ، فالدول المتجاورة أكثر عرضة للحروب فيما بينهما، وقد طرح الجغرافيون السياسيون عدة مناهج لتحليل الحروب.

1- المنهج التقليدي

ويدور هذا المنهج حول دراسة نظرية العلاقات الدولية التقليدية، والتي تتسم بالتأكيد على علاقات القوة بين الدول. وعادةً ما يتم تحليل السياسات الخارجية للدول في ضوء قراءتها الجغرافية والأيديولوجية والثقافية والتاريخية. وتتمثل النظرة التقليدية في النظرة إلى العالم مقسماً بين الشرق والغرب، أو الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية. ومقسماً بين الشمال والجنوب، أو بين الغني الصناعي والفقير الزراعي.

2- المنهج التاريخي- البنائي

يتميز هذا المنهج أنه يركز على العالم لا على الدولة في دراسة الحروب والنزاعات الدولية. ويبحث في أسباب الحروب التي تؤثر بشكل سلبي في بنية العلاقات العالمية الاقتصادية- السياسية المتكاملة.

3- المنهج السلوكي

ساد المنهج السلوكي في دراسة العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين بتقنياته الكميّة، وتأكيده على العلاقة بين الإمكانات المحلية للدولة وسياستها الخارجية. لذلك فإن العوامل الجغرافية كالموقع والسكان والتحالفات تتحد مع الخصائص الاقتصادية والتوجه السياسي وسباق التسلح كمقدمات للنزاع. وقد انبثق عن هذا المنهج بعض النظريات الجيوبوليتيكية الجديدة.

ويعيب هذا المنهج بأنه غير مكتمل، لأنه لا يضع في الاعتبار التطور التاريخي للدول، ويميل إلى التركيز على بعض الظاهرات في العالم السياسي، ويتجاهل البعض الآخر.



المطلب الثالث: تصنيف الحروب

تصنف الحروب وفقاً لعدة اعتبارات، وهي: التصنيف المكاني للحروب والتصنيف السببي للحروب:

1- التصنيف المكاني للحروب

يمكن تصنيف الحروب إلى أربعة أصناف، هي:

أ- الحروب الكونية

وتسمى كذلك الحروب الكوكبية، وهي تلك الحروب التي تتضمن معظم أو كل القوى العظمى في النظام الدولي، ولذلك تسمّى أيضاً بالحرب الشاملة، لأنها تضم على الأقل ثلثي القوى العظمى، وضحاياها في حدود 1,000 قتيل في المعارك لكل مليون نسمة. ومنذ عام 1494 حدثت أربعة حروب كونية شاملة، وهي[265]:

الحروب الإيطالية (1494 - 1517).

الحروب الإسبانية (1581 - 1609).

حرب لويس الرابع عشر (1688 - 1713).

الحروب النابليونية (1792 - 1815).

[265] - Wusten. H. V., Geography and War, Peace Studies, 1984, P. 191 – 201.

ب- الحروب العالمية

تعرف هذه النوعية من الحروب جغرافياً بأنها حرب في كل أنحاء الأرض، مع كثرة الدول المشتركة فيها. وقد أصحبت الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918). والحرب العالمية الثانية (1939 - 1945). حربيين عالميتين بسبب مقدرة القوى الرئيسة في الحرب في معظم بقاع الأرض، خاصةً الأماكن البعيدة. وذلك من جراء التطور الهائل في الأسلحة والمعدات والحركة. وقد سميت الحرب العالمية الأولى بالحرب العظمى، حتى جاءت الحرب الثانية (1939 - 1945) التي كانت أكثر عالمية مقارنةً بالأولى، لأن ميدان المعركة امتد من شمال أفريقيا حتى الاتحاد السوفيتي إلى بورما، ثم الكاريبي إلى المحيط الهادي. ويصف هذا النمط الحروب التي تحدث بين كتل أو أحلاف أو مجموعات من الدول في مواجهة بعضها البعض، مثل الحلفاء ضد المحور على سبيل المثال.

ج- الحروب المحلية

وهي حروب محدودة في مداها الجغرافي أو مقياسها المكاني، ومحصورة في عدد محدود من الدول. وقد كانت معظم الحروب عام 1815 م تنتمي لهذا النمط. وقد تضمن بعضها الحروب بين قوة عظمى ودولة صغيرة، ومن أمثلة تلك الحروب:

الحرب الروسية - اليابانية (1904 - 1905)، وبلغ عدد قتلاها نحو 130 ألف قتيل.

الحرب بين باراغواي وبوليفيا (1932 - 1935)، وبلغ عدد قتلاها نحو 130 ألف قتيل.

حرب الأيام الستة عام 1967 بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن، وبلغ عدد قتلاها نحوي 19600 قتيل.



ويطلق بعض الجغرافيون على تلك الحروب مسمى الحروب بين الدول، كالحرب بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر الفوكلاند عام 1982، والحرب العراقية- الإيرانية ما بين عامي 1980 حتى 1988، والحرب بين الهند والباكستان حول كشمير. وفي أغلب الحالات كان لعامل الجوار دور في الحروب المحلية، فاحتمال الحرب بين الدول المتجاورة أكبر بالمقارنة بالدول التي تبعد عن بعضها البعض، وأغلبها يرتبط بمشكلات الحدود بين الدول، والادعاءات التاريخية، فضلاً عن حروب التحرير الوطني من الاستعمار.

د- الحروب الأهلية

وهي حروب تتم داخل الدولة الواحدة بين شركاء في الوطن، وتقوم على تباين إيديولوجي أو ديني أو قومي أو اقتصادي، وعادةً ما تتشابك أسباب وعوامل الحروب الأهلية. ومنذ عام 1945، ومع تصفية الاستعمار الأوربي في معظم بلدان العالم، أصبحت الحروب الأهلية مركزة في العالم الثالث. كما أدى تفكك الدول المتعددة القوميات حديثاً كالاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا إلى انتشار الحروب الأهلية، وعادةً ما تتطلع الأطراف المشاركة في الحروب الأهلية إلى دعم إقليمي أو دولي في صورة قوات مسلحة أو معونات أو مساعدات اقتصادية أو عسكرية أو تدريبية، حتى أن القوات المسلحة في الكثير من دول العالم الثالث أو دول الأطراف تركز باطراد على قمع مواطنيها أكثر من الدفاع عنهم ضد الأعداء الخارجية[266].

[266] – محمد عبد السلام، **الصراعات المسلحة العربية- العربية**، كراسات استراتيجية، القاهرة، 1994، ص27.



2- التصنيف السببي للحروب

تصنف الحروب وفقاً لهذا التصنيف، إلى:

أ- حروب الإمبريالية

الإمبريالية هي التوسعية، والحروب التوسعية تعني ضم دولة قوية لأراضي دولة أضعف أو إقليم ما، ويقول بعض الجغرافيين أن الجيوبولتيكا ليست سوى مسوغاً للإمبريالية، وأن الإمبريالية عادةً ما تقود إلى الحرب، وتحمل تلك المقولة بعض الصواب وبعض الخطأ. فالجيبولوتيكا لا تؤدي دائماً إلى الإمبريالية، كما أن الإمبريالية ليست هي السبب الوحيد للحروب[267].

ب- حروب التحرير الوطنية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تزايدت حدة المطالبة بالاستقلال الوطني من جانب الدول الخضعة للاستعمار. وكانت سورية أول دولة عربية نالت استقلالها عام 1946. وبحلول عام 1960، كان واضحاً أن نهاية الحكم الاستعماري الأوربي للقارة الأفريقية باتت وشيكة، وفي كثير من الحالات حدثت عمليات انتقال سلمية نسبياً للسلطة، وفي حالات أخرى رفضت الدول الاستعمارية الإذعان، مما أدى لنشوب حروب كبيرة. فقد كانت حرب التحرير الجزائرية (1954- 1962) هي النذير بالحروب التي اندلعت في أفريقيا خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وكانت هي أول حروب التحرير الوطنية، وواحدة من أكثرها دموية.

---

267 - ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، صـ: 321.



ج- الحروب المصاحبة لمولد الدولة

يرتبط هذا النمط من الحروب بحركات الانفصال داخل الدولة الواحدة، مما قد ينتج عنه تحقق ذلك ومولد دولة جديدة من رحم الدولة الأم. ومن الأمثلة على ذلك مولد بنغلاديش من رحم باكستان، كذلك جنوب السودان من رحم السودان الأم.

د- الحروب الحدودية

يرتبط هذا النمط من الحروب بالنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، وقد يكون النزاع حول امتداد الحد السياسي، أو حول وظائفه، أو حول الموارد الممتدة عبره. ومن الأمثلة على تلك الحروب: الحرب بين العراق وإيران المسماة بحرب الخليج الأولى (1980 - 1988) حول الحدود السياسية المشتركة بينهما في شط العرب[268].

هـ- حروب الموارد

منذ قرون والدول تتعارك حول الأرض وما تحويه من موارد، حتى أن معظم الحروب التي دارت رحاها - والتي قد تشتعل في المستقبل- ترتبط بالحصول على الأرض.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، حدد قسم الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة تضم 28 مادة معظمها من المعادن، والتي حدثت مشاكل في إمداداتها بالنسبة للولايات المتحدة أثناء الحرب، وأصبح اصطلاح المعادن الاستراتيجية مهماً فيما بين الحربين العالميتين. وأن الموارد الاستراتيجية هي تلك الموارد الضرورية للدفاع، والتي توجد منابعها

---

[268] - ماهر حمدي عيش، **الأبعاد الجغرافية للصراعات السياسية والعسكرية في دول الخليج العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافية: جامعة المنوفية، 2000، ص271- 273.



مصادر الإمداد بها بصفة أساسية أو كُليّة خارج حدود الدولة، ويكون من الضروري تأمين إمداداتها واحتياجاتها أثناء الحرب[269].

ولعل التنافس الأمريكي الروسي الصيني على القارة الافريقية مثال واضح على مثل هذا النوع من الحروب، لما تحتويه القارة السمراء من موارد هامة.

و- الحرب بالوكالة

يتضح من المعنى أن تلك الحرب تعنى انغماس دولة مساندة لدولة أخرى تقوم بالحرب بالنيابة عنها ضد الدول الأخرى التي تريد الحرب معها. وقد اتسمت فترة ثمانينيات القرن العشرين بتوترات الحرب الباردة المتفاقمة، والحروب بالوكالة في بلدان نامية تمتد عبر الكرة الأرضية، وفي غضون ذلك تدخلت القوى العظمى في النزاعات المحلية، التي كان يمكن أن تكون ثانوية وقصيرة الأجل. ولكن بدلاً من ذلك تصاعدت، ولعل من أبرز بؤر الحرب بالوكالة في مناطق القرن الأفريقي وأفغانستان وأمريكا الوسطى[270].

تعد فكرة الحرب بالوكالة من أكثر المفاهيم المطبقة في السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل المثال الأبرز والأحدث على مثل هذا النوع من الحروب هو الحرب الأوكرانية، والتي هي في الحقيقة حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كانت أوكرانيا هي الأداة فيها، ومن خلفها حلف الناتو ودول المعسكر الغربي، وكما هو واضح من مجريات هذه الحرب فإن الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر منها، والهدف منها هو استنزاف روسيا عسكرياً

---

[269] – صلاح عبد الجابر عيسى، **مدخل إلى جغرافية الوطن العربي**، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، 2004، ص122.

[270] – ماهر حمدي عيش، مرجع سابق، ص323.



واقتصادياً لإضعافها، على غرار ما حدث مع الاتحاد السوفيتي في حربه مع تنظيم القاعدة في أفغانستان.

ي- الحروب العرقية

تقوم الحرب العرقية على أسس إثنية أو دينية أو لغوية، أي أنها ترتبط بالقومية. وتحفل القارة الأفريقية بالعديد من الصراعات والحروب العرقية في تاريخها، منها الصراع في جنوب السودان، وكذلك الحال في يوغسلافيا السابقة بعد تفككها.

وعلى الرغم من أهمية الجغرافية السياسية والجيوبولتيك، إلا أن هنالك فترات تحدث فيها انقلابات، أو تغيرات مفاجئة ضمن الترتيب الجيوبوليتيكي الإقليمي ذي العلاقة بالوضع الجيوبوليتيكي العام، يُطلق عليها "فترات الانتقال الجيوبوليتيكية"، أو النقلة السريعة في تغيُّر الحدث، مثل سقوط الاتحاد السوفيتي، وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وما يُسمى "بثورات الربيع العربي"، فكل هذه الأحداث أو المتغيرات حدثت وفق "عنصر المفاجأة"، الذي لم يكن بوسع أي من الخبراء، " ذوي النظرة الجيوبوليتيكية النافذة "، التنبؤ بحدوثها أو إمكانية حدوثها بهذا الشكل الخارج عن مؤثرات العوامل الجغرافية، حتى وقعت بالفعل، وخلقت أوضاعاً جيوبوليتيكية محلية ودولية مغايرة جديدة، بل ونظاماً جيوبوليتيكياً جديداً في علاقات الدول وتكتلاتها بشكل يختلف بالكامل عمَّا كان سائداً من نظم زمن سيادة النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية، بل قد تخلق مشكلات جديدة لابدَّ من معالجة عواقبها، وتندرج هذه الرؤية ضمن الجيوبوليتيك النقدية، التي تقوم على تحليل سلوكيات الدول واستراتيجياتها السابقة للوصول إلى مواطن الفشل والخلل، والتي تعتمد على التحليل الجيوبوليتيكي، الذي يُسهل من عملية تقدير واستشراف المناطق التي يحتمل جداً أن يحدث فيها تصادم في

المصالح الدولية، وعلى ضوء التحليل الجيوبوليتيكي يمكن أيضاً إعداد السياسات والخطط التي تتضمنها الاستراتيجية العليا للوحدات السياسية[271].

---

271 – شوقي عرجون، " **صراع المصالح والنفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في جنوب القوقاز**"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر الثالثة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص 27.

المراجع:

أولاً: الكتب:

1- إبراهيم الديب، **الجغرافيا السياسية منظور معاصر**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.

2- أحمد على إسماعيل، **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، ط8، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997.

3- أحمد على إسماعيل، **الجغرافية العامة: موضوعات مختارة**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1995.

4- أرسطو، **في السياسات**، تعريب: الأب أغسطس بربارة البولسي، بيروت، 1980.

5- أسامة محمد جابر، **علم الإنسان: مدخل إلى الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، بيروت: دار العلوم، ط1، 1992.

6- ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، (ترجمة: عماد حاتم)، دار الكتاب الجديدة المتحدة.

7- بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1.

8- ثروت بدوي، النظم السياسية، الكتاب الأول، **تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية**، دار النهضة العربية، ط1، 1961.

9- جابر سعيد عوض، **النظم السياسية النظرية والتطبيق**، مصر، دار النشر غير مذكورة.

مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد16، العدد3، 1988، الكويت.
11- جودة التركماني، **الجغرافيا الطبيعية: أسس ومجالات**، القاهرة: دار الثقافة العربية، 2001.
12- جودة التركماني، **جغرافية التضاريس**، القاهرة: دار الثقافة العربية، 2001.
13- جودة حسنين جودة، **الجغرافيا الطبيعية والخرائط**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993.
14- جودة حسنين جودة، **معالم سطح الأرض**، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
15- جيرار فرانسوا دومون، **الديمغرافيا السياسية قوانين جيوسياسية السكان**، باريس، إيلليبس، 2007.
16- حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.
17- حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا الطبيعية**، القاهرة: مكتبة ومطبعة الغد،2002.
18- حسن أبو العينين، **الجغرافيا الطبيعية**، الإسكندرية: دار الجامعة المصرية، 2001.
19- حسن أبو سمورود وحامد الخطيب، **جغرافية الموارد المائية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
20- حسن النصار، **النظام السياسي والقانون الدستوري**، القاهرة: مطبعة دار العالم العربي.
21- خالد المسالمة، **الأرض العربية المحتلة: الأحواز**، ألمانيا: مطبعة جامعة الرور، بوخوم، ط2، 2008.
22- ذبيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، ط1، 2002، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
23- رمضان محمد بطيخ، **مبادئ الأنظمة السياسية ونظم الحكم في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية، 2001.

24- روبرت م. ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة: حسن صعب، منشورات دار العلم للملايين، ط2، 1984.

25- روبيرت لوي، **تاريخ الإيكولوجيا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1992.

26- سلطان جاسم، **مدخل للجغرافيا السياسية**، الدوحة، 21 فبراير 2010، (مركز التنوع للدراسات).

27- الشافعي محمد بشير، **نظرية الاتحاد بين الدولوتطبيقاتها بين الدول العربية**،الاسكندرية: منشاة المعارف.

28- صلاح الدين فوزي، **النظم السياسية**، المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 1983-1984.

29- صلاح عبد الجابر عيسى، **مدخل إلى جغرافية الوطن العربي**، شبين الكوم: مطابع جامعة المنوفية، 2004.

30- عاطف علبي، **الجغرافية الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989.

31- عبد العزيز طريح شرف، **الجغرافيا المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ أفريقيا ومناخ العالم**، ط11، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.

32- عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي**، الاسكندرية: دار المعارف، 1990.

33- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

34- عبد المنعم عبدالوهاب، **جغرافيا العلاقات السياسية**، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977.

35- عبدالله عامر الهمالي، **الأقليات**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1985.

36- عبدالله عطوي، **الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة**، بيروت: مؤسسة عز الدين، 1993.

37- عبدالله عطوي، **الدولة والمشكلات الدولية: دراسة في الجغرافية السياسية**، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1994.

38- علي عبد الله الجباوي، **الجغرافية السياسية**، دمشق: مطبعة كلية الآداب، 1989-1990.

39- علي البنا، **جغرافية الموارد الاقتصادية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984.

40- علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط7، 1965.

41- عمر الفاروق سيد رجب، **المدخل للجغرافيا العامة**، القاهرة: دار الطوبجي، 1990.

42- غانم النجار وجاسم كرم، **السلوك الانتخابي في الكويت**، مجلة السياسة الدولية، 1987، العدد89.

43- فالح عبد الجبار+ هاشم داود، **الإثنية والدولة**، بغداد- بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2006.

44- فتحي أبو عيانة، **الجغرافيا الاقتصادية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.

45- فتحي أبو عيانة، **الجغرافيا السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

46- فتحي أبو عيانة، فتحي أبو راضي، **أسس علم الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

47- فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في الجغرافية البشرية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

48- فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، 1966.

49- فؤاد محمد شبل، **الفكر السياسي**، ج1، الهيئة المصرية، 1974.
50- ماجد راغب الحلو، **الدولة في ميزان الشريعة والنظم السياسية**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1966.
51- ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2005.
52- ماهر حمدي عيش، **الأبعاد الجغرافية للصراعات السياسية والعسكرية في دول الخليج العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا: جامعة المنوفية، 2000.
53- ماهر حمدي عيش، **الجغرافية السياسية**، شبين الكوم: دار الوثائق، 2005.
54- محسن خليل، **النظم السياسية والدستور اللبناني**، مصدر سابق.
55- محمد السيد غلاب، **الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1995.
56- محمد الشاذلي+ علي المرسي، **علم البيئة العام والتنوع البيولوجي**، سلسلة الفكر العربي لمراجع العلوم الأساسية، رقم12، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
57- محمد الهماوندي، **الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسة**، ط1، 1990.
58- محمد خميس الزوكة، **الجغرافيا الاقتصادية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.
59- محمد خميس الزوكة، **جغرافية المياه**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.
60- محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
61- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، دار الهنداوي.
62- محمد زاهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، أربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، ط11، 1998.
63- محمد طه بدوي، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973.

64- محمد عبد السلام، **الصراعات المسلحة العربية- العربية**، كراسات استراتيجية، القاهرة، 1994.

65- محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا والمشكلات الدولية**، القاهرة: المكتبة النموذجية، 1977.

66- محمد عبدالقادر بافقية، توحيد اليمن القديم، **الصراع بين سبأ وحمير وحضرموت من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلادي**، سلسلة تاريخ اليمن (2)، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2007.

67- محمد فاتح عقل، **مشكلات الحدود السياسية**، ج1، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962.

68- محمد كامل ليلة، **النظم السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1963.

69- محمد متولي+ محمود أبو العلا، **الجغرافيا السياسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986.

70- محمد محمود إبراهيم الديب، **ماهية الجغرافيا السياسية**، مجلة المنهل، العدد 538، 1997.

71- محمد محمود الديب، **الجغرافية السياسية منظور معاصر**، القاهرة 1997.

72- محمد مدحت جابر، **معجم المصطلحات الجغرافية والبيئة**، جامعة المنيا، 2006 .

73- محمد مرسي الحريري، **دراسات الجغرافية السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.

74- محمود حافظ، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، 1976.

75- محمود عاطف البنا، **الوسيط في النظم السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1988.

76- محمود محمد عاشور، **أسس الجغرافيا الطبيعية**، دبي: دار القلم، ط2، 2004.

77- محمود محمد عاشور، **أسس علم الجغرافيا**، دبي: دار القلم، 1998.

78- مصطفى أبو زيد فهمي، **النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة**، القاهرة: دار المعارف، 1965.

79- يسري الجوهري، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**، الإسكندرية (مصر): مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

80- يوسف عبد المجيد فايد، محمد صبري محسوب، **جغرافيا البحار والمحيطات**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993.

ثانياً: الانترنت:

1- سعدي الدبس، **الفيلسوف الألماني كانت والجغرافي العربي المسعودي وفلسفة العصر**، 2006، على الرابط: http://www.airssforum.com/forum

2- سميحة ناصر خليف، **خصائص السكان**، موقع موضوع كوم الإلكتروني، تاريخ 5 حزيران 2016، على الرابط: http://mawdoo3.com

3- غراهام فولر، **الأقليات في العالم العربي**، تاريخ 2004/10/3. على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%A7%

4- كامل أبو ضاهر، **جغرافية الانتخابات**، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، الجامعة الإسلامية بغزة، على الرابط: http://site.iugaza.edu.ps/kabudaher/files/2014/10/%D8

5- محمد فال ولد سيدي ميله، **المنطقة الحرة: أهدافها، فوائدها وشروط نجاحها**، وكالة صحفي للأنباء، 1 تموز 2013، على الرابط: http://www.souhoufi.com/article9039.html

6- محمد كريم بو خصاص، **خريطة الأديان في العالم**.. نصفه يعتنق الديانات السماوية وربعه "وثني" وثمنه "لا ديني"، تاريخ 2012/12/24، على الرابط:

http://www.maghress.com/agadir24/34099

7- محمد ولد المنى، "**التنبؤات السياسية للديمغرافيا!**"، صحيفة الاتحاد، تاريخ 2015/3/6، على الرابط: http://www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=22920&y=2015

8- **نشأة الجغرافيا السياسية**، منتدى الجغرافيون العرب، تاريخ 2008/4/24، على الرابط: http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab4010/

9- ياسر المختوم، وقفات مع دراسة "بيو" حول "**خريطة الأديان في العالم**"، تاريخ 2013/3/25، على الرابط: http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=217

10- ياسر يحيى عبد الحميد عبد الحليم، **جغرافية الانتخابات .. استقراء السلوك الانتخابي**، صحيفة الراية، تاريخ 2014/6/3، على الرابط: http://www.raya.com/news/pages/be73-454e-b521903afb5

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Boggs, S.W., International Boudaries Astudy of Boundary Functaions and Problems, New York, 1940, P. 25.
2. Bowman, I., The new World, Problems in political Geography, New York, 1921.
3. Geores Burdeau : Droit Constitionel et institutions Politique , Paris , 20e d , 1989. p.19 .
4. Agnew, John. 1996. "Mapping politics: how context counts in electoral geography". In Political Geography, Volume 15, Issue 2, pp. 129-146. Elsevier: London, United Kingdom.
5. ***Andre Hauriou : Droit Constitutionel etInstitution Politiques , 1966 , p.92 ets***
6. Burdeau :Traite de Science Politique , T.11e me,ed.Paris,1967, p.83
7. Carlson, L., Geography and World Politics, Prentics Hall,1959,p.14.
8. Daniels, John (2007). International business: environments and operations. Prentice Hall. p. 126.
9. Diamond, Jared (2005). Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed. New York: Penguin (Non-Classics). pp. 495–496
10. Geography of war: the significance of physical and human geography principles. High Beam.
11. http://www.arabgeographers.net/vb/attachment.php?attachmentid=742&d=1235580909



12. Jones, S S.P, Boundary Concepts in the Setting of place and Time, AAG, 1959,NO. 44, PP 241 - 255.
13. Millen, Joyce and Timoth Holtz, "Dying for Growth, Part I, The Politics of Globalization, ed. Mark Kesselman, Hougton Mifflin, 2007
14. Prescott, J.R.V., Political Frontiers and Boundaories, London, 1987, PP. 1 – 14.
15. Richard Hartshorne, Political geography , in Preston Jams & Clarence Jones (eds) American Geography. Inventory & Prospect , Syracus University Press, 1954, P. 178.
16. Richard Hartshorne, Recent Developments in Political geography American science Review. XX1X December, 1935, P. 957.
17. Rosière (Stéphane) :Géographie politique et Géopolitique 2eme édition,Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007p173..
18. Siegfied, A. "Geographie Electorale de l'Ardeche Sous La IIIe Republique".1949,Paries: Colin
19. Thomas, B.L., International Boundares: Lines in the sand (and the sea), Oxford, 1994, P. 87.
20. Weigert, H., Principle of Political Geography, New Yourk, PP. 92 -93.
21. Wusten. H. V., Geography and War , Peace Studies, 1984, P. 191 – 201.
22. Main Currents of Western Thought: Readings in Western Europe Intellectual History from the Middle Ages to the Present .New Haven: Yale University Press.
23. ***Marcel Pr elot : Institutions Politiqueset Constitutionel, Dalloz,6ee d ,1957.P.9.***
24. Rosière (Stéphane) : Géographie politique et Géopolitique 2eme édition, Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007.p 76.
25. Weber, Max "The Protestant Ethic and The Spirit of Capitalism" (Penguin Books, 2002) translated by Peter Baehr and Gordon C. Wells -

